خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني ٢٠١٨ – ٢٠٢٢

مجلس السياسات الاقتصادية

طبعة محدثة ٢٠١٨/٦/١

خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني ٢٠١٨ – ٢٠٢٢

مجلس السياسات الاقتصادية

طبعة محدثة ٢٠١٨/٦/١

الملخص التنفيذي

مقدمة

يهدف برنامج تحفيز النمو الاقتصادي الأردني إلى استعادة زخم النمو الاقتصادي عبر تسخير الإمكانات الواعدة والكامنة تحقيقا للتنمية في المملكة.

ويشتمل البرنامج على استراتيجيات اقتصادية ومالية موزعة قطاعياً تعمل على تأطير ملامح الرؤية والسياسات المتعلقة بكل قطاع لمجالات النمو. ويوضح البرنامج أيضاً التدخلات الإضافية اللازمة سواءً كانت على شكل سياسات أو مشاريع حكومية أو استثمارات بالشراكة مع القطاع الخاص التي يجب تنفيذها لتحفيز نمو القطاعات المختلفة. وسيساهم تطبيق هذا البرنامج في وضع المملكة على مسار تحقيق النمو المستدام، وبما يضمن توفير المرونة الاقتصادية الكافية والمناعة اللازمة لمواجهة الاضطرابات التي تشهدها المنطقة، خصوصا وأن هذا البرنامج يطبق بالتزامن مع تنفيذ البرنامج الإصلاحي للسياسات المالية والاقتصادية المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بموجب تسهيلات القرض الممتد لثلاث سنوات.

إن نجاح الحكومة في تطبيق البرنامج سيضاعف النمو الاقتصادي مع نهاية الخمس سنوات القادمة، بصرف النظر عن الأوضاع المضطربة في الإقليم.

النظرة الاقتصادية للمملكة

أظهر الأردن قدرة استثنائية ومتميزة في الحفاظ على حالة الثبات والتماسك الداخلي، وتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم والإقليم.

فقد تأثر الأردن سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩، والاضطرابات الإقليمية المصاحبة لثورات الربيع العربي. وقد نجم عن هذه التحديات أزمة في قطاع الطاقة وإغلاق لطرق التجارة، و أفضت جميعها إلى حالة أشبه بحصار اقتصادي فعلي (وعلى سبيل المثال شكّلت الصادرات إلى العراق ٢٠٪ من إجمالي الصادرات الأردنية)، وتزامن ذلك مع انخفاض حوالات المغتربين والدخل السياحي، وارتفاع التكاليف الأمنية، وزيادة أسعار النفط والمواد الغذائية، مما شكل أعباءً هائلة على الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن.

وبالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي وما قبله، يتضح جلياً بأن متوسط الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، بلغ ما نسبته (٦,٥٪)، وفي المقابل بلغ (٢,٥٪) فقط خلال الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٦، كما ارتفع إجمالي الدين العام بمعدلات تجاوزت النمو الاقتصادي، لتصل نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٩٥٪) مع نهاية العام ٢٠١٦، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في عام ٢٠١٠ والبالغة (٦١٪).

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن

الشكل (١)
المصدر : البنك المركزي الأردني.

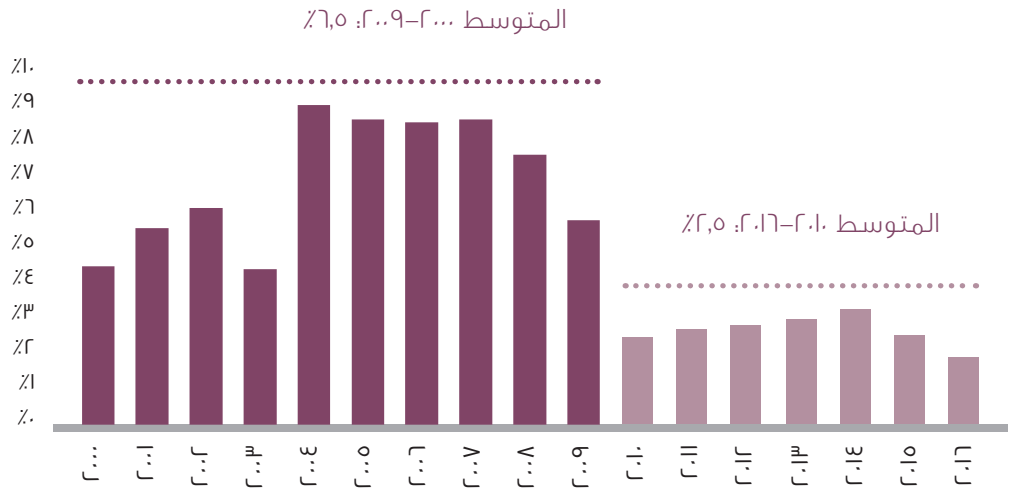

ولمواجهة مثل هذه التحديات، فقد أعد الأردن برنامجا اصلاحيا ماليا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في شهر آب ٢٠١٦ حصل من خلاله على تسهيلات القرض الممتد لثلاث سنوات بقيمة (٥١٣) مليون دينار أردني، بهدف تخفيض مستويات الدين العام واستعادة التوازن المالي. وبناء على ذلك، فقد اتخذت الحكومة في عام ٢٠١٧ عدداً من الإجراءات المالية الهيكلية الصعبة لتحصيل إيرادات حكومية بواقع (٤٥٠) مليون دينار أردني، وذلك سعياً منها لتخفيض نسب الدين العام بشكل تدريجي من خلال تنفيذ نظام جديد للنفقات والإعفاءات الضريبية، وتم عكس ذلك في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧. وقدرت إجمالي الإجراءات التي تبنتها الحكومة خلال عام ٢٠١٧ بحوالي ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وستقوم الحكومة بإتخاذ إجراءات إضافية مماثلة خلال عامي ٢٠١٨–٢٠١٩. إن تبني هذه الإجراءات، والتي هي أصلاً ضمن برنامج الإصلاح المالي الكلي ستمكن الحكومة من الحفاظ على سياسة مالية متوازنة ومنضبطة، تهدف إلى ضبط الإنفاق العام عبر ترشيد النفقات الجارية وفق أولويات واضحة ومحددة، بحيث تعطى الأولوية للإنفاق الموجه لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتطوير الخدمات العامة كالصحة والتعليم والإنفاق الرأسمالي التنموي، مع تعزيز إمكانيات الأردن وقدراته على سداد الالتزامات المالية السابقة، خاصة فيما يتعلق بالمستحقات المالية للمحروقات والقطاع الصحي، والتعامل مع الضغوطات المالية المستمرة الناجمة عن اللجوء السوري.

وستواصل الحكومة اتخاذ عدد من الإجراءات لزيادة فاعلية الإدارة المالية العامة وتنفيذ «إطار إدارة الاستثمارات العامة»، بما يضمن تعزيز كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات، وزيادة توظيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الرأسمالية الحكومية.

ومن التحديات الداخلية التي تواجه الأردن، بالإضافة إلى تواضع النمو الاقتصادي وارتفاع عبء الدين العام، ارتفاع معدلات البطالة التي تفاقمت بالتزامن مع أزمة اللجوء السوري. فقد وصلت نسبة البطالة إلى (١٥,٢٥ ٪) في عام ٢٠١٦ مقارنة مع (١٢,٥٪) في عام ٢٠١٠، وارتفعت نسبة البطالة بين صفوف الشباب إلى (٢٥ ٪)، كما ارتفعت معدلات الفقر من (١٤,٤٪) عام ٢٠١٠ إلى حوالي (٢٠٪) في عام ٢٠١٦. وفي موضوع الأزمة السورية، يعد الأردن أكبر بلد مضيف للاجئين المسجلين في العالم (٢,٨ مليون لاجئ مسجل لدى الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، حيث يستضيف الأردن (١,٣) مليون لاجئ سوري، يقيم نحو (٩٠٪) منهم خارج المخيمات، مما جعلهم ينافسون المواطنين الأردنيين على فرص العمل المحدودة أصلاً.

تصنيف العاملين الأردنيين حسب مجال النشاط الاقتصادي

الشكل (٢)
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٦.

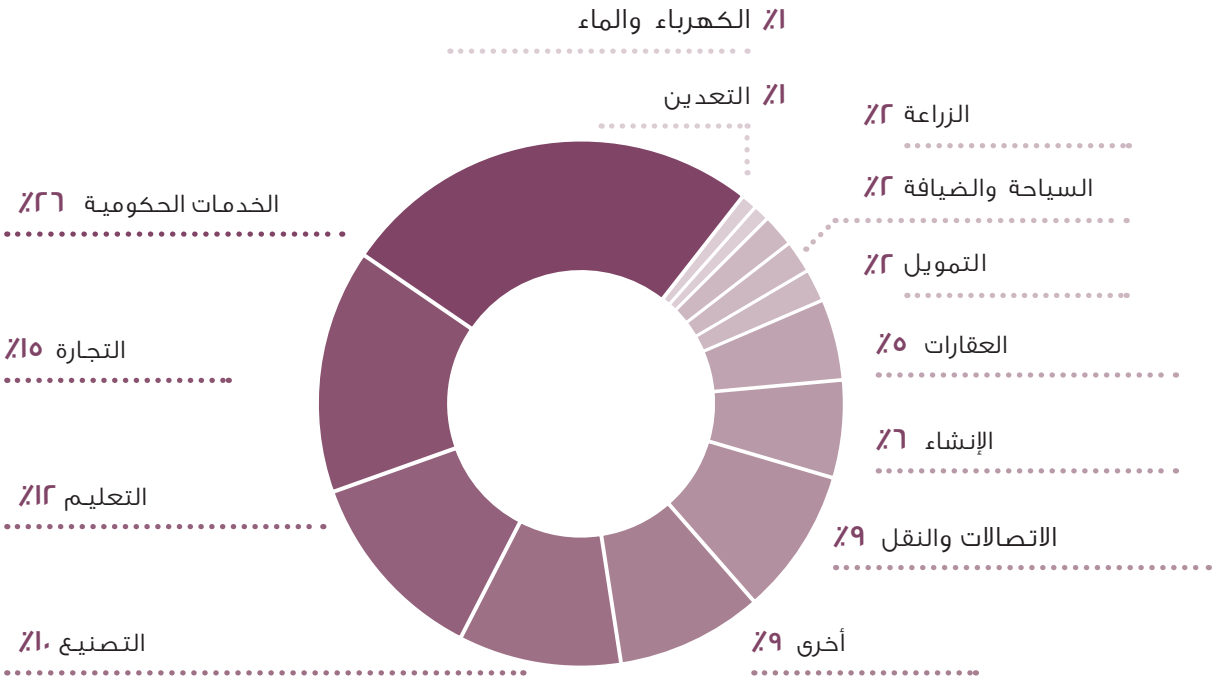

معدلات النمو بحسب القطاع

الشكل (٣)
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

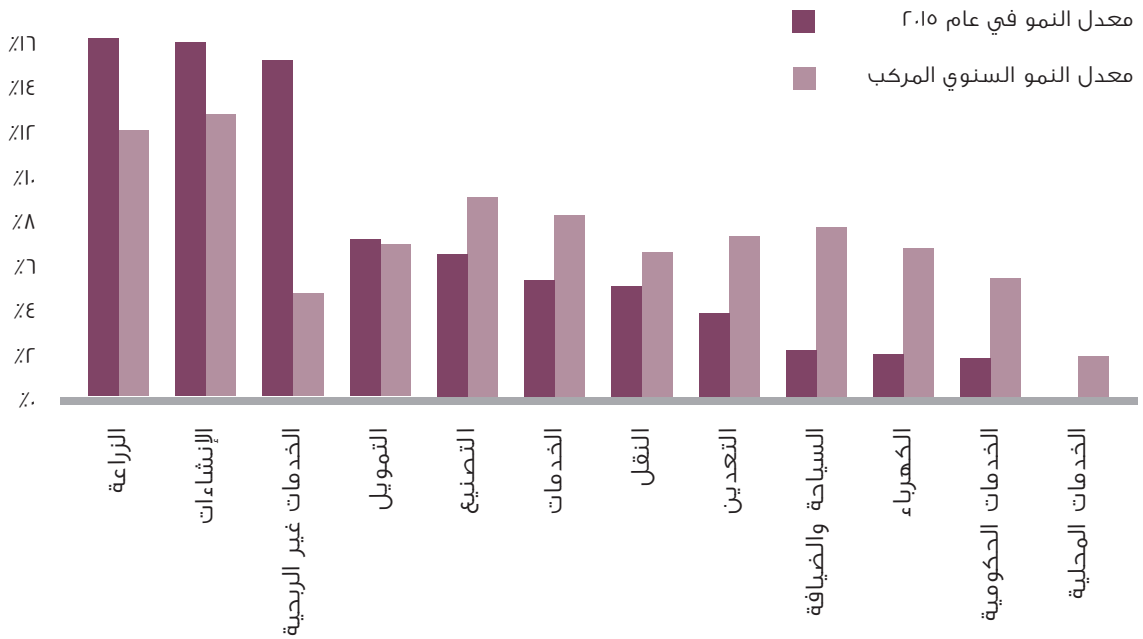

تتركز المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ضمن خمسة قطاعات رئيسة، (مرتبة حسب قيمة المساهمة): الخدمات الحكومية، والتمويل، والصناعة، والنقل، والسياحة. كما تقدم بعض القطاعات، إلى جانب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمات كبيرة في التوظيف وتوفير العملة الصعبة للأردن وتعزيز الصادرات الأردنية. ويعرض هذا البرنامج عدداً من استراتيجيات النمو لتلك القطاعات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، والتي تشمل مزيجاً من إصلاحات السياسات والمشاريع الحكومية والفرص الاستثمارية. وستساهم هذه التدخلات في تمكين الأردن من استثمار محركات النمو القطاعية، وبما يضمن التنفيذ الفعلي لبرنامج صندوق النقد الدولي المتعلق بتسهيلات القرض الممتد لثلاث سنوات، وتحقيق النتائج المرجوة منه.

وكما يتضح من خلال الشكل (٤)، فإن مساهمة قطاع الخدمات الحكومية والتمويل تهيمن على تركيبة الاقتصاد الأردني في الوقت الراهن، ولا يمكن لأي منهما أن يكون محركاً للنمو في السنوات القادمة، نظراً لاستمرار الضغوطات المالية على الحكومة، والالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح المالي الكلي للاستمرار في تطبيق سياسات التقشف المالي، مما يعني بأن حوالي (٥٠ ٪) فقط من الاقتصاد يركز على القطاعات الإنتاجية والمحفزة للنمو.

مساهمات القطاعات في الاقتصاد الأردني

الشكل (٤)
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٦.

*يندمج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع قطاع النقل والمواصلات لأغراض حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠١٤، ويتم تطبيق الوزن الخاص بها بناء على نسب العام ٢٠١٤.

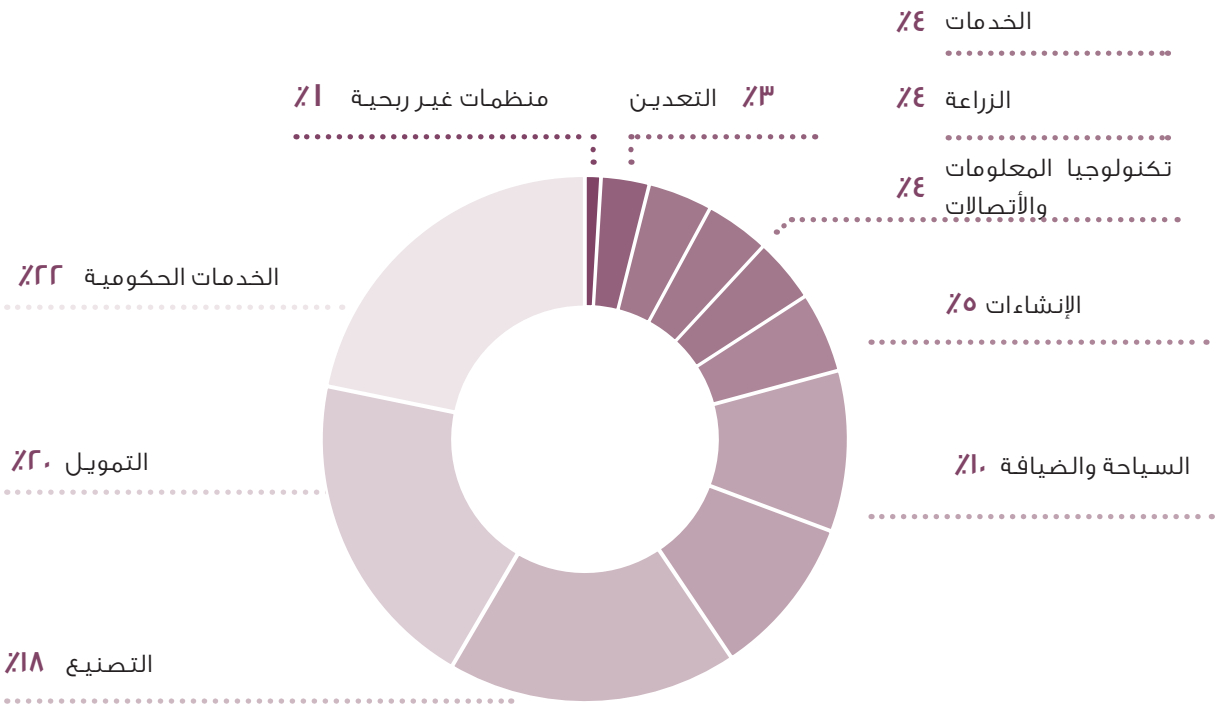

يشير معدل النمو الاقتصادي المقدر بنحو (٥٪) إلى نمو بواقع (١,٣) مليار دينار أردني سنوياً. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تضافر جهود عدد من القطاعات الأساسية التي ينبغي أن تحقق معدلات نمو بالحد الأدنى (١٠٪) سنوياً خلال الأعوام (٣-٥) القادمة (الشكل ٧). وفيما تمكنت قطاعات الزراعة والإنشاءات من تحقيق معدلات النمو المطلوبة في السنوات الخمس الماضية، ما زالت هناك حاجة لأن تساهم جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى في إحداث قفزة نوعية للوصول إلى النسب المستهدفة.

مستهدفات نمو الناتج المحلي الإجمالي في رؤية الأردن للعام ٢٠٢٥

الشكل (٥)
المصدر: رؤية الأردن ٢٠٢٥

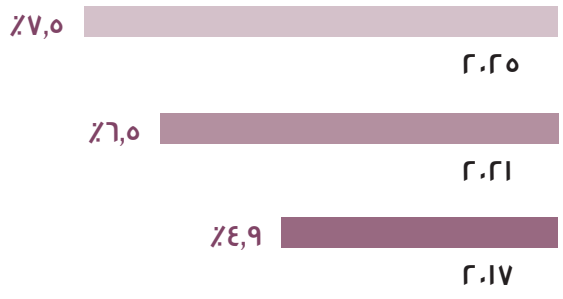

لقد أدت تداعيات الاضطرابات الإقليمية إلى تراجع نمو الأردن الاقتصادي عن الهدف الذي حددته "رؤية الأردن٢٠٢٥ " لعام ٢٠١٧ والبالغ ٤,٩٪ حيث اقتصر النمو في عام ٢٠١٦ على٢٪ فقط. تهدف "خطة تحفيز النمو الاقتصادي " هذه إلى إعطاء زخم للنمو الاقتصادي بما يتماشى مع الأهداف التي حددتها "رؤية الأردن٢٠٢٥ " لعام ٢٠٢١ وما بعدها من سنوات.

التسهيلات الإئتمانية لكل قطاع اقتصادي (٪)

الشكل (٦)
المصدر: البنك المركزي الأردني ٢٠١٦

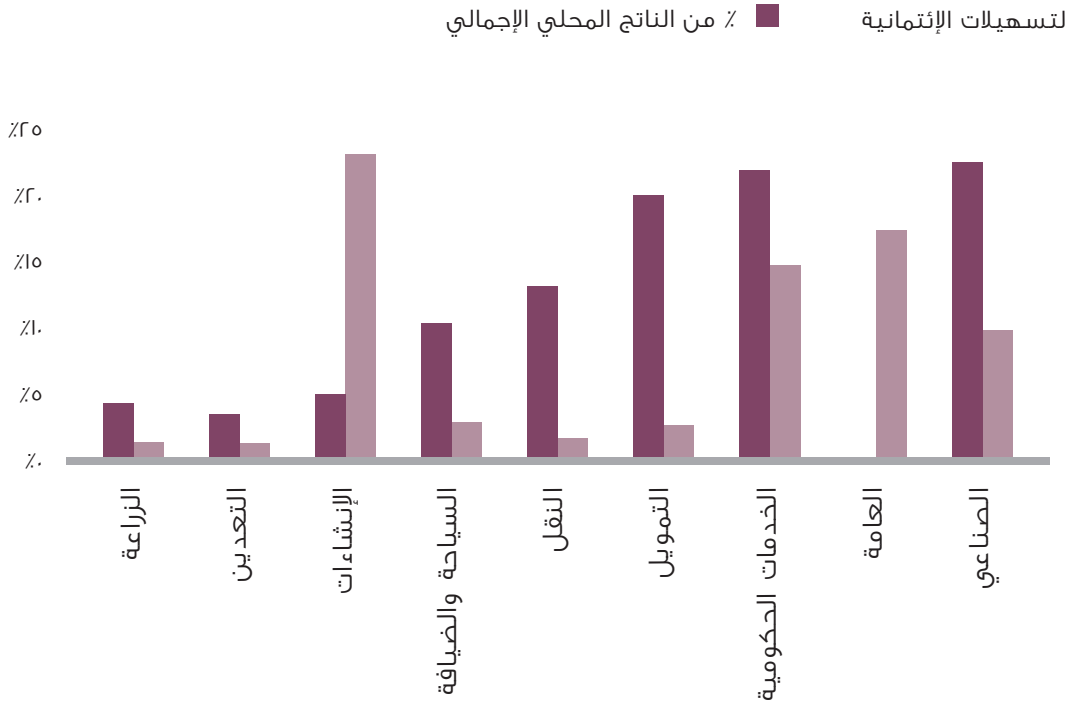

استقرار الاقتصاد الكلي

اتخذ الأردن إجراءات مالية صعبة والتزم بها لتخفيض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٢٢٠٪) في عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٦٠٪) في عام ٢٠٠٨ مع بداية الأزمة المالية العالمية. ولكن الضغوطات الخارجية خلال السنوات السبع الماضية، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، أدت إلى ارتفاع نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٩٥٪). وقد نجح الأردن في تطبيق برنامج ترتيبات الاستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٥. وفي شهر آب ٢٠١٦ اتفق الأردن مع صندوق النقد الدولي على منحه "تسهيلات القرض الممتد" لثلاث سنوات بقيمة (٥١٣) مليون دينار أردني، وذلك بهدف تخفيض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٧٧٪) بحلول عام ٢٠٢١. ويأتي برنامج "تسهيلات القرض الممتد" ضمن ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

- تحقيق وفرة في حساب العجز الأولي للموازنة العامة من خلال التخلص التدريجي من المساعدات والانتهاء من الإصلاحات الهيكلية الرئيسية.
- خفض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- العودة إلى مسار النمو الاقتصادي الطبيعي (النمو الاقتصادي المستدام).

إن واقع الدين العام الأردني من حيث تواريخ الاستحقاق قريب من المعدل العام للدول ذات الدخل المتوسط، حيث بلغت بالمتوسط (٥,٤) سنوات. لكن التحدي الرئيسي للدين العام الأردني يتمثل في ارتفاع تكلفة الاقتراض التي يحصل عليها الأردن محلياً ودولياً. كما وأن معدلات الدين المحلي ترتفع مع عودة التضخم إلى الاقتصاد. بينما يلاحظ زيادة في الإقبال على الإصدارات الحكومية الأخيرة، وهي سندات يوروبوند بقيمة (٧٠٠) مليون دينار أردني بفائدة (٥,٧٥٪) والمستحقة عام ٢٠٢٧، مما يعني بأن تكلفة خدمة الدين لهذا النوع من التمويل ستكون أضعاف تكاليف رصيد الدين العام القائم (رصيد الدين من الجهات متعددة الأطراف)، والتي استحقت عام ٢٠١٦ (أسعار فائدة أقل من ٢٪)، الأمر الذي يشكل تحديا أمام الحكومة (ضغوطات مالية كبيرة على خزينة الدولة) لتطبيق أو تبني استراتيجيات محفزة للنمو الاقتصادي.

وبناءً على ذلك، فإن ضمان نجاح الأردن في تحقيق الانضباط المالي بالتزامن مع اتخاذ التدابير لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وتفعيل الإصلاحات الهيكلية من أجل تحفيز النمو والحفاظ عليه، يتطلب تعزيز قدرة المملكة على الحصول على تسهيلات ائتمانية استثنائية وعلى شكل قروض ميسرة، بهدف تمكين الحكومة من تأجيل عملية سداد الدين المستحق والبالغة قيمتها ٧٠٠ مليون إلى ١,٢ مليار دينار أردني في السنة الواحدة خلال السنوات الخمس المقبلة، إضافة إلى الاستمرار في تقديم المساعدات المالية من قبل الدول المانحة، للتخفيف من حدة وأثر الإجراءات الحكومية على المواطنين جراء برنامج الحكومة التقشفي.

التنافسية والاستثمار

سهولة ممارسة الأعمال

يدرك الأردن أهمية تسهيل وتعزيز منظومة ممارسة الأعمال والحدّ من البيروقراطية والإجراءات الروتينية العقيمة، وتحديث إطار التشريعات الاقتصادية وتبسيط المعاملات القضائية المتعلقة بالشأن الاقتصادي. وفي ضوء ذلك، فقد اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات المهمة في كل من الأبعاد المذكورة آنفاً، مما يعزز من قدرتها على استقطاب الاستثمارات والحفاظ عليها. وفيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال، التزمت الحكومة بعدد من الإصلاحات التي تدعو إلى إعادة هندسة وتصميم مجموعة من المعاملات التجارية الرئيسية مع الحكومة ورقمنتها وإحالتها للقطاع الخاص (outsourcing)، إضافة إلى السماح بإنشاء المكاتب الافتراضية وعدد من الإجراءات الأخرى في هذا الصدد. أما في جانب تحديث وتطوير الإطار التشريعي، قامت الحكومة بعرض مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة والمعدّلة على البرلمان، ومنها على سبيل المثال؛ قانون الإفلاس والإعسار المالي ونفاذ اتفاقيات المساهمين وقانون الأصول المنقولة وقانون الشركات، كما تعتزم اتخاذ التعديلات اللازمة لإلغاء ضريبة الشهرة. أما في الجانب القضائي، فإن الأردن بصدد إقامة غرفة متخصصة لقضايا الشؤون الاقتصادية، إلى جانب اعتماد الإشعارات الإلكترونية لتسهيل إجراءات التقاضي.

التحول الرقمي

لم يعد الأردن ينظر إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمعزل عن بقية القطاعات، إذ يتجه نحو رقمنة الاقتصاد الأردني بالكامل مع التركيز على الأسواق المتخصصة وسلاسل القيمة العالمية (global value chains). وتتضح تلك الرؤية في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (REACH ٢٠٢٥) التي تحدد (٩٦) بنداً حول دمج التقنيات المختلفة في أبرز القطاعات الاقتصادية الرائدة في الأردن. وتتضمن تلك الإجراءات عناصر مرتبطة بالقطاعين العام والخاص، وتتوزع على عدد من المبادرات والسياسات والبرامج الأكاديمية المختلفة.

كما يهدف الأردن إلى الاستفادة من الميزة التنافسية التي يتمتع بها رأس المال البشري الأردني المؤهل، والظروف الاقتصادية المواتية للمشاريع، والأجور المنافسة، والنطاق الزمني المناسب، وذلك عبر ترسيخ مكانته كمركز للتعهيد الرقمي (digital outsourcing hub) في المنطقة والعالم، من خلال السعي إلى اكتساب أفضل الممارسات الدولية من الخبراء، منها على سبيل المثال شركة سيسكو. وفي هذا السياق، باشرت الحكومة بسلسلة من المشاريع التي تتضمن ما يلي: الشبكة الوطنية للنطاق العريض (National Broadband Network)، الهادفة إلى ربط مختلف الجهات العاملة في قطاع الرعاية الصحية والتعليم بواسطة شبكات الألياف الضوئية، وتطوير الحكومة الإلكترونية، واستقطاب تحالف من الشركات لترسيخ مكانة الأردن كمركز للتعهيد الرقمي، وإقامة البنية التحتية اللازمة لدعم التحولات الإلكترونية. ويعتمد إحراز التقدم في مجال التحول الرقمي على إمكانية الحصول على التمويل اللازم واكتساب الخبرات العالمية حول أفضل الممارسات الناجحة.

الإنشاءات

يحتاج الأردن إلى تحديث وتطوير ومضاعفة بنيته التحتية لمواكبة الضغط المتزايد الناجم عن تزايد عدد السكان، بما في ذلك توفير البنية التحتية الأساسية للمدارس، والمستشفيات والمرافق الصحية، ومناطق السكن. وتتميز هذه المشاريع في استحداث فرص عمل إضافية للشباب الأردني.

النقل والمواصلات

يتيح قطاع النقل والمواصلات إمكانية تحقيق أسرع العوائد التنموية بالمقارنة مع باقي القطاعات، وذلك في حال استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة. ويقدم ميناء العقبة مركزاً لوجستياً للمنتجات التي تدخل إلى العراق، وكذلك إلى سوريا (لكن بوتيرة أقل). ويولي الأردن أولوية وأهمية قصوى لتحديد الاستثمارات اللازمة لتعظيم حصة هذا القطاع في حال تم فتح الحدود مع العراق. ويتضمن ذلك ضرورة رصد المخصصات المالية اللازمة لإنشاء بنية تحتية جديدة لقطاع النقل في العقبة، والبنية التحتية للخدمات اللوجستية، والتمويل التجاري، والخدمات الحكومية (الجمارك والأمن).

هذا بالإضافة إلى تحديث المواصلات العامة (النقل العام)، بما يضمن توفير شبكة من المواصلات ذات تكلفة مقبولة، بهدف تحقيق آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي، وتحسين التبادل التجاري، وسهولة حركة المواطنين والربط بين المحافظات والمناطق التنموية.

الكهرباء والمياه

في ضوء ارتفاع أعداد السكان المقيمين في الأردن، وزيادة الطلب الكلي على تلك الخدمات الأساسية، أصبح هناك حاجة ماسة للاستثمار في كل من قطاعي الطاقة الكهربائية والمياه، حيث يعدان من الخدمات الداعمة لمحركات النمو في مختلف القطاعات، وخاصة الإنتاجية كالصناعة والزراعة. ويمكن تمويل الاستثمارات في الكهرباء والمياه من خلال التمويل الميسر طويل الأمد ومتعدد الأطراف، ولكن تكمن المخاطرة في عدم وجود جدوى اقتصادية في حال تم تمويلها بالقروض فقط. ويعد كل من نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) من الخيارات المجدية. وينصب التركيز على الاستثمار في المجالات التي يمكن من خلالها تقليص حاجة الأردن من الاعتماد على مصادر خارجية، كمجالات الطاقة المتجددة وبرامج استخراج وترشيد المياه على سبيل المثال؛ الأمر الذي يتطلب التركيز على جلب المزيد من الاستثمارات في شبكة النقل والاستخدام «الذكي» للكهرباء، وتعد برامج تحلية المياه أيضا مجالات جاذبة للاستثمار، في حال رافقتها موارد مستدامة ومناسبة للطاقة.

الصناعة

ساهمت جهود تبسيط قواعد المنشأ الأوروبية في تعزيز قدرات القطاع الصناعي. ومع ذلك، لا يزال على الأردن الاستثمار في إعادة تأهيل القطاع الصناعي لتحقيق متطلبات الجودة الأوروبية، وتحديد وإرساء الروابط التجارية والشراكات مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية وحلول النقل المجدية. لذلك ستكون البرامج العملية التي تدعم الشركات، والتي تتمتع بأفضل الإمكانات الواعدة للاستفادة من قواعد الاتفاقيات الجديدة، من أكثر الإجراءات فاعلية. فكما أدت اتفاقية التجارة الحرة الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الصادرات إلى السوق الأمريكي بشكل كبير، فإنه بات مهماً أيضاً تحقيق التنوع في المنتجات المصدّرة للولايات المتحدة، بما يضمن تعزيز سلسلة القيمة ومتانة الروابط الاقتصادية بين الشركات في سلسلة التزويد. ويتميز قطاع الصناعة بأنه لا يواجه قيوداً على الأيدي العاملة، ولكن كل ذلك يعتمد على إمكانية الحصول على التمويل وتوفر الكهرباء والمياه، وهي تشكل التحدي الأكبر.

الزراعة

أدت زيادة النمو السكاني إلى تزايد الطلب على الغذاء. ونظراً لأن الأردن يستورد الغالبية العظمى من المحاصيل الغذائية الأساسية، بما فيها حوالي ١٠٠٪ من الحبوب والقمح تحديداً، فإن ذلك يفرض عبئاً متزايداً على الخزينة العامة للدولة، ما لم يتمكن الأردن من تعزيز إنتاجيته الزراعية. فقد حقق قطاع الزراعة نمواً وضاعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٪ إلى ٤٪ خلال السنوات الخمس الماضية، مدعوماً بشكل أساسي بالطلب المحلي، إلا أن الأردن ما زال مستورداً للغذاء بشكل كبير، وهو وضع لا يرجح تغيره على المدى المنظور والمتوسط. لذلك فقد بات ضرورياً الاستفادة من التقنيات الزراعية الجديدة، كأنظمة الزراعة المائية، ورقمنة مدخلات ومخرجات صناعة القرارات الزراعية، ما يعزز من كفاءة هذا القطاع بشكل كبير، مما يؤدي الى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم الصادرات الوطنية، ورفع مستوى مشاركة القوى العاملة الأردنية. ومن المتوقع أن يؤدي وجود خطة محكمة للاستثمار الزراعي إلى تحسين الإنتاجية، مع الأخذ بعين الاعتبار بإن هذه الإجراءات ستتطلب حتماً توفير موارد إضافية داعمة كالمياه والكهرباء.

السياحة

يتمتع الأردن بمناخ معتدل ومناظر طبيعية خلابة، مثلما يزخر بالكثير من المواقع الأثرية التاريخية والدينية الهامة، وهناك العديد من العوامل التي تسهم تساعد في النهوض مجدداً بهذا القطاع. وفيما تظهر البيانات الحديثة ارتفاعاً في أعداد السياح القادمين إلى الأردن، فإن استدامة هذا الارتفاع سيتطلب مزيداً من الاستثمارات في تسويق الأردن في الدول المستهدفة وفي مناطق جديدة، إلى جانب ضرورة صيانة المواقع السياحية وتحديثها، علاوةً على صيانة البنية التحتية، وتحسن مناخ الاستقرار والأمن في المنطقة.

التنمية الاجتماعية

التعليم

كان الأردن سباقًا في تطوير رأس مال بشري مؤهل كان له دور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن على مر السنوات. ولكن لا يمكن مواصلة الاعتماد على تطوير قدرات رأس المال البشري بسبب ارتفاع أعداد السكان والتقشف المالي والضغوطات التي تتعرض لها البنية التحتية التعليمية في المملكة بعد أن فتح أبوابه أمام عمليات اللجوء، ومنها اللجوء السوري. وطوّر الأردن استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية للأعوام ٢٠١٦ –٢٠٢٥، تعمل هذه الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة على تحديد أبرز التدخلات اللازمة للتعليم في مراحل الطفولة المبكرة، والتعليم المدرسي الأساسي والثانوي والتدريب المهني والتعليم العالي، بما يضمن استمرار الأفضلية التنافسية لرأس المال البشري في المملكة. والتزمت الحكومة بتطبيق هذه الاستراتيجية التي تمتد إلى ١٠ سنوات، وشرعت باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في هذا المجال.

وبسبب تسارع النمو السكاني كنتيجة لاستمرار تدفق اللاجئين، فقد تعرضت الطاقة الإستيعابية للمرافق التعليمية في المملكة لضغوطات كبيرة، وارتفع عدد الملتحقين بالمدارس من (١,٣) مليون طالب عام ٢٠٠٤ إلى (١,٨) مليون طالب عام ٢٠١٦. كما ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا من (١٤٢) ألف طالب عام ٢٠٠٤ إلى (١٩٢) ألف عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك كان لا بد من التوجه نحو إقامة المرافق بشكل استراتيجي يضمن الحفاظ على جودة الخدمات التعليمية المقدمة واستدامتها ولتتلاءم مع متطلبات الاقتصاد وسوق العمل في ضوء المتغيرات المتسارعة في هذا المجال.

الصحة

سجّل قطاع الرعاية الصحية في الأردن مراتب متقدمة في العديد من المجالات على المستوى الإقليمي. فقد ساهم هذا القطاع في تأهيل كوادر متميزة من الأطباء ومقدمي الرعاية الصحية، الذين يتمتعون بالكفاءات والمؤهلات العالية، كما يضم الأردن عدداً من مؤسسات الرعاية الصحية ذات الأداء المتفوق. إلا أن الثغرات المؤسسية في ضبط الجودة وغياب القدرة على تطوير عناقيد استراتيجية للقطاع الصحي حدّت من قدرته على الاستمرار في استقطاب الزوار القادمين من المنطقة والعالم بغرض السياحة العلاجية. ويمثل مشروع قانون المسؤولية الطبية والصحية (وهو قيد النقاش في البرلمان حالياً)، ونظام اعتمادية مؤسسات الرعاية الصحية، إصلاحات جوهرية للتحسين، من شأنها معالجة نقاط الضعف سالفة الذكر. وسيؤدي وضع خطة عمل لترسيخ مكانة الأردن كمركز للسياحة العلاجية بأسعار منافسة إلى تحقيق عوائد كبيرة على الاقتصاد الوطني.

أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية في الأردن، وما يزال ثلث سكان المملكة غير مشمولين بالتأمين الصحي. وتظهر نتائج تقييم نقاط الضعف في القطاع الصحي إلى أن الخدمات المقدمة إلى (٢٢٪) من السكان، قد تكون غير كافية نظراً لكون المراكز الصحية الشاملة في مناطقهم تخدم مواطنين أكثر من المعيار الوطني البالغ مركزاً واحداً لكل (٦٠) ألف نسمة. وبناء على ذلك، لا بد من ضرورة استمرار تطوير وتعزيز قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي ودعم تقديم الخدمات الصحية عالية الجودة.

الطريق نحو تحفيز النمو

يسلط هذا التقرير الضوء على الجهود المبذولة خلال السنوات القليلة الماضية لتطوير الاستراتيجيات الشاملة والقطاعية المختلفة، وتشمل الرؤية الملكية السامية كما وردت في كتاب التكليف السامي للحكومة، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، والاستراتيجية الوطنية لرقمنة الاقتصاد (REACH ٢٠٢٥)، «ورؤية الأردن ٢٠٢٥: رؤية واستراتيجية وطنية»، وتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.

تم تطوير برنامج النمو الاقتصادي الوطني من خلال تعاون كامل بين الحكومة ومجلس السياسات الاقتصادية (والذي تأسس بموجب إرادة ملكية سامية عام ٢٠١٦). ويضطلع مجلس السياسات الاقتصادية بمهام مناقشة الخطط والسياسات والبرامج الاقتصادية والتنموية في مختلف القطاعات، إلى جانب تحديد المعيقات الرئيسية التي تحد من النمو الاقتصادي واقتراح الحلول للتغلب عليها. ويضم مجلس السياسات الاقتصادية طيفاً واسعاً من مجتمع الأعمال والاقتصاد، بما فيهم رئيس الوزراء وممثلون عن اللجان الاقتصادية في مجلسي النواب والأعيان، والبنك المركزي، وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وممثلون عن غرف التجارة والصناعة، وقادة الأعمال من القطاع الخاص. كما ويسعى مجلس السياسات الاقتصادية للاستفادة من خبرات ومساهمات مجموعات العمل المختلفة في شتى المجالات والقطاعات.

يتناول برنامج النمو الاقتصادي الأردني (١٩) مجالاً إصلاحيا وبيئة تمكينية من خلال تحديد (٩١) إجراء مرتبطًا بالإصلاحات الإقتصادية بتكلفة اجمالية تقدر بنحو (٨٩٨) مليون دينار أردني و(٩٤) مشروعاً حكومياً بتكلفة إجمالية تقدر بنحو (٥,٧٩) مليار دينار أردني. كما يسلط البرنامج الضوء على (٣٩) فرصة استثمارية للقطاع الخاص بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي (١١,٧٩٢) مليار دينار أردني.

النموذج الاقتصادي ومنهجية قياس النمو التي اعتمدتها الخطة

تم احتساب النمو المتوقع من التطبيق الناجح لخطة تحفيز النمو الاقتصادي وفقا لنماذج اقتصادية معتمدة عالميا تأخذ بعين الاعتبار المساهمة السابقة لكل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي للأردن. وعليه تم إجراء تحليلات مالية للتدفق المالي (cash flow) المتوقع للإنفاق الرأسمالي لكل مشروع، ثم تم تعظيم أو تخفيض التدفق المالي المتوقع لكل مشروع وفقا لمعادل ضرب (multiplier) ليعكس المساهمة السابقة للقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه المشروع للناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم تم حسم نسبة معينة من الإنفاق الرأسمالي لكل مشروع تمثل قيمة الانزلاق (slippage) المالي الذي قد ينشأ عن أي تأخر محتمل في التطبيق. وعليه تم احتساب اجمالي الإنفاق الرأسمالي المعدل وقياس أثره على النمو.

بالتالي فإن مضاعفة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية الخطة عن مستوياته الحالية ليصل إلى ما نسبته ٥٪ في العام ٢٠٢٢ هدف قابل للتحقيق قياسا بما حققه الأردن من نمو اقتصادي فاق نسبة ٨٪ في العقد الماضي.

كما وستسهم إجراءات ستتخذ لتحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص في تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل يضاف للأثر المباشر للمشاريع الحكومية الرأسمالية.

يتناول برنامج النمو الاقتصادي الأردني ١٩

مجالاً إصلاحيًا وبيئة تمكينية

من خلال تحديد

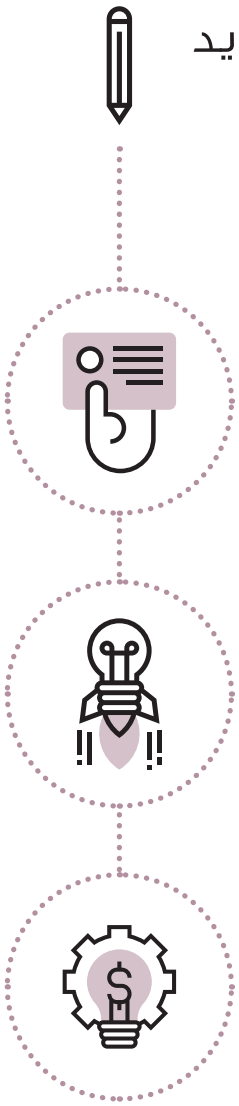

٩١ (٨٩٨ مليون دينار أردني)

إجراءً مرتبطًا بالإصلاحات الإقتصادية

٩٤ (٥,٧٩ مليار دينار أردني)

مشروعاً حكومياً

٣٩ (١١,٧٩٢ مليار دينار أردني)

فرصة استثمارية للقطاع الخاص

المحتوى

١. السياسة العامة ٢٣

٢. الإستقرار الكلي للاقتصاد

- السياسة المالية ٢٦
- السياسة النقدية ٢٨

٣. التنافسية والاستثمار

- السياسة الاستثمارية ٣٠
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٣٦
- تطوير القطاع العام ٤٤

٤. البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

- قطاع المياه ٥١
- قطاع الطاقة والثروة المعدنية ٥٥
- قطاع النقل ٦١
- قطاع الصناعة ٦٦
- قطاع التجارة الخارجية ٧٠
- قطاع التجارة الداخلية والتموين ٧٣
- قطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME) ٧٦
- قطاع السياحة ٨١
- قطاع البناء والهندسة والاسكان ٨٧
- قطاع الزراعة ٩٢

٥. التنمية الاجتماعية

- قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية ٩٨
- قطاع الرعاية الصحية ١٠٢
- قطاع العمل ١٠٨

١. السياسة العامة

تضطلع الدولة الأردنية بواجب رئيسي يتمثل في توفير مجتمع مستقر وآمن للجميع، يكفل العيش الكريم للمواطنين، ويضمن نموا اقتصاديا، وازدهارا اجتماعيا وسياسيا، مبنيا على مبادئ الحرية والعدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان، والانفتاح وتكافؤ الفرص. وذلك لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة بأبعادها الشاملة، من خلال تكاملية التشريعات الواضحة والشفافة، والإدارة المؤسسية الحصيفة في ظل الدستور وسيادة القانون. وحيث أن المواطن هو غاية التنمية وأداتها، يسعى الاردن لتقديم الخدمات الحكومية الأساسية بكفاءة وفاعلية، وتيسير سبل سعي المواطنين لتحسين مستوى معيشتهم، ومواجهة تحديات الفقر والبطالة وأن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للنمو وتوفير فرص العمل، كما أن نهج التشاور والشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص هو أساس تجذير النهج الاقتصادي الذي يحرص على المؤسسية.

وإنَّ تحقيق التنمية وتعظيم الاستفادة من ثمارها يستند إلى استمرار عمليه الإصلاح بالإعتماد على التشاركية، وذلك يتطلب من الجميع العمل الجاد والمشترك، والمفاضلة الصعبة بين أنسب البدائل والخيارات في سبيل تحقيق رؤية جلالة الملك المعظم وطموحات المواطنين، وذلك من خلال إيجاد بيئة تمكينية حافزة لإطلاق واستثمار طاقات وإبداعات أبناء وبنات الوطن لتحقيق أقصى آمالهم.

ويرتكز هذا النهج الإقتصادي على الأهداف التالية:

١. تحسين مستوى معيشة المواطن.

٢. تحقيق التوازن التنموي وتقليل التفاوت بينها عبر توزيع عوائد التنمية بعدالة على مناطق المملكة كافة (كل محافظة لها نصيب من التنمية وعوائدها/مشروع اللامركزية وبرامج التنمية المحلية وتنمية المحافظات).

٣. تحقيق تنمية بشرية مستدامة مبنية على التمكين وتكافؤ الفرص في مراحل التعليم ومواءمة مخرجاته مع سوق العمل، والنهوض بالقوى العاملة وتنميتها وتمكينها.

٤. زيادة حجم الطبقة الوسطى.

٥. تمكين الشباب في جميع المجالات لتطوير وتعزيز امكانياتهم و قدراتهم وتوسيع آفاقهم.

٦. زيادة الإنتاجية.

٧. توفير منظومة نقل فاعلة ومستدامة تجعل من الأردن مركزا إقليميا منافسا في مجالات النقل البحري والجوي والبري والسككي واللوجستي.

٨. تمكين المرأة و زيادة مساهمتها في سوق العمل لتفعيل مشاركتها الاقتصادية.

٩. المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

١٠. ضبط نسبة عجز الموازنة العامة والدين العام ضمن المستويات الآمنة.

١١. تعزيز وتحفيز بيئة الأعمال والاستثمار وزيادة تنافسيتها وتعظيم الفرص الاستثمارية.

١٢. رفع كفاءة القطاع العام والعاملين فيه لتقديم مستوى أفضل من الخدمات.

١٣. زيادة مرونة سوق العمل.

١٤. تعظيم الصادرات الأردنية، وتعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة واعدة ومتجددة وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة.

١٥. تعزيز قدرات القطاعات الاقتصادية الواعدة والرائدة وتحفيزها.

١٦. تفعيل دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي في عملية التنمية الشاملة والمستدامة لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل.

١٧. تقييم ومراجعة الاجراءات الاقتصادية باستمرار لتعزيز وتعميم الناجح منها وتعديل ما لم يحقق أهدافه.

١٨. تحقيق أمن التزود بالمياه وأمن التزود بالطاقة.

إن تحقيق ما تقدم من أهداف يستلزم تطبيق نسق منسجم ومتكامل لمنظومة السياسات الاقتصادية التالية:

١. السياسة المالية
٢. السياسة النقدية
٣. السياسة الاستثمارية
٤. السياسات العامة للقطاعات الاقتصادية

٢. الإستقرار الكلي للإقتصاد

السياسة المالية

انتهاج سياسة مالية فعالة ومرنة، تُحفز النمو الاقتصادي، وتُحسن بيئة الاستثمار، وتُساهم في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستقرة على المديين المتوسط والطويل، إلى جانب تحديد حجم القطاع العام وفق الممارسات الفضلى، وتعالج الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة، بما يؤدي إلى تحسين التصنيف الإتماني للمملكة، وذلك بالإنسجام مع السياسة النقدية، وتضمن التزام التشريعات والممارسات المالية بهذه الأسس.

أهداف السياسة المالية:

١. توجيه الدعم بصورة أكثر كفاءة، وتعزيز شبكة الأمان الإجتماعي، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

٢. الأخذ في الاعتبار الحالة الاقتصادية الكلية والدورة الاقتصادية والمتغيرات الخارجية، بحيث تكون السياسة المالية توسعية في حالات الركود والتباطؤ، وانكماشية في حالات الإرتفاع المضطرد لنسب التضخم وذلك بالقدر الممكن.

٣. الإلتزام بالنسب المستهدفة والآمنة لعجز الموازنة العامة والدين العام من الناتج المحلي الاجمالي.

٤. الإلتزام بضرورة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية.

٥. الإلتزام بالجدوى الإقتصادية للمشاريع الرأسمالية والأثر الإقتصادي على أوجه الإنفاق العام، عند إعداد الموازنة العامة للحكومة.

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: في مجال الإنفاق العام

- ترشيد النفقات الجارية وتخفيضها بما يؤدي إلى تغطيتها بالكامل على الأقل من الإيرادات المحلية.
- زيادة كفاءة النفقات الرأسمالية وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- زيادة كفاءة وفاعلية الخدمات الحكومية الأساسية لتعظيم الأثر التنموي للإنفاق العام.
- الإستمرار في تطبيق مباديء الشفافية والمساءلة في الانفاق العام وبشكل أكثر فعالية.
- دعم اللامركزية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إعداد الموازنة العامة.
- الإستمرار في تطوير وتأهيل رأس المال البشري، لضمان كفاءة ونجاعة الإنفاق العام.
- وقف الهدر في الإنفاق الجاري والرأسمالي.

ثانيا: في مجال الإيرادات

- الإلتزام بالمبدأ الدستوري بعدم فرض أي ضريبة أو رسم إلا بقانون.
- اعتماد مبدأ ربط الزيادة في الإيرادات الضريبية بالنمو الإقتصادي، ومعالجة التشوهات الضريبية، ورفع كفاءة التحصيلات، وترشيد الإستثناءات والإعفاءات الضريبة غير المبررة.
- تعزيز الثقة بين المكلفين ضريبياً والدوائر التحصيلية، من خلال التطبيق الشفاف والدقيق للقانون وتحفيز الإلتزام الطوعي للمكلفين.
- إيجاد نظام ضريبي مبسط وشفاف يعمل على تعزيز النمو في القطاعات التي تسهم في زيادة نمو الاقتصاد من خلال تشريعات مالية واضحة وسهلة التطبيق تعزز من المناخ الاستثماري.
- زيادة كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تطبيق التقنيات اللازمة.
- الحد من التهرب الضريبي من خلال متابعة إنفاذ التشريعات الرادعة وتخفيض الأعباء الإدارية على الملتزمين.
- التوسع في استخدامات أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الاجراءات المالية.
- تبني أدوات تمويل أقل كلفة.
- تفعيل آليات الرقابة الداخلية.
- زيادة مشاركة المجتمع الدولي في تحمل أعباء اللاجئين في الأردن.

السياسة النقدية

يعد الاستقرار النقدي والمالي ركيزة أساسية لإيجاد بيئة اقتصادية آمنة وجاذبة للاستثمار، لما توفره من وضوح في الرؤية وتعزيز الثقة وتخفيض المخاطر، بالإضافة إلى حشد المدخرات المحلية وتوجيهها إلى استثمارات ذات جدوى. وفي ضوء ذلك سيستمر البنك المركزي في تحقيق أهدافه في الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي، وتعزيز منعة الجهاز المصرفي ومتانته، جنبا إلى جنب مع تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى على مواجهة المخاطر، فضلاً عن المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة. ولتحقيق الأهداف أعلاه تبنى البنك المركزي سياسة نقدية تتسم بالمرونة والاستجابة السريعة والمناسبة والملائمة للتطورات في الاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمي، بالإضافة إلى تبنيه العديد من السياسات والإجراءات والمبادرات خلال السنوات الخمس الماضية.

وفي إطار هذه السياسة، يستمر البنك المركزي بالعمل على ما يلي:

- توظيف الأدوات النقدية، بما فيها أسعار الفائدة وأدوات السوق المفتوحة بهدف زيادة جاذبية الموجودات المحررة بالدينار، وتوفير الحجم الملائم من الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك وبكلفة منافسة.
- بناء مستوى مريح من الاحتياطيات الأجنبية.
- تعزيز متانة ومنعة الجهاز المصرفي وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية .
- توسيع المظلة الرقابية للبنك لتشمل مؤسسات مالية غير مصرفية تعزيزاً للاستقرار المالي والشمول والإشتمال المالي.
- المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي الشامل من خلال ضمان توفير الاحتياجات التمويلية بكلف إئتمانية تشجع على النمو، دون المساس بالإهداف الأخرى للبنك المركزي.
- تعزيز الاشتمال المالي وتعميقه ونشر الثقافة المالية والعمل على حماية المستهلك.
- دعم وتمكين شركات التمويل الأصغر وشمولها بالمظلة الرقابية للبنك المركزي.
- حشد المزيد من مصادر التمويل اللازمة للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- تعزيز دور الشركة الأردنية لضمان القروض في ضمان إئتمان الصادرات.
- تيسير وتشجيع قيام البنوك التجارية والإسلامية بتأسيس صناديق للاستثمار من خلال المساهمات الخاصة (Private Equity) وأخرى للمشاريع الريادية (Venture Capital).
- تطبيق نظام التسويات الإجمالية الفورية RTGS ونظام DEPO/x لأتمتة عمليات الدين العام وبيع وشراء السندات الحكومية.

- رفع كفاءة قنوات الدفع الإلكتروني، والتعاون مع الشركاء لتحديث البنية التحتية لأنظمة المدفوعات بهدف تعزيز الكفاءة والأمان.
- بناء أنظمة مدفوعات إلكترونية شاملة تدعم مختلف القطاعات الاقتصادية والسوقية.
- الاستفادة من شركة المعلومات الائتمانية في ترشيد القرارات الائتمانية وتسهيل حصول الأفراد والمؤسسات على الائتمان بشروط وأسعار عادلة.

٣. التنافسية والاستثمار

السياسة الاستثمارية

تهدف السياسة الاستثمارية في المملكة إلى توفير فرص عمل، وزيادة الإنتاجية والقيمة المضافة للمنتجات والخدمات المحلية، ونقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وتشجيع الابتكار، وزيادة الصادرات من السلع والخدمات ذات الجودة العالية، وتوفير بيئة منافسة ومشجعة وحاضنة للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي من أجل المساهمة في النمو الإقتصادي.

أهداف السياسة الاستثمارية:

١. يضطلع القطاع الخاص بدور رئيسي في الاستثمار، ويكون دور القطاع العام (بجميع أجهزته) محفزا وميسرا للاستثمار في ظل المعايير الفضلى للشفافية والمنافسة والعدالة لجميع ذوي العلاقة.

٢. يضطلع القطاع العام بدور تذليل الصعوبات أمام الاستثمارات القائمة والسعي لتوسيعها وتعزيزها و دعم وتمكين الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية و/ او التي تشغل نسبة عالية من الاردنيين و/ او الانشطة ذات الاستهلاك الأقل للطاقة والمياه والأنشطة التي لها دور في اعادة توزيع منافع التنمية في المحافظات ، وكذلك دعم وتمكين المشاريع المبادرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣. ضمان توفر آليات منافسة و كفؤة للتمويل وبخاصة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بفائدة مخفضه، مع ضمان التوزيع العادل للإتمان المحلي.

٤. السعي الدائم لزيادة الطلب الكلي من خلال فتح أسواق سلعية وخدمية جديدة وتعزيز القائم منها، وزيادة الاستثمارات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.

٥. تخفيض الأعباء المالية و الادارية لبدء ممارسة نشاط الأعمال، و توفير الاستقرار التشريعي اللازم لذلك.

٦. السعي الدائم لتخفيف تكاليف الإنتاج في المملكة من خلال زيادة الإنتاجية ورفع سوية العاملين فيه، وزيادة مرونة سياسة العمل، وتخفيض كلف الطاقة.

٧. توفير بنيه تحتية ملائمة في جميع محافظات المملكة من خلال تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص.

٨. توفير قواعد بيانات تفصيلية متكامله وموحدة ومعتمدة حول الإحصاءات والأرقام المتعلقة بكافة القطاعات الاقتصادية.

٩. تلتزم كل الدوائر المعنية بالاستثمار تطبيق المعايير العالمية الفضلى في الإجراءات التي تحكم الاستثمار في المملكة والأنشطة الاقتصادية المنبثقة عنه وذلك من خلال:

- تبسيط وتوحيد إجراءات الرقابة على النشاط الاقتصادي ورفع كفاءة الموظفين المتعاملين مع القطاعات الاستثمارية والقضاء على البيروقراطية.
- الإلتزام بعدم فرض أعباء تنظيمية جديدة وتخفيف الأعباء التنظيمية على الأنشطة الاقتصادية والالتزام بشفافيتها وعدالتها وضمان تناسبها مع أهداف المصلحة العامة في مجالات الصحة والبيئة والسلامة العامة والأمن وحماية المستهلك والاقتصاد الوطني.
- تسهيل إجراءات تسجيل الأنشطة الاقتصادية وكذلك إجراءات تجديد الترخيص.
- سرعة البت في القضايا التجارية وتبسيط الإجراءات القضائية وتعزيز مبدأ التحكيم التجاري
- الإلتزام بمبدأ الحوار والتشاور مع القطاعات الاقتصادية بشأن التشريعات والأنظمة والتعليمات التي تحكم نشاطها او تؤثر عليها.
- الالتزام بمبدأ التحسين المستمر للهياكل التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية بهدف ضمان تناسبها مع أهدافها التنظيمية والاقتصادية وكذلك زيادة شفافيتها.
- اعتماد مبدأ « المقصلة التشريعية « لدراسة واختصار القيود التشريعية السلبية لتسجيل وترخيص المنشآت، وتراخيص البناء وتجديد الرخص وذلك من أجل إزالة التشريعات والأنظمة و التعليمات غير الفعّالة والمتضاربة وتبسيط العديد منها.
- التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية بهدف تبسيط وتسريع وزيادة شفافية الخدمات الحكومية.

على أن يقوم مجلس الاستثمار بالعمل على تطبيق أحكام ما ورد أعلاه

١. وضع برامج ترويجية مبنية على الخارطة الاستثمارية والميزة النسبية في الأردن ولكل محافظة على حده، وابراز قصص النجاح في المملكة ونوعيه الحياة فيها لجذب استثمارات ينتج عنها انشطه اقتصادية ترفع من القيمة المضافة في الأردن وتعزز جودة السلع والخدمات الأردنية.

٢. التركيز على جذب وتعزيز استثمارات الأردنيين في الخارج.

٣. الدراسة الدورية لمؤشرات الأردن في التصنيفات العالمية التي تؤثر على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية وتحليلها وإيجاد السياسات والإجراءات التي تضمن تحسن وضع الأردن في هذه المؤشرات.

٤. تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي برصد التطورات في المنطقه والعالم وتحديد تأثيراتها الايجابيه او السلبيه على اقتصاد الأردن وتجنب وإدرة الأزمات المحتملة.

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
سهولة ممارسة الأعمال				
سهولة الحصول على التمويل	إنشاء صندوق رأس المال المخاطر بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبالتنسيق مع البنك المركزي الأردني الذي سيؤمّن بدوره مبلغ ٥٠ مليون دولار إضافي. *	مشروع حكومي	----	----
تحسين إدارة الضرائب	تبسيط الإجراءات الجمركية	إصلاح حكومي	٧,٠٣ مليون	----
	تبني نظام الفوترة، وأتمتة الخدمات وربطها معاً بواسطة قاعدة بيانات إلكترونية، وتطبيق عقوبة السجن بحق المتهربين، بالإضافة إلى تطبيق فترات الإعفاء من الغرامات الضريبية.	إصلاح حكومي	٥٠٠ ألف	----
	تأسيس مركز للمقاصة الضريبية. *	مشروع حكومي	----	----
	تقليل تكلفة الامتثال الضريبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال السماح لها بتقديم التقارير بشكل نصف سنوي.	إصلاح حكومي	----	----
	التوافق مع تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال تخصيص الموارد للامتثال الضريبي مقابل التدقيق (٥-١٠٪)، بالإضافة إلى استحداث التخصصات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.	إصلاح حكومي	----	----
تسهيل الحصول على طلبات ترخيص الأعمال والإجراءات ذات العلاقة	استحداث تطبيق نافذة موحّدة (one stop shop) للترخيص والتسجيل لاستخدامه في كافة الجهات المعنية (ومنها أمانة عمان الكبرى، دائرة مراقب الشركات، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، غرف التجارة والصناعة، وغيرها).	إصلاح حكومي	----	----
	الربط الإلكتروني وأتمتة العمليات بين مختلف الدوائر المعنية بطلبات الترخيص.	إصلاح حكومي	٧٦٥ آلف	----
	ضمان وضوح الحقوق الاقتصادية للقطاع الخاص عند التعامل مع الحكومة والحرص على الامتثال لهذه الحقوق.	إصلاح حكومي	----	----

* **تم إنجازه**

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
التنافسية				
إعادة هيكلة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بما يحسّن من قدرته الاستثمارية	رفد مجلس إدارة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بخبراء في مجال الاستثمار.	إصلاح حكومي	١٥٠ ألف	----
	تبسيط هيكلية اتخاذ القرارات.	إصلاح حكومي	١٢٠ ألف	----
	السماح للصندوق بإستثمار جزء من موجداته لدى المؤسسات الاستثمارية لتحسين العوائد المالية وتوزيع المخاطر وفق ضوابط مساءلة واضحة، تتفق مع أفضل الممارسات الدولية.	إصلاح حكومي	----	----
تعزيز مفهوم الشمول المالي والحرص على كفاية التمويل المتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة	تخصيص ١٥٪ من قروض المؤسسات المالية الدولية والإقليمية للمشاريع الناشئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs startups). *	إصلاح حكومي	----	----
المجموع الفرعي – سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية – فرص استثمارية			----	----
المجموع الفرعي – سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية – مشاريع حكومية (٢)			----	----
المجموع الفرعي – سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية – إصلاحات حكومية (١١)			٨,٥٦٥ مليون	----
المجموع الكلي – سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية			٨,٥٦٥ مليون	

* **تم إنجازه**

الجانب التشريعي

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تحسين الإطار التشريعي للنمو الاقتصادي	إصدار قانون جديد لتمكين الشراكة العامة / الشراكة المحدودة (GP/LP) –الشراكات ا ستثمارية المحدودة (Investment Limited Partnership-ILP) لغايات تسهيل تأسيس شركات وصناديق رأس المال المغامر ومنحه الحوافز اللازمة. *	إصلاح حكومي	----	----
	تعديل القانون لتمكين تسجيل الشركات الافتراضية	إصلاح حكومي	١٧٠ ألف	----
	اصدار قانون اتحاد غرف الصناعة والتجارة بالشراكة مع الغرف التجارية والصناعية	إصلاح حكومي	----	----
	الإنتهاء من تبني كافة الأنظمة الخاصة بتطبيق قانون التفتيش الجديد وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها	إصلاح حكومي	----	----
	تعديل قانون هيئة الأوراق المالية وقانون الشركات لمنح هيئة الأوراق المالية مزيداً من الصلاحيات في إصدار التعليمات المعنية بوضع السياسات. *	إصلاح حكومي	----	----
	تطبيق الحوكمة المؤسسية المنصوص عليها في القوانين على شركات المساهمة العامة. *	إصلاح حكومي	----	----
	إصدار قانون الإعسار. *	إصلاح حكومي	----	----
	تعديل قانون الشركات بما يتيح نافذية عقود الشركاء (التي لا تتعارض مع عقد ونظام تأسيس الشركة). (Annexation and Enforceability of Shareholders Agreements)– باستثناء شركات المساهمة العامة المحدودة (حاليا لدى البرلمان).	إصلاح حكومي	----	----
	المصادقة على قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة. *	إصلاح حكومي	----	----
	العمل على تنفيذ تعديلات اللوائح لتفعيل صناديق الأستثمار المشترك وصناديق المؤشرات(ETF) .	إصلاح حكومي	----	----
المجموع الفرعي–تشريعي – فرص استثمارية			----	----
المجموع الفرعي–تشريعي – مشاريع حكومية			----	----
المجموع الفرعي–تشريعي – إصلاحات حكومية (١٠)			١٧٠ ألف	----
المجموع الكلي – تشريعي			١٧٠ ألف	

* **تم إنجازه**

الجانب القضائي

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
الإصلاح القضائي لتسهيل تنفيذ خطة النمو الاقتصادي (مجموعة مختارة من توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي التي لها أثر مباشر على النمو الاقتصادي)	تأسيس غرفة اقتصادية في محكمة بداية عمان تختص بالنزاعات التجارية والاستثمارية.	إصلاح حكومي	١.٤ ألف	----
	استخدام التقنيات الحديثة لتحسين إجراءات التقاضي والتبليغ، وتعزيز الربط الإلكتروني بين كافة المؤسسات المعنية.	إصلاح حكومي	٥,٠٤ مليون	----
	تبسيط إجراءات التقاضي وتسريع وتيرة الفصل في القضايا خلال فترة زمنية معقولة.	إصلاح حكومي	٤٥٠ ألف	----
	تفعيل مبدأ تخصص القضاة، وتعزيز قدرات القضاة والإدعاء العام.	إصلاح حكومي	٩١٥ ألف	----
	إنشاء غرفة جزائية متخصصة للنظر في بعض المنازعات، وعلى وجه الخصوص تلك المرتكبة بإستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة.	إصلاح حكومي	٢٥٠ ألف	----
	إزالة جميع العوائق لتسريع اجراءات الدعاوى، دون انتقاص من الضمانات المقررة للخصوم.	إصلاح حكومي	٤,١٤ مليون	----
	تشجيع اللجوء إلى وسائل بديلة للدعاوى المدنية، وتيسير السبل المحفزة لذلك؛ للتخفيف عن المحاكم.	إصلاح حكومي	١٨٠ ألف	----
	تحديث وتيسير وضبط إجراءات تبليغ الأوراق القضائية؛ لتحقيق السرعة المطلوبة لحسم النزاعات.	إصلاح حكومي	----	----
	تحديث وتطوير إجراءات تصفية الشركات وإفلاس التجار.	إصلاح حكومي	----	----
	تطوير وتحديث إجراءات الضابطة العدلية والإرتقاء بأدائها.	إصلاح حكومي	٧,٢٧ مليون	----
المجموع الفرعي–قضائي – فرص استثمارية			----	
المجموع الفرعي–قضائي – مشاريع حكومية			----	
المجموع الفرعي–قضائي– إصلاحات حكومية (١٠)			١٨,٣٥ مليون	
المجموع الكلي – قضائي			١٨,٣٥ مليون	

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السياسة العامة:

تعزيز استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كنهج لتوفير البنية التحتية الرقمية الآمنة لبناء قاعدة بيانات وتشجيع استخدامها، مما يساعد على تحفيز الاستثمار، وتطوير بيئة الاعمال، بهدف زيادة انتاجية الاقتصاد الوطني،ورفع كفاءة اداء الجهاز الحكومي من خلال رقمنة الخدمات والاجراءات الحكومية وبناء القدرات المؤسسية، واعتماد مبادئ واضحة وشفافة في عملية صناعة القرار

أهداف القطاع:

١. استخدام السياسات الرقمية لتعزيز توظيف التكنولوجيا
٢. اعتماد سياسة البيانات المفتوحة وسياسة أمن وحماية المعلومات
٣. اشراك القطاع الخاص بتفعيل دور البريد ومحطات المعرفة
٤. تحفيز الاستثمار في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٥. الحد من استخدام الورق في المؤسسات الحكومية «حكومة غير ورقية»
٦. اعتماد سياسة رقمنة الأردن / الحكومة

و يتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: استخدام السياسات الرقمية لتعزيز توظيف التكنولوجيا

- اعتماد خارطة واضحة للإجراءات (Process Map) المتعلقة بالأعمال من حيث بدء وممارسة وتصفية الأعمال.
- توفير بنية تحتية رقمية متطورة بما في ذلك شبكات الألياف الضوئية وتطوير نماذج أعمال جديدة لتوسيع البنية التحتية.
- إتاحة الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية الناشئة والحديثة لتوفير الطلب الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو في الأردن والمنطقة.
- تمكين وتشجيع إجراء التجارب وتبني استخدام هذا النوع في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا الداعمة لإستخداماتها.
- دعم البرمجيات الحديثة القادرة على جمع البيانات من خلال أجهزة الاستشعار والأجهزة الذكية السلكية واللاسلكية المتطورة.

- تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة تمكن الأجهزة الذكية من إتخاذ القرار دون الحاجة لتدخل بشري.
- إطلاق العنان للتحول الرقمي والتطور الكنولوجي للطاقات التي يمتلكها الأردن أو لديه القدرة على تطويرها .
- إستخدام الذكاء الاصطناعي والتحليل التعليمي وتطبيقات الهواتف المتنقلة لإتاحة الوصول إلى الحلول وبناء المنصات الرقمية.
- تحديث أنظمة التعليم التقليدية وتمكين بيئات التعليم الرقمية الفردية.
- إستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتبني مشاريع ريادية في قطاعات مختلفة منها التعليم والنقل والطاقة والصحة.
- إستغلال كافة الموارد بكفاءة عالية.
- تحفيز إيجاد وتطوير محتوى عربي محلي رقمي مناسب يمكن الوصول اليه في جميع المناطق الناطقة باللغة العربية .
- توفير تطبيقات لأجهزة الهاتف المتنقل في مجالات التعليم والصحة والخدمات المصرفية والخدمات الإلكترونية والألعاب وتطوير المواقع الإلكترونية والتدريب عبر الإنترنت.
- تشجيع ودعم الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء مختبرات لبرمجيات الألعاب.
- تطوير المناهج التعليمية لتتضمن برمجيات الألعاب.
- التوسع في التحول نحو الاقتصاد الرقمي ليشمل كافة القطاعات الإقتصادية في الأردن.
- تمكين القطاعات الرئيسية المحركة للإقتصاد الرقمي وهي قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا النظيفة والنقل وتكنولوجيا المالية.

ثانيا: اعتماد سياسة البيانات المفتوحة وسياسة أمن وحماية المعلومات

- تصنيف بيانات الجهات الحكومية حسب درجة سريتها وخصوصيتها.
- إتاحة امكانية الحصول على البيانات بشكل حر ومجاني ضمن الشروط الموضحة في السياسة.
- تشجيع رياديي الأعمال لإستخدام هذه البيانات في بناء نماذج أعمال وحلول تكنولوجية في مختلف المجالات.
- توفير بنية تحتية رقمية ومعلوماتية آمنة ومتطورة.
- تعزيز القدرات الأمنية للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في حماية البيانات والتطبيقات الإلكترونية.
- تمكين الكوادر الوطنية بالمهارات اللازمة لإدارة المنظومة الأمنية.

ثالثا :اشراك القطاع الخاص بتفعيل دور البريد ومحطات المعرفة

- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص لإعادة تأهيل مكاتب البريد ومحطات المعرفة.
- رفع استعداد مكاتب البريد ومحطات المعرفة لتقديم الخدمات المالية والاجتماعية والتجارة الإلكترونية وخدمات الحكومة الإلكترونية والخدمات البريدية وغيرها.
- تعزيز دور مكاتب البريد ومحطات المعرفة في دعم المجتمع المحلي في كافة المحافظات.

رابعا: تحفيز الاستثمار في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- مراجعة دورية للأعباء الضريبية والرسوم المفروضة على قطاع الإتصالات وتعديلها عند الحاجة.
- مراجعة نموذج المشاركة بالعوائد ليواكب الاتجاهات العالمية من حيث زيادة إستخدامات البيانات وتراجع الإستخدامات الصوتية.
- مراجعة التشريعات الناظمة بما يشجع الاستثمار في هذا القطاع مع مراعاة إستقرار البيئة التشريعية والتنظيمية.
- إستعمال التكنولوجيا في الإقتصاد التشاركي وتطوير تطبيقات تحسن نوعية الحياة للمواطن.
- تشجيع تبني أنظمة البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT او نموذج المشاركة بالعوائد بعملية رقمنة الخدمات الحكومية .
- دعم القطاعات البنكية والتجارة الإلكترونية والنقل كقطاعات محركة للإستثمار في مجال تطبيقات الهاتف النقال والتكنولوجيات الناشئة.
- بناء قدرات كفاءات الطلبة والخريجين والعاملين في القطاع بما يهيئ لتبني التكنولوجيا الحديثة.
- تقديم تسهيلات وحوافز لرياديي الأعمال والشركات الصغيرة والناشئة وتعزيز الصادرات.

خامسا: الحد من استخدام الورق في المؤسسات الحكومية «حكومةغير ورقية»

- بناء وتطوير بنية تحتية ونظام إلكتروني مركزي (نظام تراسل) ليحقق الإحلال التدريجي محل النظام الورقي التقليدي وصولا إلى التعامل بلا ورق بشكل كامل بحلول عام ٢٠٢٠.
- تفعيل التوقيع الإلكتروني على كافة المستويات الإدارية .
- تأهيل الموظفين الحكوميين ونشر الوعي باستخدام النظام المؤتمت للانتقال إلى بيئة عمل إلكترونية.

سادسا: اعتماد سياسة رقمنة الأردن / الحكومة

- إعادة هيكلة وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز تكنولوجيا المعلومات ووزارة تطوير القطاع العام لتعظيم تكاملية الجهود في إعادة هندسة الإجراءات وتعزيز البنى التحتية للرقمنة واتمتتة الخدمات.
- التركيز على محورية الأعمال والمواطن، ضمن سلسلة القيم لمنهجية التحول الإلكتروني: (RE-DO Reengineering, Digitizing, Outsourcing).
- إعداد خطط إلزامية لتنفيذ مشاريع التحول الإلكتروني، ورصد المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر، التي تقدم خدمات الأعمال وخدمات المواطنين)وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية /ودائرة ترخيص السواقين والمركبات/ وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة/ دائرة الجمارك /وزارة الصناعة والتجارة– دائرة مراقبة الشركات/ وزارة الصحة/ ادارة التأمين الصحي/وزارة العدل /أمانة عمان الكبرى/ هيئة الإستثمار(.
- إعادة هندسة الإجراءات لتحسين وأتمتة خدمات الوزارات والدوائر المعنية.
- توفير الامكانات الضرورية للتحول الإلكتروني من البنى التحتية والمؤسسية اللازمة.
- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ الأردن الرقمي من خلال عدة قنوات مثل شراء الخدمات.
- وجود إدارة تغيير متخصصة وكوادر بشرية مؤهلة في تخصصات تكنولوجيا المعلومات للعمل على تحوّل ثقافة العمل، لتتوائم مع متطلبات البيئة الرقمية، وزيادة الوعي بالخدمات الإلكترونية وكيفية إستخدامها في المؤسسات الوطنية كافة، وتشجيع المواطنين والمقيمين على إستخدام الخدمات الإلكترونية.

التحول الرقمي

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
الاقتصاد الرقمي في الأردن	استحداث منصة للتحول الرقمي في الأردن (Incubators, Accelerators, and building Capacities) من خلال: الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي REACH 2025: استراتيجية وطنية انطلقت عام ٢٠١٦ لتحقيق التحول الرقمي في الاقتصاد. تدعو الاستراتيجية إلى تطبيق ٩٦ بنداً تتمحور حول دمج مختلف التقنيات ضمن كبرى القطاعات الاقتصادية في المملكة انطلاقاً من الركائز التالية: • ستة قطاعات رئيسية(لصحة، التعليم، الطاقة والتقنيات النظيفة، النقل والخدمات اللوجستية ،القطاع المالي، الاتصالات والأمن). • أبرز عناصر التمكين (المحتوى والألعاب، التجارة الإلكترونية، الخدمات الاحترافية). • المجالات التقنية الرئيسية (إنترنت الأشياء، الحوسبة السحابية، الأجهزة، الذكاء الاصطناعي).	فرصة استثمارية	----	٢١١,٨ مليون
	الشبكة الوطنية للاتصالات ذات النطاق الترددي العريض: • مشروع شبكة الألياف الضوئية في جنوب وشرق ووسط الأردن لربط الجهات الحكومية والمؤسسات الصحية والمؤسسات التعليمية.	مشروع حكومي	١١٥,٣٥ مليون	----
	تحديث المهارات التقنية للموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز تدريب على البرمجة.	مشروع حكومي	٥ مليون	----

تطوير برنامج الحكومة الإلكترونية	إعادة هندسة الإجراءات الرئيسية المتعلقة بالمعاملات التجارية والأعمال وتطوير الخدمات الإلكترونية في ١٣ جهة مختلفة بحلول العام ٢٠٢٠ (منهجية جليوتين – Guillotine approach) : • وزارة المالية بما فيها دائرة الأراضي والمساحة، الجمارك الأردنية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات • وزارة الصناعة والتجارة والتموين بما فيها دائرة مراقبة الشركات • وزارة الداخلية بما فيها دائرة الأحوال المدنية والجوازات ودائرة ترخيص المركبات • وزارة العدل • هيئة الاستثمار • أمانة عمان الكبرى • وزارة الصحة	مشروع حكومي	٧ مليون	----
	وضع استراتيجية تكاملية التحول الإلكتروني: وهي استراتيجية لتنفيذ الإجراءات المحدّثة والتي تشمل تغيير الإدارة ، وتدريب مزودي ، وتعريف المواطنين باستخدام الخدمات الإلكترونية.	مشروع حكومي	----	----

التحول الرقمي

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تطوير برنامج الحكومة الإلكترونية (تابع)	توفير البنية التحتية المساندة لعملية التحول الإلكتروني: • المنصة السحابية • تطوير الشبكة الحكومية الامنة • التوقيع الالكتروني • نظام الربط البيني • منصة التحول الرقمي بحيث تتضمن أبرز عناصر التمكين التي ستوفر البنية التحتية اللازمة للتحول الرقمي في الأردن، من خلال تبني البنية التحتية الرئيسية العامة والحوسبة السحابية والأنظمة العامة للأعمال والبطاقات الذكية والاتصال وإعادة تصميم مراكز الخدمات بما يناسب عملية التحول الإلكتروني.	مشروع حكومي	٢٥,٣٩ مليون	----
	أتمتة الخدمات الحكومية: ٥٠٠ خدمة تابعة للمؤسسات التالية: • الاراضي والمساحة • التامين الصحي • هيئة الاستثمار • الاحوال المدنية • وزارة الداخلية • وزارة الصناعة والتجارة • وزارة العدل	مشروع حكومي/ فرصة استثمارية	٧٠ مليون	----
حماية المعلومات الإلكترونية	مشروع منظومة الأمن السيبراني: مشروع وطني لإعداد سياسة للأمن السيبراني بالتعاون مع الجيش. حيث العمل جار على إحالة المرحلة الأولى من المشروع والتي تتضمن: • تحديد مخاطر أمن المعلومات لدى الجيش والحكومة، بناء jo cert و jaf cert ومن ثم تدريب الكوادر اللازمة.	مشروع حكومي	٦٠ مليون	----

استقطاب الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	استقطاب تحالف شركات لترسيخ مكانة الأردن كمركز اقليمي لتصدير الخبرات في مجال التكنولوجيا (إكسبيديا، أمازون، إيسون بي بي أو، الخ ...) startup Tech hub	مشروع حكومي / فرصة استثمارية	٧,٥ مليون	----
استخدام السياسات الرقمية لتحسين استخدام التكنولوجيا	صياغة السياسة الرقمية لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية من خلال مراجعة الإطار القانوني الحالي وتقييم توجهات الأسواق العالمية والإقليمية.	إصلاح حكومي	١ مليون	----
تعريف المواطنين باستخدام الخدمات الإلكترونية	الترويج للخدمات الحكومية الالكترونية التي يتم اطلاقها لزيادة الاقبال عليها و لتوفير قنوات الكترونية للمواطنين في كافة محافظات المملكة للوصول الى الخدمات الالكترونية.	مشروع حكومي	٥ مليون	----

المجموع الفرعي–التحول الرقمي– فرص استثمارية (٢)	٧,٥ مليون	٢١١,٨ مليون
المجموع الفرعي– التحول الرقمي – مشاريع حكومية (٨)	٢٨٧,٧٤ مليون	----
المجموع الفرعي – التحول الرقمي – إصلاحات حكومية (١)	١ مليون	----
المجموع الكلي – التحول الرقمي	٥٠٨,٠٤ مليون	

تطوير القطاع العام

السياسة العامة:

تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، ورفع كفاءة وفعالية الجهاز الحكومي والموارد البشرية العاملة فيه ضمن إطار المساءلة والمحاسبة وتقييم الأداء الفردي والمؤسسي وتجذير مبدأ سيادة القانون في الإدارة العامة، وترشيق الجهاز الحكومي والاستغلال الأمثل لموارده البشرية.

أهداف القطاع :

١. تحسين مستوى الخدمات الحكومية وإعادة هندستها وتبسيطها وفق المعايير الدولية
٢. رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الحكومي
٣. تجذير مبدأ سيادة القانون في الإدارة العامة
٤. تمكين المرأة في القطاع العام
٥. تطوير وتمكين الموارد البشرية في القطاع العام
٦. تشجيع التطوير الذاتي للمؤسسات
٧. تجذير مبدأ الثقافة المؤسسية ومفهوم الخدمة وأخلاقيات العمل
٨. تطوير عملية رسم السياسات العامة وآليات صنع واتخاذ القرار
٩. دعم الابداع والتميز
١٠. تطوير عمل معهد الإدارة العامة

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: تحسين مستوى الخدمات الحكومية وإعادة هندستها وتبسيطها وأتمتتها

- الاستمرار بإعادة هندسة الإجراءات وعمليات تقديم الخدمات وتهيئتها للأتمتة مع التركيز على الخدمات الرئيسية وذات الإقبال الكبير من الموطنين كالصحة والتعليم والاحوال الشخصية بالإضافة إلى خدمات المستثمرين وقطاع الأعمال.
- تحديد مجالات وأولويات الربط الإلكتروني لقواعد بيانات المؤسسات والدوائر الحكومية التي تشترك في تقديم خدمة حكومية مشتركة، مما يقلل عناء استخراج الوثائق المطلوبة وتصديقها ودفع الرسوم.

- إيجاد مراكز الخدمات المشتركة(Service Centers)، بحيث توفر هذه المراكز الخدمات النمطية والمتكررة كإصدار الرخص والشهادات وتصديقها.
- تقديم الخدمة خارج أوقات الدوام الرسمي وأيام العطل من خلال تفعيل مبدأ الخدمات الطارئة مقابل بدل خدمة إضافي يغطي النفقات التشغيلية.
- تعزيز الثقافة المؤسسية المرتكزة على تقديم الخدمة.
- العمل بنظام الدوام المرن للمؤسسات الخدمية بما يضمن إتاحة أكبر وقت ممكن لتقديم الخدمة الحكومية.
- تفعيل مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية وفق معايير شفافة وعادلة تراعي تحقيق الكفاءة والفاعلية والجودة في تقديم تلك الخدمات(Outsourcing).

ثانياً: رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الحكومي

- دمج المؤسسات التي تعمل على تحقيق أهداف مشتركة، بالتناغم مع الثقافة المؤسسية السائدة وبما يضمن تكاملية العمل وضمان توحيد الجهود وتكثيفها،وانسجام السياسات والأهداف، وترشيد النفقات العامة، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.
- معالجة تداخل المهام بين الوزارات من جهة، وبين مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى، وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المقدمة للخدمة، وإعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية (دمج، إلغاء، نقل مهام).
- الإستمرار بمراجعة وتطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي وأنظمة تنظيمها الإداري لضمان الاستغلال الامثل للموارد البشرية ورفع مستوى اداء الدوائر الحكومية.
- تفعيل العمل بمبدأ الثواب والعقاب في تقديم الخدمة على مستوى الموظف (مقدم الخدمة) من خلال تطوير نظام الخدمة المدنية ونظام تطوير الخدمات الحكومية.
- إعادة تأهيل وتوزيع الموارد البشرية بما يضمن الاستغلال الأمثل لها (المواءمة).
- توسيع نطاق استخدام الأنظمة الالكترونية.
- مأسسة عملية قياس الأثر بمختلف أبعاده لـ (التشريعات والقرارات والسياسات....) من خلال إصدار وتفعيل مدونة وسياسة عامة تضمن أن تكون هذه الأدوات ممكنة للنمو الاقتصادي. وإلزام الجهات الحكومية بتبني الشفافية والتشاركية والمشاورة مع جميع الجهات ذات العلاقة عند اتخاذ القرارات التنظيمية، الأمر الذي يعزز من المساءلة والنزاهة وخلق بيئة محفزة للاستثمار وممارسة الأعمال.

ثالثاً: تجذير مبدأ سيادة القانون في الإدارة العامة

- إعتماد مبدأ الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص كمرجع وحيد في تعيين القيادات التنفيذية للجهاز الحكومي، من خلال تطوير نظام التعيين على الوظائف القيادية.
- تطوير منظومة تقييم الأداء الفردي والمؤسسي.
- تطوير نظام الخدمة المدنية بما يضمن الحد من السلطة التقديرية وتفعيل دور ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة في الرقابة على الاجراءات الإدارية ونقل الجزء الاكبر من المهام التنفيذية للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.
- تفعيل العمل بمبدأ الأداء مقابل المكافأة من خلال مراجعة الاطر التشريعية الناظمة لمنح المكافآت وتوحيدها على مستوى القطاع العام.
- تمكين القيادات التنفيذية في الجهاز الحكومي من خلال إعادة النظر بمنظومة الصلاحيات الممنوحة لهم في مختلف التشريعات بما يمكن من تفويض/ نقل الصلاحيات لتفعيل اللامركزية وتبسيط الخدمات.

رابعاً: تمكين المرأة في القطاع العام

- تمكين القدرات القيادية للمرأة العاملة في القطاع العام، بما يعزز من فرص توليها للوظائف القيادية والإشرافية.
- تحليل واقع حال المرأة في القطاع العام لتمكين صناع القرار من رسم السياسات العامة التي تعزز فرص وجود المرأة في مختلف القطاعات.
- إبراز قصص نجاح المرأة العاملة في القطاع العام، لتحيفزّ التقدم والتطور الوظيفي للمرأة.
- تحليل البنية التنظيمية المتعلقة بعمل المرأة في القطاع العام كـ:
    - ساعات الدوام المرن
    - العمل عن بعد
    - الدوام الجزئي
    - وتوفر البيئة الملاءمة لاستمرارها في الوظيفة العامة وتقدمها الوظيفي
    - العمل على زيادة إشراك المرأة في مجالس إدارات الشركات التي تساهم بها الحكومة والمؤسسات العامة.

خامساً: تطوير وتمكين الموارد البشرية في القطاع العام

- الاستمرار بتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة لموظفي القطاع العام من خلال مؤسسات متخصصة (قطاع عام أو خاص) بمبادئ وممارسات الحوكمة والنزاهة والشفافية.
- إطلاق برنامج ماجستير الإدارة الحكومية والشهادات المهنية المعتمدة لبناء وتطوير القيادات الحكومية، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية الوطنية و المؤسسات الدولية وحسب أفضل المعايير.
- تطوير منظومة عمل معهد الإدارة العامة.
- ربط الرواتب والامتيازات الوظيفية بطبيعة الوظائف وصعوبتها والمؤهلات المطلوبة لإشغالها.

سادساً: تشجيع التطوير الذاتي المؤسسي

- تفعيل الوحدات التنظيمية المعنية بتطوير الاداء المؤسسي من خلال تعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة في هذه الوحدات لتصبح هي الجهة المعنية بالتطوير على مستوى كل دائرة، فيما تتولى وزارة تطوير القطاع العام تقديم الدعم الفني لهذه الوحدات وتوفير الأدلة والمنهجيات والادوات اللازمة لعملها. واعتبار أداء هذه الوحدات أحد معايير التقييم الرئيسية لغايات الحصول على جوائز التميز المختلفة.
- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في رسم السياسات العامة وصنع القرار من خلال المجالس والمنتديات واللقاءات ومراكز الفكر والبحوث وغيرها من الأدوات.
- تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة في عمل مؤسسات القطاع العام.

سابعاً: تجذير مبدأ الثقافة المؤسسية المبنية على مفهوم الخدمة وأخلاقيات العمل

- تفعيل مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة من خلال الرقابة الفعلية لتطبيق مضامين هذه المدونة وتفعيل المحاسبة.
- بناء ثقافة مؤسسية مبنية على أساس الخدمة العامة من خلال توفير أدوات ومنهجيات لتفعيل هذه الثقافة والتوعية بها.

ثامناً: في مجال تمكين الدوائر الحكومية لرسم السياسات العامة وبناء الخطط الاستراتيجية الخاصة بها

- إيجاد آلية فاعلة وموحدة في بناء الاستراتيجيات ورسم السياسات في الدوائر والمؤسسات الحكومية لتعزيز قدراتها في تطوير ادائها.

تاسعاً: دعم الإبداع والتميز

- تعظيم الاستفادة من الابتكار والإبداع في مجالات محددة (كالصحة، والتعليم، النقل، الطاقة ،المياه).
- تعزيز وتحفيز ونشر الثقافة الريادية والإبداعية والتميز بين العاملين وتوفير دعم القيادات والموارد اللازمة من خلال توفير الأدوات والمنهجيات وتقديم الدعم الفني والتدريب والتوعية.
- تأسيس " نافذة " لرصد وتصنيف المجالات التطوير والبحثية المتعلقة بأداء الدوائر والمؤسسات الحكومية.
- مراجعة وتطوير جوائز التميّز الوظيفي.
- إعداد واعتماد وثيقة لإدارة الإبداع والتميز الحكومي تشكل مرجعية للدوائر الحكومية في هذا المجال.
- إيجاد قاعدة بيانات متخصصة لإحصاء وتصنيف وتقييم وتطوير الكفاءات القيادية في القطاع العام بما يضمن توفيرها وتأهيلها واستثمارها لتولي المناصب العليا في الدولة، وإدامة التعلم المشترك بينها.

عاشراً: تطوير عمل معهد الإدارة العامة

- تطويرالبنية التحتية والتكنولوجية للمعهد و كذلك البرامج التدريبية ، ورفع كفاءة العملية التدريبية وبناء قدرات الموارد البشرية في المعهد, إلى جانب تنفيذ خطة للترويج للمعهد وخلق انطباعات إيجابية تجاهه ليصبح مركزاً جاذباً ووجهة أولى للتدريب بالتشارك والتوأمة مع المعاهد الإقليمية والعالمية المتخصصة في هذا المجال، وبما يمكن المعهد من أن يصبح قادراً على تحمل مسؤولية بناء القدرات لجميع موظفي الحكومة وخصوصاً القيادات .

تطوير القطاع العام

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تعزيز جودة الخدمات الحكومية	إعادة تقييم الخدمات الحكومية ذات الأولوية (أمانة عمان الكبرى، إدارة التأمين الصحي، دائرة الأراضي والمساحة ،ودائرة الأحوال المدنية والجوازات).	مشروع حكومي	١٥٠ ألف	----
	إعادة هندسة إجراءات الأعمال والخدمات.	مشروع حكومي	٣٣٥ ألف	----
	مراجعة وتطوير نظام تطوير الخدمات الحكومية بما يضمن مواكبة أفضل الممارسات في تقديم الخدمات.	إصلاح حكومي	٥٠ ألف	----
	تحديد أولويات الربط الالكتروني بين شركاء تقديم الخدمات الحكومية	مشروع حكومي	٦٠ ألف	----
	بناء القدرات المؤسسية في مجال الخدمات الحكومية (تدريب موظفي خدمة العملاء ومكاتب تزويد الخدمات).	مشروع حكومي	٩٠ ألف	----
	تخصيص نظام لجمع وتوجيه ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية.	مشروع حكومي	٤٠ ألف	----
	تطوير تطبيق (mobile app) لاستقبال الاقتراحات والاستفسارات والشكاوي حول الخدمات الحكومية (بخدمتكم)	مشروع حكومي	----	----
	تطوير مكتب خدمة الجمهور في مديرية تسجيل أراضي الزرقاء كنموذج تجريبي	مشروع حكومي	٩٠ ألف	----
	استحداث ٥ مراكز تجريبية للخدمات المشتركة في عمان (مشروع تجريبي) ،ومن ثم تعميم التجربة على باقي محافظات المملكة خارج العاصمة.	مشروع حكومي	----	----

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تعزيز كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية	مراجعة برنامج هيكلية القطاع العام (إعادة هيكلة الدوائر الحكومية من خلال دمج المؤسسات أو إلغائها أو تعديل نماذج حوكمتها.)	إصلاح حكومي	٢٠ ألف	----
	مراجعة وتطوير التشريعات التي تحكم الدوائر العامة (نظام الخدمة المدنية، ونظام التعيين في المناصب القيادية) بهدف ترسيخ العدالة والشفافية والمساواة وتساوي الفرص.	إصلاح حكومي	----	----
	تحقيق الانسجام بين الأدوار المؤسسية والمهام والأطر التنظيمية والوظيفية (التوافق بين أعداد ومؤهلات موظفي القطاع العام بناء على الاحتياجات الفعلية في الدوائر).	إصلاح حكومي	٦٠ ألف	----
	تعزيز قدرات الموارد البشرية في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.	مشروع حكومي	١٩,٧ ألف	----
	مأسسة عملية قياس الأثر (RIA)، وإصدار مدونة ممارسات حوكمة السياسات والأدوات التشريعية في الدوائر الحكومية	مشروع حكومي	٢٦٧ ألف	----
	بناء قدرات معهد الإدارة العامة (بنية تحتية، برامج، عمليات) وتحويل دوره ليصبح متخصص في إعداد القيادات والبرامج المتخصصة بالقطاع العام	مشروع حكومي	٣ مليون	----
المجموع الفرعي– تطوير القطاع العام – فرص استثمارية			----	----
المجموع الفرعي– تطوير القطاع العام – مشاريع حكومية (١١)			٤,٠٥ مليون	----
المجموع الفرعي– تطوير القطاع العام – إصلاحات حكومية (٤)			١٣٠ ألف	----
المجموع الكلي – تطوير القطاع العام			٤,١٨ مليون	

٤. البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية

قطاع المياه

السياسة العامة:

استدامة مصادر المياه وتوفير خدمات كافية، والعمل على تأهيل وتحسين مرافق المياه وبنيتها التحتية وتحسين مستوى الخدمات وتوسعة نطاق التغطية لخدمات المياه والصرف الصحي والري وتوفير الاحتياجات المائية لجميع القطاعات و بكلف مستدامة.

أهداف القطاع:

١. تطبيق الإدارة المتكاملة لمصادر المياه
٢. تحسين مستوى خدمات المياه والصرف الصحي
٣. الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة في قطاع المياه
٤. إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية وإدارة قطاع المياه
٥. تزويد المياه لأغراض الزراعة والصناعة والتعدين

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولاً: تطوير مصادر المياه الحالية و البحث عن مصادر مائية جديدة

- زيادة كميات المياه المتاحة من خلال تنفيذ مشاريع تطوير مصادر المياه غير التقليدية مثل التحلية والمياه العميقة وإعادة الاستخدام، والسير قدماً بتنفيذ مشروع ناقل البحرين (البحر الأحمر–البحر الميت).
- رفع وزيادة السعة التخزينية لجميع السدود لتصل إلى (٤٠٠) مليون متر مكعب وتنفيذ مشاريع الحصاد المائي والحفائر الصحراوية.

- الحد من استغلال المياه الجوفية بحيث تصل كميات الإنتاج إلى حدود الاستخراج الآمن.
- إقامة شراكات جديدة مع المجتمع المحلي والمشاركة في بناء الوعي للمحافظة على المياه.
- مواصلة تنفيذ حملة إحكام السيطرة وإيقاف الاستخدامات غير المشروعة للمياه واستخدام الآبار غير المرخصة.
- تطوير نظام المعلومات المائية الوطني (NWIS) ومراقبة مسار التقدم في القطاع ، بما يسهل عمليات مراقبة أداء القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.(SDG)

ثانياً: تحسين مستوى خدمات المياه والصرف الصحي

- تنفيذ الخط الناقل الوطني للمياه، الذي يمتد من محافظات الجنوب إلى محافظات الشمال، لتوفير المرونة في إعادة توزيع وتزويد المياه.
- استدامة وتوسعة شبكات المياه في المحافظات كافة، لضمان تقديم مستويات عالية من خدمات التزويد المائي، التي تصل حالياً إلى(٩٤%)من المواطنين.
- توفير مياه ذات جودة عالية وحسب مواصفات مياه الشرب الأردنية للمواطنين.
- تخفيض فاقد المياه من خلال إعادة هيكلة وتأهيل شبكات المياه القائمة .وإنهاء ظاهرة الإعتداءات على شبكة المياه لتصل إلى (٣٠%)عام ٢٠٢٥.
- الاستمرار في حملات ترشيد المياه من خلال تركيب أجهزة التوفير ,وإقرار معايير وطنية للسباكة.
- رفع نسبة المخدمين بشبكات الصرف الصحي لتصل إلى (٨٠%) عام ٢٠٢٥ من خلال تنفيذ المشاريع والتوسع بخدمة محافظات المملكة كافة.
- تحسين الكفاءة المالية من خلال تطبيق خطة تقليل خسائر قطاع المياه (٢٠١٦–٢٠٢١) لرفع نسبة تغطية كلف الصيانة والتشغيل إلى (١٠٠ %)

ثالثاً : تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مرافق المياه وإدخال الطاقة المتجددة كمصدر لتزويد أنظمة المياه

- تنفيذ مشاريع تحسين كفاءة الطاقة في ضخ المياه من أجل تقليل استهلاك الطاقة بنسبة (١٥ %) بحلول عام ٢٠٢٥.
- إدخال تكنولوجيا الطاقة المتجددة لتقليل أسعار وتكاليف الطاقة وحماية البيئة وزيادة حصة الطاقة المتجددة إلى (١٠%) من إجمالي الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥.
- زيادة اعتماد محطات الصرف الصحي على توليد غاز الميثان لتوليد الكهرباء بحيث يتم توليد (٥٠%)على الأقل من احتياجاتها الكهربائية في المواقع ذات الجدوى بحلول عام ٢٠٢٥.

رابعاً: التوسع في مشاركة القطاع الخاص والعمل على أسس تجارية

- الاستمرار في تنفيذ مشاريع قطاع المياه الرأسمالية الكبرى، من خلال استثمار القطاع الخاص وعلى مبدأ الشراكة (PPP) ومنها مشروع ناقل البحرين (البحر الأحمر–البحر الميت) ومشروع التوسعة الثانية لمحطة تنقية الخربة السمرا ومشروع الطاقة المتجددة (٥٠ ميجا واط) في الضليل.
- إشراك القطاع الخاص في إدارة محطات التنقية ومحطات ضخ المياه لتقديم حلول جديدة مبتكرة وفعالة من حيث الكلفة والمساهمة في تمويل وصيانة وتجديد البنى التحتية.
- إشراك القطاع الخاص في تخفيض فاقد المياه من خلال المشاريع المبنية على الأداء(Performance–based contracting) في محافظة العاصمة.

خامساً: التوسع في إعادة إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الإنتاج الزراعي، وتوفير المياه اللازمة للأنشطة الصناعية والإقتصادية الأخرى

- زيادة تزويد المياه للزراعة من خلال إحلال المياه العذبة من مصادر المياه السطحية والجوفية بمياه عادمة معالجة عبر محطات الصرف الصحي.
- إبقاء استخدام مياه الري في المناطق المرتفعة عند المستويات الحالية مع تقليله تدريجياً.
- تشجيع كفاءة استخدام المياه في الري والمنتجات الزراعية ذات العوائد الاقتصادية العالية.
- توفير مياه الآبار العميقة والمالحة لاستخدامات مشاريع الصخر الزيتي وخدمة المناطق الصناعية والسياحية بشبكات مياه متى كان ذلك ممكناً

المياه ومياه الصرف الصحي

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تنفيذ مشروع ناقل البحرين	تنفيذ مشروع ناقل البحرين (البحر الأحمر–البحر الميت) /المرحلة الأولى.	فرصة استثمارية	١.٩ مليون	٧٠٠ مليون
	تنفيذ مشروع العقبة/عمان لتحلية و نقل المياه (المشروع الوطني)	فرصة استثمارية		١ مليار
تحسين استخدام مصادر الطاقة في قطاع المياه	تنفيذ مشروع محطة الطاقة الشمسية بقدرة ٥٠ ميغاواط في الزرقاء.	فرصة استثمارية	----	٤٥ مليون
	تطبيق تدابير كفاءة الطاقة في محطات الضخ.	مشروع حكومي	٥٠ مليون	----
إدارة التزويد المائي	تعزيز تزويد المياه إلى وسط وشمال الأردن من الطبقات الصخرية العميقة (الشيدية – الحسا)/ المرحلة الأولى (٢٠ مليون متر مكعب)	مشروع حكومي	٨٠ مليون	----
	تطوير محطة لتحلية المياه الراكدة في حسبان (١٠ مليون متر مكعب)	فرصة استثمارية	----	١٠ مليون
	تطوير محطة تحلية المياه في العقبه (المرحله الثانية)	فرصة استثمارية	----	٧.٥ مليون
تحسين الخدمات المائية والصرف الصحي	مشروع اعادة هيكلة وتاهيل شبكات مياه في محافظة إربد (مدينة إبد والرمثا)	مشروع حكومي	٨٠ مليون	----
	مشروع توسعة محطة الخربة السمرا/المرحلة الثالثة	فرصة استثمارية	----	١٥٠ مليون

مجموع فرعي – المياه ومياه الصرف الصحي – فرص استثمارية (٦)	١.٩ مليون	١,٩١٢٥ مليار
مجموع فرعي – المياه ومياه الصرف الصحي – مشاريع حكومية (٣)	٢١٠ مليون	----
مجموع فرعي – المياه ومياه الصرف الصحي – إصلاحات الحكومة الأردنية	----	----
المجموع الكلي – المياه ومياه الصرف الصحي	٢,٢٣١٥ مليار	

قطاع الطاقة والثروة المعدنية

السياسة العامة:

تحقيق أمن التزود بالطاقة بشكل مستدام ، وزيادة مساهمة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي وتنويع مصادر وأشكال الطاقة إضافة إلى تفعيل برامج كفاءة الطاقة ووفق افضل الممارسات العالمية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

أهداف القطاع:

١. تطوير واستخدام مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة والصخر الزيتي والتنقيب عن النفط والغاز
٢. تحرير السوق النفطي وفتحه للمنافسة
٣. تعزيز المخزون الاستراتيجي للنفط الخام والمشتقات النفطية
٤. توسعة مصفاة البترول الاردنية
٥. الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية
٦. زيادة القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية
٧. توسيع استخدام الغاز الطبيعي في الكهرباء والصناعات
٨. تعزيز حفظ وكفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات
٩. تعزيز إجراءات وبرامج كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في جميع القطاعات
١٠. زيادة الاستثمار في قطاع التعدين

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف مايلي:

أولا : تطوير واستخدام مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة والصخر الزيتي والتنقيب عن النفط والغاز

- زيادة التوسع في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة) الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (من خلال العروض المباشرة (المرحلة الثالثة).
- التنقيب عن النفط والغاز في أي من المناطق المفتوحة التالية: الأزرق، غرب الصفاوي ، الجفر ،السرحان، البحر الميت، رم، البتراء، المرتفعات الشمالية.

- تطوير مناطق الآبار المحفورة سابقاً لتحسين ورفع إنتاج الآبار من النفط والغاز الموجودة في هذه المناطق، ودراسة الإحتمالات النفطية فيها وحفر الآبار الإستكشافية فيها اللازمة لإنتاج النفط والغاز. مثل منطقة حقل حمزة ومنطقة بئر السرحان ومنطقة البحر الميت ومنطقة المرتفعات الشمالية.
- مشروع تطوير حقل الريشة الغازي.
- تنفيذ محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الحرق المباشر للصخر الزيتي باستطاعة ٤٧٠ ميجاواط، حيث وقعت الحكومة مع الإئتلاف الإستوني/الماليزي/الصيني اتفاقيات المشروع ووصل الإئتلاف الى القفل المالي في شهر أذار ٢٠١٧ ليكون البدء بتشغيل المشروع خلال النصف الاول من عام ٢٠٢٠ وبكلفة اجمالية ١,٦ مليار دينار.

ثانيا: تحرير السوق النفطي وفتحه للمنافسة

- استكمال فتح السوق النفطي للمنافسة والسماح للشركات التسويقية باستيراد المشتقات النفطية.
- استمرار تسعير المشتقات النفطية شهريا استنادا إلى الأسعار العالمية.

ثالثا: تعزيز المخزون الاستراتيجي للنفط الخام والمشتقات النفطية

- مشروع بناء سعات تخزينية للنفط الخام والمشتقات النفطية في العقبة بسعة (١٠٠) الف طن.
- مشروع بناء سعات تخزينية استراتيجية في وسط المملكة وبسعة (٢٥٠–٣٠٠) ألف طن للمشتقات النفطية و ٨٠٠٠ طن للغاز البترولي المسال.
- مشروع خط أنابيب لتصدير النفط الخام العراقي عبر ميناء العقبة.

رابعا: توسعة مصفاة البترول الأردنية

- تنفيذ مشروع التوسعة الرابع لشركة مصفاة البترول الأردنية.

خامسا: الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية

- إعداد آلية لتعديل التعرفة الكهربائية بشكل تلقائي وفق أسعار النفط عالمياً.
- تمديد فترة استحقاق وفترة سداد ديون شركة الكهرباء الوطنية، والتي يجب أن تدعم من خلال آلية لتعديل التعرفة للحفاظ على الرصيد التشغيلي للشركة.
- استخدام تخزين الطاقة في مشاريع الطاقة المتجددة لتعزيز الشبكة الكهربائية (سيكون ذلك جزء من مشاريع الطاقة العروض المباشرة/ المرحلة الثالثة).

سادسا: زيادة القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية

- تعزيز شبكة النقل الكهربائية لاستيعاب مزيد من مشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة الجنوبية من المملكة من خلال إنشاء مشروع الممر الأخضر والذي سيرفع الطاقة الاستيعابية للشبكة من (٥٠٠) ميجاواط الى (١,٤٥٠) ميجا واط، ومن المتوقع الإنتهاء من المشروع بنهاية عام ٢٠١٨.
- تخزين الطاقة من خلال البطاريات بسعة ٣٠ ميجا واط لمدة ساعتين لتقوية الشبكة الكهربائية والحفاظ على كفاءتها.
- تخزين الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الكهرومائية بالسدود.

سابعا: توسيع استخدام الغاز الطبيعي في الكهرباء والصناعات

- توقيع عدة اتفاقيات مع كبرى شركات توريد الغاز المسال لتأمين احتياجات النظام الكهربائي من الغاز المسال على المدى القصير والمتوسط من خلال السوق العالمي.
- تأمين الصناعات المحلية بحاجاتها من الغاز الطبيعي .

ثامنا: تعزيز حفظ وكفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات

- توفير حوافز لقطاع الصناعة والسياحة (الفنادق) والقطاع الزراعي المنازل لاستخدام أنظمة الطاقة الشمسية من خلال صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، ضمن آليات وبرامج تمويلية محددة.
- الاستمرار في تنفيذ المبادرة الملكية السامية لتدفئة المدارس باستخدام الطاقة المتجددة ، من خلال صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
- تقديم الدعم للقطاع المنزلي لتشجيع استخدام الخلايا الشمسية لتوليد الكهرباء وتغطية الاستهلاك.
- تشجيع استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED.

تاسعا: تعزيز إجراءات وبرامج كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في جميع القطاعات

وذلك من خلال تنفيذ صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة (JREEEF) لبرامج مدعومة بمنحة تشمل:

- تنفيذ المبادرة الملكية السامية لتدفئة المدارس بإستخدام وسائل ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة، بهدف توفير بيئة صفية تعليمية ملائمة للطلبة.
- دعم القطاع المنزلي من خلال برامج مختلفة تشمل تركيب السخان الشمسي، الخلايا الشمسية المولدة للكهرباء، واللمبات الموفرة للطاقة LED، تركيب أنظمة توليد الكهرباء خارج الشبكة Off Grid Systems، وبرنامج إستبدال الأجهزة الكهربائية المنزلية المستهلكة للكهرباء Home Appliances.
- . تنفيذ برامج لدعم قطاع الصناعة والسياحة (الفنادق) لتنفيذ مشاريع ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة، وضمن آليات وبرامج تمويلية مختلفة.
- تنفيذ برامج للمباني الحكومية تشمل إجراءات ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة.
- دعم دور العبادة (مساجد، كنائس) لتركيب الخلايا الشمسية المولدة للكهرباء.
- تنفيذ حملات التوعية الوطنية الشاملة ببرامج ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة.
- استبدال ٣٢٠٠ سيارة حكومية تعمل على الوقود خلال أربع سنوات بسارات كهربائية

عاشراً: زيادة الاستثمار في قطاع التعدين

- النقيب عن الليثيوم والعناصر الأرضية النادرة في منطقة الدبييب
- التنقيب عن الذهب في منطقة وادي عربة
- التنقيب عن البوتاس الصخري في منطقة اللسانظالبحر الميت
- استغلال خامات النحاس ضمن محمية ضانا
- استغلال وتعدين خامات اليورانيوم في وسط الأردن

الطاقة

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تحرير قطاع النفط وفتح السوق أمام المنافسة.	التحرير الكامل لأسواق الطاقة والسماح لشركات تسويق المشتقات النفطية باستيراد المشتقات النفطية – تتولى وزارة الطاقة والثروة المعدنية حالياً عملية تسعير المشتقات النفطية بشكل شهري (قيد العمل)	إصلاح حكومي	١ مليون	---
الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية	تمديد فترات استحقاق وسداد ديون شركة الكهرباء الوطنية، حيث يجب دعمها من خلال التطبيق المستمر لآليات تعديل التعرفة للحفاظ على التوازن التشغيلي للشركة (بالاتفاق بين وزارة المالية وشركة الكهرباء الوطنية.)	إصلاح حكومي	١,٩٤ مليون	---
زيادة القدرة الاستيعابية لشبكة الكهرباء	تقوية شبكة الكهرباء الوطنية (مشروع الممر الأخضر) والذي سيرفع القدرة الاستيعابية للشبكة من ٥٠٠ ميغاواط إلى ١٤٥٠ ميغاواط، ومن المقرر إكمال المشروع بحلول نهاية العام ٢٠١٨ (تم الموافقة على المشروع في ديسمبر٢٠١٦).	مشروع حكومي	٣٣ مليون	---
	تخزين الطاقة من خلال البطاريات لتقوية الشبكة الكهربائية والحفاظ على كفاءتها.	فرصة استثمارية	---	٥٠ مليون
	تخزين الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الكهرومائية بالسدود	فرصة استثمارية	---	٥٠ مليون
تحسين سبل ترشيد استهلاك الطاقة وكفاءتها في جميع القطاعات	توفير الحوافز للقطاعات الصناعية والزراعية والمنازل لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية . تركيب أنظمة الطاقة الشمسية عبر صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة. تقليل التكلفة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتركيب ألواح الطاقة الشمسية في المنازل. دعم برامج تدفئة المدارس (مبادرة ملكية سامية) لضمان توفير بيئة تعليمية سليمة وصحية. تشجيع استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED.	إصلاح حكومي	٢٥,٠٧ مليون	---
	استبدال ٣٢٠٠ سيارة حكومية تعمل على الوقود خلال أربع سنوات بسيارات كهربائية	إصلاح حكومي	٢٥ مليون	---
توسعة مصفاة البترول الأردنية	التوسعة الرابعة لمصفاة البترول الأردنية – التزمت الحكومة بالاتفاقية في ٢٠١٣.	فرصة استثمارية	---	١,١٦ مليار

الطاقة

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تطوير إستخدام مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة والصخر الزيتي والتنقيب عن النفط والغاز	التوسع في مشاريع توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (الرياح والشمسي) من خلال العروض المباشرة.	فرصة استثمارية	---	٣٠٠ مليون
	مشروع توليد طاقة كهربائية عن طريق الحرق المباشر للنفايات	فرصة استثمارية	---	١٢٠ مليون
	تنفيذ محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الحرق المباشر للصخر الزيتي باستطاعة ٤٧٠ ميجاواط	فرصة استثمارية	---	١,٦ مليار
	دراسة خيار الحصول على الغاز الصخري والزيت الصخري في منطقة السرحان.	فرصة استثمارية	---	٢٠٠ مليون
	التنقيب عن النفط والغاز في المناطق الإستكشافية المفتوحة.	فرصة استثمارية	---	٢٠٠ مليون
	تطوير حقل غاز الريشة لمضاعفة الإنتاج المحلي من الغاز.	مشروع حكومي	٤٢,٥ مليون	---
	تطوير الآبار المحفورة سابقاً لتحسين انتاجها من النفط والغاز.	فرصة استثمارية	---	١٠٠ مليون
تعزيز الاحتياطي الاستراتيجي من النفط الخام ومشتقات النفط	بناء سعات تخزينية للنفط الخام والمشتقات النفطية في العقبة بسعة (١٠٠)الف طن (قيد الإنشاء).	مشروع حكومي	١٢ مليون	---
	بناء سعات تخزينية استراتيجية في وسط المملكة وبسعة (٢٥٠-٣٠٠) الف طن للمشتقات النفطية و ٨٠٠٠ طن للغاز البترولي المسال (قيد الإنشاء).	مشروع حكومي	١٢ مليون	---
	تطوير خط أنابيب النفط بين الأردن-العراق-مصر.	فرصة استثمارية	---	١,٦ مليار
زيادة الاستثمار في قطاع التعدين	التنقيب و استغلال الليثيوم و العناصر النادرة في منطقة دبيديب	فرصة استثمارية	---	٥٠ مليون
	التنقيب و استغلال الذهب في وادي عربة	فرصة استثمارية	---	١٠٠ مليون
	التنقيب و استغلال البوتاس في منطقة اللسان	فرصة استثمارية	---	١٢ مليون
	التنقيب و استغلال خامات النحاس ضمن محمية ضانا	فرصة استثمارية	---	٤٠٠ مليون
	استغلال و تعدين خامات اليورانيوم في وسط الأردن	فرصة استثمارية	---	٢٥٠ مليون

المجموع الفرعي – فرص استثمارية (١٥)	----	٦,١٩٢ مليار
المجموع الفرعي – الطاقة – **مشاريع حكومية** (٤)	٩٩,٥٠ مليون	----
المجموع الفرعي – الطاقة – **إصلاحات حكومية** (٤)	٥٣,٠١ مليون	----
المجموع الكلي – الطاقة	٦,٣٤٤	

قطاع النقل

السياسة العامة:

توفير وتطوير خدمات نقل نوعية وآمنة، يكون لها أثر إيجابي على المواطن، وتحافظ على السلامة والبيئة ،وتقدم خدمات النقل اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني بأقل تكلفة وبكفاءة عالية.

أهداف القطاع:

١. استكمال وتحديث البنية التحتية لشبكات النقل
٢. توفير نظام نقل عام آمن وفعال ومتكامل
٣. تعزيز كفاءة قطاع نقل البضائع البري
٤. اتباع نهج النقل المتعدد الوسائط
٥. تعزيز مساهمة القطاع الخاص
٦. حماية البيئة وتعزيز السلامة
٧. تطوير الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: استكمال وتحديث البنية التحتية لشبكات النقل

- تعزيز دور مطار الملكة علياء الدولي كمركز إقليمي دولي للرحلات المنتظمة (ركاب وبضائع) من خلال الاستغلال الكامل للامكانات الحالية وإعادة تأهيل وتوسعة وتشغيل المطار ليستقبل ٢١ مليون مسافر.
- تعزيز دور مطار عمان المدني / ماركا ليتم استخدامه للرحلات المنتظمة وذلك عند وصول عدد المسافرين إلى (٨) ملايين مسافر سنويا في مطار الملكة علياء الدولي من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات التطويرية من بناء وتوسعة وتحسين للمرافق الحالية.
- تعزيز دور مطار الملك حسين / العقبة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الرحلات السياحية بما يلبي الطلب على النقل المتعلق بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات التطويرية من بناء وتوسعة وتحسين للمرافق الحالية.
- تعزيز دور ميناء العقبة بوصفه البوابة الرئيسة للأردن والدول المجاورة،من خل ال إعادة هيكلة الميناء وتنفيذ أعمال التوسعة والتطوير للبنية التحتية،وذلك بهدف زيادة قدرته لاستيعاب السفن الكبيرة والزيادة في تدفق البضائع، ورفع كفاءة العمليات وإتاحة المجال لتقديم خدمات عالية الجودة، وزيادة إمكانية المنافسة على المستوى الإقليمي لجذب بضائع جديدة للميناء.

ثانيا: توفير نظام نقل عام آمن وفعال ومتكامل

- تطوير البنية التحتية وإنشاء وإعادة تأهيل مراكز الانطلاق والوصول ومرافقها في جميع المحافظات والمدن الأردنية.
- إعادة هيكلة خطوط النقل العام في المدن ذات التجمعات السكانية العالية .
- توفير أنظمة نقل جماعي بمسارات محددة وترددات ثابتة (باص التردد السريع)
- إنشاء وإعادة تأهيل مناطق خدمات للحافلات والركاب على المعابر الحدودية.
- التوسع في تقديم الدعم المالي الحكومي لأجور نقل الطلاب بحيث تشمل الجامعات الحكومية كافة.
- الاستمرار في تقديم الحوافز من خلال خفض الكلف التشغيلية على مالكي وسائط النقل العام من إعفاءات جمركية وضريبية.
- تطوير وتوحيد التعليمات لأنماط نقل الركاب لتتواكب مع التطور المطرد لقطاع نقل الركاب وتشجع الاستثمار وتوفير فرص عمل اضافية.
- توظيف التقنيات الحديثة والانظمة الذكية للرقابة والتقليل من الازدحام وكلف النقل.

ثالثا: تعزيز كفاءة قطاع نقل البضائع البري

- التأكيد على نهج ضبط حجم أسطول النقل البري للشاحنات في ظل الفائض في حجم الاسطول والتوجه المستقبلي لمشاريع النقل الكبرى (السكك الحديدية والأنابيب).
- تعزيز العلاقة بين جميع أطراف عمليات النقل وفق الأطر القانونية والتشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية.
- توفير مرافق خدماتية للشاحنات مع تأمين متطلبات السلامة والأمن للأشخاص والبضائع.
- إعادة تأهيل أسطول النقل البري الأردني تدريجياً وفق أحكام الاتفاقيات العربية والدولية لضمان إنسياب الحركة مع الأسطول للدول العربية والمجاورة .

رابعا اتباع نهج النقل متعدد الوسائط

- تطوير منظومة النقل السككي.
- تعزيز الاستثمار في نظام لوجستي ذو كفاءة عالية يوفر خدمات النقل بجميع أنماطه والتخزين والخدمات المساندة للنقل على المستوى الاقليمي، ويرتبط بشبكة السكة الحديدية بحيث يوفر حركة انسيابية لإنتقال البضائع في أقل وقت ممكن وبأدنى التكاليف .
- إعادة تأهيل بعض الخطوط لمسار الخط الحديدي الحجازي لنقل الركاب.

خامسا تعزيز مساهمة القطاع الخاص

- تطوير سياسات التسعير والتعرفة وآليات الدعم المالي بما يتناسب مع واقع النقل العام.
- مراجعة البيئة التشريعية المنظمة بما يحفز الشراكة مع القطاع الخاص.

سادسا حماية البيئة وتعزيز السلامة

- تشجيع استخدام أنماط نقل مستدامة وصديقة للبيئة.
- تطبيق البرنامج الوطني لسلامة النقل من خلال تبني مجموعة من الإجراءات الفعالة والتدابير التكميلية على أساس تنفيذ القوانين والتعليمات وفحص كفاءة المركبات وتأهيل السائقين والعاملين في قطاع النقل البري، وصيانة البنية التحتية وإعادة تأهيلها للحد من حوادث الطرق.

سابعا: تطوير الموارد البشرية

- تسخير المساعدات وبرامج الدعم الفني لتدريب الكوادر .
- التنسيق مع الجامعات الأردنية لمواءمة المناهج مع احتياجات السوق.

النقل

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
توفير منظومة آمنة وفعالة ومتكاملة لوسائل النقل العام	تطوير البنية التحتية وإنشاء وإعادة تأهيل مراكز الانطلاق والوصول ومرافقها في كافة المحافظات والمدن الأردنية.	مشروع حكومي	٢٩,٤ مليون	----
	إعادة هيكلة خطوط النقل العام في كل من إربد والزرقاء ومادبا بهدف إيجاد شبكة مواصلات عامة فاعلة وتوفير مستوى متميز من الخدمات للمواطنين. (تم طرح عطاء مشروع إربد التجريبي أولاً ويجري العمل حالياً على تقييمه) .	مشروع حكومي	١٦٠ ألف	----
	تنفيذ مشروع خط الباص السريع بين عمان والزرقاء بحيث يرتبط بخط الباص السريع في عمّان من خلال مشغّل واحد.	مشروع حكومي / فرصة استثمارية للتشغيل	١٨٦,٦١ مليون	----
	تطوير وتشغيل أنظمة المواصلات الذكية لمراقبة خدمات النقل العام وضبتها وتوفير نظام متكامل للدفعات الإلكترونية مما سيساهم في دعم مبادرة التعرفة لخطوط نقل الطلاب.	مشروع حكومي	١٨,٧٥ مليون	----
	تأسيس قاعدة بيانات وتوثيقها لجمع وتخزين ومعالجة وتوزيع بيانات قطاع النقل. وينبغي أن يحفّز ذلك صانعي القرارات على استخدام البيانات في كافة المستويات (أنظمة نماذج المواصلات، التنبؤ والتخطيط الاستراتيجي والتطوير)	مشروع حكومي (منحة الاتحاد الأوروبي)	٦٠٠ ألف	----
إنجاز وتحديث البنية التحتية لشبكات المواصلات	مطار ماركا: تحسين مرافق وعمليات المطار لتمكينه من استقبال الرحلات منخفضة التكاليف (LLL) عند انتهاء الاتفاقية الحصرية لمطار الملكة علياء الدولي (الوصول إلى ٨ ملايين مسافر لعام واحد.)	فرصة استثمارية (بناء-تشغيل-نقل)	١٥٠ ألف	٨٠ مليون
	مطار الملك حسين الدولي/ عقبة: تحسين مرافق وعمليات المطار من خلال اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستقطاب أكبر عدد من الرحلات السياحية.	فرصة استثمارية (بناء-تشغيل-نقل)	٢٤,٥ مليون	٣٥,٥ مليون

تعزيز كفاءة قطاع النقل للشاحنات البرية	إستحداث وتبني نظام تدريبي وطني للسائقين المحترفين والطواقم الإدارية يتماشى مع أفضل الممارسات في الاتحاد الدولي للنقل والاتحاد العربي للنقل البري.	مشروع حكومي	١٢٥ ألف	----
	توفير المرافق الخدمية للشاحنات والتي تلبي متطلبات الأمن والسلامة للسائقين والسلع.	مشروع حكومي	١٠٠ ألف	----
	تحديث أسطول النقل البري الأردني بالتوافق مع نصوص الاتفاقيات العربية والدولية بما يضمن سهولة انسياب حركة البضائع والسلع.	مشروع حكومي	----	----
تحسين وتطوير شبكة المواصلات متعددة الوسائط	مشروع خطوط السكك الحديدية الوطنية: تأسيس خطوط السكك الحديدية الوطنية التي تشتمل على شبكة بطول ٩٤٢ كيلومتر من سكك الشحن تربط المدن الصناعية الرئيسية والمراكز اللوجستية داخل المملكة ،بالإضافة الى ربط المملكة بالدول المجاورة وتربط دول الخليج بأوروبا.	فرصة استثمارية	٢,٣ مليون	٢,١ مليار
	ميناء الماضونة البري / المركز اللوجستي: إقامة ميناء بري / مركز لوجستي في عمان (الماضونة) لتوفير خدمات النقل والشحن والتخزين والتغليف والتوزيع للسلع على المستوى الإقليمي، وبالتالي تعزيز تنافسية المملكة مع الدول المجاورة.	فرصة استثمارية	٢٠٠ ألف	١٠٠ مليون
	ميناء معان البري: إقامة ميناء بري في معان يخدم المجمع الصناعي في محافظة معان، ويكون على مقربة من المسار المقترح لمشروع سكك الحديد الوطنية، ويرتبط بعدد من الطرق المحلية والدولية (السعودية والعراق).	فرصة استثمارية	٢ مليون	٤٨ مليون

المجموع الفرعي – النقل– فرص استثمارية (٥)	٢٩,١٥ مليون	٢,٣٦٣٥ مليار
المجموع الفرعي– النقل– مشاريع حكومية (٨)	٢٣٥,٧٥ مليون	----
المجموع الفرعي–النقل – إصلاحات حكومية	----	----
المجموع الكلي – النقل	٢,٦٢٨٤ مليار	

قطاع الصناعة

السياسة العامة:

- توسيع قاعدة الانتاج الصناعي، وزيادة الطاقة الانتاجية المتاحة، وتعزيز تنافسية القطاعات الخدمية، وايجاد بيئة عمل محفزة وميسرة للأعمال، توفير فرص عمل للأردنيين، وجميع ذلك من خلال بناء شراكة حقيقية وفاعلة مع القطاع الخاص.

أهداف القطاع:

١. تطوير المنتجات الصناعية والخدمية الأردنية والابداع والابتكار

٢. توفير مناخ محفز للاستثمار وترويج الفرص الاستثمارية الممكنة

٣. رفع جودة المنتجات المحلية وموائمة مواصفاتها مع المواصفات العالمية ورفع تنافسيتها

٤. تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الصناعي

٥. تبسيط الاجراءات الادارية الحكومية

٦. التحول من الصناعات التقليدية واسعة الإنتشار إلى الصناعات الفريدة ذات الترابط والقيمة المضافة العالية (Product Space Strategy)

٧. الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الممارسات غير العادلة (بما في ذلك الإغراق)، التي تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: تطوير المنتجات الصناعية والخدمية الاردنية والابداع والابتكار

- إنشاء صندوق لدعم وتمويل التنمية الصناعية والتنافسية ليقوم الصندوق على تمويل المشاريع المنبثقة عن السياسة الصناعية.
- تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية والخدمية من خلال إنشاء برنامج متخصص لنقل التكنولوجيا إلى القطاع الصناعي.
- تعزيز دور المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من النمو.

- تحديث وتطوير منشآت صناعية نموذجية صغيرة ومتوسطة بالكامل (يشمل هذا المشروع تحديث وتطوير ٢٠ منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة لكل عام بحيث يكون مجموع المنشآت المحدثة خلال خمس سنوات ١٠٠ منشأة).
- توفير الدعم المالي والفني لتطوير المنتجات الأردنية وزيادة قدرتها على انتهاج الابداع والابتكار
- تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية ،من خلال تفعيل برنامج الترابطات الوطنية على مدار ثلاث سنوات.

ثانيا: توفير مناخ محفز للاستثمار وترويج الفرص الاستثمارية الممكنة

- تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الاعمال والاستثمار لتعزيز ثقة المستثمرين.
- العمل على ترويج الاستثمار بشكل يساهم في استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين الى جانب جذب الاستثمارات عن طريق الاردنيين المقيمين في الخارج.
- استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة.

ثالثا: رفع جودة المنتجات المحلية ومواءمة مواصفاتها مع المواصفات العالمية ورفع تنافسيتها

- رفع جودة المنتجات الأردنية في الاسواق العالمية.
- مواءمة المواصفات الأردنية مع الدول المختلفة وتمكين المشاريع الإنتاجية الأردنية من مطابقتها، إلى جانب توفير التدريب على هذه المواصفات للكوادر المعنية.
- توحيد التعاريف والتصنيفات الصناعية وتعديل قواعد البيانات الصناعية المستخدمة في كافة المؤسسات.
- إنشاء مركز نموذجي للتعبئة والتغليف.
- تبني سياسات وممارسات صديقة للبيئة تعزز دخول المنتجات الأردنية للأسواق العالمية.
- تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الإنتاجي الأردني من خلال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام انظمة مصادر الطاقة البديلة.
- تقديم الدعم الفني والمالي للشركات الانتاجية في مجال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام انظمة مصادر الطاقة البديلة.
- تطوير البنية التحتية والإجراءات التنظيمية لقطاع النقل بجميع أنماطه التي تخدم الأنشطة الصناعية.

رابعا: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الصناعي

- تعزيز دور المرأة في المشاركة في المشاريع الصناعية وتمكينها من إقامة مشاريع صناعية .

- الانضمام الى مبادرة المليون امرأة والواردة من مركز التجارة الدولي (مبادرة تهدف الى زيادة مساهمة المرأة اقتصادياً من خلال جذب مليون مرأة الى سوق الاعمال بحلول العام ٢٠٢٠).
- سد الفجوة بين رواتب النساء والرجال الذين يقومن بنفس المهام ولديهم نفس المهارات والخبرات .
- ضمان حصول المرأة على فرص متساوية للترقية وشغل مراكز قيادية .

خامسا: تبسيط الاجراءات الادارية الحكومية

- تطوير التشريعات الإقتصادية الناظمة لبيئة الأعمال والإستثمار.
- الحوكمة وتبسيط وتوضيح الإجراءات الحكومية وأتمتتها.
- دعم انشاء المرصد الصناعي الوطني.
- تشكيل اللجنة التنفيذية للسياسات الصناعية لتتولى مهام المتابعة والتقييم المستمر.

سادسا: التحول من الصناعات التقليدية واسعة الإنتشار إلى الصناعات الفريدة ذات الترابط والقيمة المضافة العالية (Product Space Strategy)

- التركيز على الصناعات الفرعية ذات الطلب المرتفع في الأسواق الإقليمية والعالمية.
- تحديد المنتجات ذات الترابط العالي في المجالات التي ينبغي التركيز عليها. من خلال:
  - تحديد المنتجات التي تتمتع بمنافسة منخفضة في الأسواق العالمية.
  - تحديد المنتجات الصناعية التي تمكن الأردن من أن يتبوأ مكانه وميزته التنافسية.

الصناعة

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تطوير المنتجات الصناعية والخدمية الأردنية والابداع والابتكار	تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية والخدمية	مشروع حكومي	١،٥٢ مليون	----
	تطوير المنتجات الاردنية من خلال خدمات تصميم ومراقبة الجودة	مشروع حكومي	٣٢ مليون	----
التحول من الصناعات التقليدية واسعة الإنتشار إلى الصناعات الفريدة ذات الترابط والقيمة	التركيز على الصناعات الفرعية ذات الطلب المرتفع في الأسواق الإقليمية والعالمية	مشروع حكومي	٢،٣٨٣ مليون	----
تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الصناعي	تعزيز دور المرأة في المشاركة في المشاريع الصناعية وتمكينها من إقامة مشاريع صناعية خاصة بها و ذلك من خلال زيادة نسب التمويل الممنوحة للمشاريع المملوكة و الموظفة للنساء	مشروع حكومي	----	----
تبسيط الاجراءات الادارية الحكومية	تطوير التشريعات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الصناعي من خلال توحيد الغايات للانشطة الاقتصادية واصدار تعليمات تعريف المنشأ وشهادات المنشأ	اصلاح حكومي	----	----
المجموع الفرعي – الصناعة – فرص استثمارية			----	----
المجموع الفرعي – الصناعة – مشاريع حكومية (٤)			٤٤،٩٠ مليون	----
المجموع الفرعي – الصناعة – اصلاحات حكومية (١)			----	----
المجموع الكلي – الصناعة			٤٤،٩٠ مليون	

قطاع التجارة الخارجية

السياسة العامة:

تنمية التجارة الخارجية، وزيادة الصادرات الوطنية الى الاسواق التقليدية، وفتح اسواق جديدة وواعدة للصادرات ،وتقليص العجز في الميزان التجاري.

أهداف القطاع:

١. تفعيل و مراجعة الاتفاقيات التجارية الموقعة
٢. فتح اسواق جديدة للمنتجات الاردنية
٣. تعزيز نفاذ الصادرات من السلع والخدمات إلى الأسواق الواعدة
٤. تنافسية قطاع الخدمات في الأسواق الخارجية
٥. بناء اطار مؤسسي تشاركي مع القطاع الخاص لاتخاذ القرارات التي تيسر العمل التجاري

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: مراجعة الاتفاقيات التجارية الموقعة

- إعداد الدراسات اللازمة لتقييم الأثر الاقتصادي من الاتفاقيات الموقعة ليتم الاستناد إليها في عمليات المراجعة للاتفاقيات مع الشركاء التجاريين.
- دراسة الفرص المتاحة لمساعدة شركات التصنيع المحلية للاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ في الاتحاد الاوروبي واتفاقيات التجارة الحرة الاخرى
- توعية القطاع الخاص بأوجه الاستفادة الكامنة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية من خلال إعداد منشورات وبرامج توعية القطاع الخاص وعقد ورشات عمل متخصصة.

ثانيا فتح اسواق جديدة للمنتجات الاردنية

- استكمال جولات التفاوض مع عدد من الشركاء التجاريين (الاتحاد الاوروبي، دول مجلس التعاون الخليجي).
- تطوير العلاقات التجارية والعمل على اعداد اطار تشريعي وقانوني لتنظيم العلاقة التجارية مع الاسواق غير التقليدية (أسواق افريقيا، دول الأوروآسيوي، روسيا).

ثالثا: تعزيز نفاذ الصادرات من السلع والخدمات إلى الأسواق الواعدة

- إنشاء صندوق متخصص لدعم وتمويل الصادرات.
- تعزيز دور الشركة الأردنية لضمان القروض.
- تقديم الدعم الفني للمؤسسات الراغبة في التصدير من خلال إنشاء وحدة تنسيقية للتصدير والتي سيتم انشائها في المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع (حاضنة تصدير).

- إعداد برامج بديلة لبرنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل.
- اعداد دراسات حول افضل السبل لدعم كلف النقل أو تخفيضها داخلياً أو خارجياً لزيادة تنافسية القطاع الصناعي الأردني .
- دعم إنشاء وحدات تصدير وطنية (Export & trade houses) من قبل القطاع الخاص.
- إعداد دراسات تحديد الأسواق المستهدفة ذات الفرص التصديرية.
- زيادة فرصة نفاذ المؤسسات والشركات الأردنية إلى عطاءات المشاريع الحكومية في الاسواق الخارجية المستهدفة.
- اعداد خارطة طريق لتعزيز التجارة الالكترونية حيث تقدم توصيات من شأنها تحسين بيئة التجارة الالكترونية.
- الاستمرار في تقديم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الراغبة بالبيع عبر الأسواق الافتراضية.
- زيادة كفاءة عمليات الحدود الأردنية ليكون الأردن من ضمن أفضل الدول في التجارة عبر الحدود عبر تطوير خدمات النافذة الواحدة وتطوير البنية التحتية بهدف تقليل الكلف والوقت على المعابر الحدودية.
- تبسيط وتقليل إجراءات التصدير من خلال معالجة المعيقات التي تواجه الشركات عند التصدير ،ومراجعة نظام وتعليمات الاستيراد بشكل دوري، وتحسين أداء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة .

رابعا: تنافسية قطاع الخدمات في الأسواق الخارجية

- تعزيز عمل القطاعات الخدمية شبه المنظمة أو غير المنظمة.
- تعزيز دور غرف التجارة في دعم القطاعات الخدمية من الناحية المؤسسية.
- تقييم الدعم الذي يتم تقديمه، كإعفاء من أرباح الصادرات للقطاعات الخدمية، وطرح برامج بديلة في حال كانت أفضل وفق التقييم.
- توسيع تصنيفات المهن المنزلية الخدمية وتحفيز العمل من المنازل، خاصة في المحافظات.
- تحسين وتوفير البيانات والاحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات.
- مأسسة تطبيق معايير الجودة في القطاعات الخدمية، من خلال مواءمة المواصفات المحلية للخدمات الأردنية مع المعايير الدولية وإبرام اتفاقيات اعتراف متبادل بالمؤهلات والشهادات.

خامسا: بناء اطار مؤسسي تشاركي مع القطاع الخاص لاتخاذ القرارات التي تيسر العمل التجاري

- تعزيز قنوات الاتصال والتفاعل لتحسين الأداء المؤسسي من خلال الإدارة الكفؤة والفاعلة للبعثات والمهمات التجارية والاستثمارية، والإدارة الكفؤة والفاعلة للسياسة التجارية وانشاء لجنة تنفيذية لتطبيقها.
- تفعيل دور البحث العلمي في مجال السياسة التجارية من خلال التعاون مع الكليات والجامعات والمعاهد المهنية في مجال البحوث والدراسات ذات العلاقة، وتعزيز دور حاضنات الأعمال لدى الجامعات وتعزيز الاستفادة من الخبرات الاكاديمية لتطويرها.

الصادرات

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تفعيل اتفاقية التجارة الحرة وتمكين الشركات المحلية من زيادة صادراتها	دراسة الفرص المتاحة لمساعدة شركات التصنيع المحلية للاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ في الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التجارة الحرة الأخرى (مع الولايات المتحدة الأمريكية) لتعزيز الصادرات. توجيه المستثمرين الأجانب للإستثمار في الأردن وتعظيم الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة.	مشروع حكومي	٥ مليون	----
	تخصيص ١٠٠ مليون دينار أردني للشركة الأردنية لضمان القروض من أجل برنامج ضمان الصادرات. *	مشروع حكومي	----	----
	الحصول على الاعتماد الخليجي والاعتراف بمؤهلات الخدمات المهنية الأردنية (مثلا في التدقيق والمحاسبة والهندسة والعمارة.)	مشروع حكومي	----	----
فتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية	استكمال جولات المفاوضات مع عدد من الشركاء التجاريين (لاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي وغيرها.)	مشروع حكومي	٤٠ ألف	----
	تطوير العلاقات التجارية والعمل على تطوير الإطار القانوني والتشريعي لتنظيم المعاملات التجارية مع الأسواق غير التقليدية (الأسواق الإفريقية، دول يوراسيا وروسيا.)	إصلاح حكومي	----	----
تعزيز قدرة المملكة على تصدير السلع والخدمات	تبسيط وتقليل إجراءات التصدير عبر معالجة العقبات التي تواجهها الشركات عند التصدير.	مشروع حكومي	٥,٨٧٦ مليون	----
	تأسيس حاضنة لدعم التصدير تقدم الخدمات والحلول المساندة للتسهيلات والضمانات اللازمة للشركات والمصدرين (مالية، لوجستية، نقل)	مشروع حكومي	٣,٦٩ مليون	----
المجموع الفرعي – الصادرات – فرص استثمارية			----	----
المجموع الفرعي – الصادرات – مشاريع حكومية (٦)			١٤,٦١ مليون	----
المجموع الفرعي – الصادرات – إصلاحات حكومية (١)			----	----
المجموع الكلي – الصادرات			١٤,٦١ مليون	

* **تم إنجازه**

قطاع التجارة الداخلية والتموين

تعزيز الأمن الغذائي وتوفير السلع الضرورية لكافة المقيمين على أرض المملكة، و بناء مخزون استراتيجي من المواد الأساسية (القمح والشعير والمواد العلفية) والمواد التموينية والضرورية، وتنظيم حرية آليات الأسواق تحقيقاً للتوازن في السوق بشكل يكفل حماية جميع أطراف العملية التبادلية.

أهداف القطاع:

١. تعزيز آليات المحافظة على استقرار السوق من خلال الرقابة على الأسواق
٢. تفعيل المنافسة الحرة وضبط المغالاة في الأسعار
٣. حماية الانتاج الوطني
٤. الاحتفاظ بمخزون استراتيجي للسلع الأساسية الاستراتيجية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الضرورية
٥. تقليل الهدر في المخزون الاستراتيجي
٦. حماية المستهلك
٧. تعزيز البنية التحتية وتنسيق الجهود في تحقيق الأمن الغذائي

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: تعزيز آليات المحافظة على استقرار السوق من خلال الرقابة على الأسواق

- ضمان توفير أفضل البدائل السلعية أمام المستهلك بالجودة والسعر المناسب، وذلك من خلال ضبط عملية العرض بما يتناسق مع الطلب للمنتجات الغذائية والزراعية، وضبط أسعار السلع الأساسية والاستراتيجي، وضمان جودة السلع والمواد الضرورية المستوردة والمحلية في جميع مراحل سلسلة التزويد.
- ضمان التزام المنشآت التجارية بالتشريعات النافذة وضبط الممارسات المنافية لآليات السوق الحر من حيث من خلال المراقبة المستمرة على الاسواق للتحقق من إعلان أسعار السلع والمواد وبيعها وفق لهذه الأسعار، و مراقبة عمليات التنزيلات والتصفية والجوائز الترويجية، و ضبط الإعلانات الخادعة، وضبط عمليات الاحتكار والوضع المهيمن، والتحقق من أوزان السلع المتواجدة في الأسواق بما فيها المنتجات الغذائية ومعايرة الموازين والقبانات المتواجدة في الأردن.

ثانيا: تفعيل المنافسة الحرة وضبط المغالاة في الأسعار

- تشجيع و نشر ثقافة المنافسة بما يضمن فعالية أداء الأسواق.
- ضمان حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وفق ضوابط المنافسة الحرة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبيان الرأي بالقرارات الحكومية ومشاريع القوانين والأنظمة لضمان توافقها مع قانون وسياسة المنافسة.
- حماية المنافسة من كل الممارسات التي ترمي إلى الإخلال بها حماية المنافسة من كل الممارسات التي ترمي إلى الإخلال بها وذلك من خلال التصدي للاتفاقيات والتحالفات المخلة بالمنافسة، والتصدي لإساءة استغلال المؤسسات لوضعها المهيمن في السوق كممارسة المغالاة بالأسعار وغيرها.

ثالثا: حماية الانتاج الوطني

- حماية المنتج الوطني من تزايد المستوردات من منتج معين إلى المملكة أو استيراده بأسعار إغراقيه أو مدعومة من خلال تطوير قانون حماية الانتاج الوطني، وتطوير نظام الانذار المبكر للتجارة غير العادلة، وتقديم الاستشارات المتعلقة بتطبيق تشريعات حماية الإنتاج الوطني.
- زيادة الوعي بتشريعات حماية الإنتاج الوطني من خلال التنسيق مع ممثلي القطاع الخاص والمشاركة في مختلف الفعاليات للتعريف بالخدمات المقدمة في مجال المعالجات التجارية، وعقد ورش عمل للقطاعات الاقتصادية المختلفة حول تشريعات حماية الانتاج الوطني.

رابعا: الاحتفاظ بمخزون استراتيجي للسلع الأساسية والاستراتيجية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي

- تنظيم عملية الاستيراد والتصدير للمواد الأساسية والتموينية والزراعية بما يتوافق مع احتياجات السوق الموسمية.
- تعزيز إدارة المخاطر من خلال إعداد خطط إدارة الأزمات.
- تنويع مصادر استيراد القمح والشعير والمواد التموينية لمواجهة الحالات الطارئة الداخلية والخارجية.
- مراقبة المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية والتموينية لدى الموردين والتجار وفي صوامع الحبوب ومراكز الأعلاف ومن خلال نظام الإنذار المبكر.
- زيادة السعة التخزينية للمخزون الوطني من القمح والشعير من خلال توسعة الصوامع.
- تعزيز دور المؤسستين العسكرية والمدنية في تعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والضرورية.
- تقديم الدعم للاستثمار في الانتاج المحلي من المواد الضرورية من خلال إنشاء صندوق ابتكار للزراعة والغذاء والطاقة، وتحفيز العمل من المنزل ، ودعم إقامة الصناعات الغذائية بالقرب من أماكن الانتاج للمحاصيل الزراعية التي تشهد فائض في الانتاج.
- بناء شراكات للاستثمار الزراعي لمحاصيل محددة في الأردن في المناطق الزراعية المناسبة، وخارج المملكة في دول تمتاز بتوفر الظروف المناسبة لزراعة المحاصيل.
- تقديم الدعم اللازم لمنتجي الحبوب.

خامسا: تقليل الهدر في المخزون الاستراتيجي

- تعزيز آليات ضمان وصول الدعم لمستحقيه.
- الوعي والتثقيف لإعادة النظر في العادات المتبعة من حيث الكمية والنوعية.
- المحافظة على سلامة المخزون والإشراف على طرق التخزين واستغلال المساحات التخزينية.
- مراقبة تأمين وصول المواد العلفية الى مراكز الاعلاف والطحين المدعوم إلى المخابز.

سادسا: حماية المستهلك

- تسريع اقرار قانون حماية المستهلك وتوعية الشركاء بأهمية هذا القانون.
- إنشاء مديرية حماية المستهلك التي ستُنشأ بموجب قانون حماية المستهلك.
- وضع الآليات المناسبة لتسوية المنازعات.
- خدمة مصالح المستهلكين في المجالات المرتبطة بصحة المستهلك.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلك من خلال توفير كافة البيانات والمعلومات مثل: الإعلان عن الأسعار، الفوترة، الضمان، إعلانات التصفية والتنزيلات، تلقي الشكاوى من المواطنين والتحقيق منها، و تقديم المشورة لاستفسارات المستهلك،و التدخل لمعالجة الشكاوى وفض النزاعات، ومحاربة الإعلانات الخادعة.
- تعزيز ثقافة وسلوك المستهلك بأنماط الاستهلاك المستدام، وبالتجارة الالكترونية، وبالمنتجات المحلية، وثقته بمديرية حماية المستهلك وبحقوقه وواجباته.

سابعا: تعزيز البنية التحتية وتنسيق الجهود لتحقيق الأمن الغذائي

- توحيد وتنسيق الجهود المبذولة من جميع مؤسسات الدولة المشرفة على سلامة وجودة السلع التموينية بدءا من الإنتاج والتخزين والنقل والعرض في الأسواق من خلال تشكيل لجنة توجيهية دائمة من ممثلي القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعزيز البنية التحتية الداعمة لتوفير المنتجات الغذائية والمخزون الاستراتيجي (أماكن التخزين، موانئ العقبة، أماكن البيع والعرض، النقل، الإجراءات الفنية، المختبرات، قواعد بيانات.
- توفير المعلومات والبيانات حول المواضيع المتعلقة بالأمن الغذائي من خلال إجراء الدراسات والتقارير الدورية.
- بناء القدرات وتعزيز وتأهيل الكادر الوظيفي.
- بناء شراكات دولية بهدف تعزيز مجالات الاستثمار ومواكبة التطورات في أفضل الممارسات الدولية.
- نقل التكنولوجيا في عملية الرقابة على الأسواق والمنشآت التجارية.

قطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME)

السياسة العامة:

تعزيز ايجاد فرص العمل والدخل من خلال دعم المشاريع الناشئة والتوسع في المشاريع القائمة، ونشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والابداع والابتكار في مختلف القطاعات الإقتصادية ولمختلف الفئات العمرية ،وتخفيف الأعباء القانونية والتنظيمية لتسريع النمو والتوسع في هذا النوع من المشاريع، وتوفير الخدمات الاستشارية الداعمة لزيادة قدراتها الانتاجية والتنافسية، وتوفير سبل التمويل الميسر والمستدام، لرفع المساهمة الواعدة والقيمة المضافة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

أهداف القطاع:

١. تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية
٢. توفير التمويل اللازم وبشروط ميسرة وملائمة
٣. تدريب أصحاب المشاريع على المهارات الفنية والإدارية
٤. تسهيل إجراءات تسجيل براءة الاختراعات
٥. تشجيع وتحفيزالريادة والابداع
٦. تعزيز وتطوير قدرات المشاريع القائمة
٧. توفير التسويق المناسب لمنتجات مشاريع ومؤسسات القطاعاف القطاع.

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية

- إعداد مشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إقرار قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة

ثانيا: توفير التمويل اللازم وبشروط ميسرة وملائمة

- المساهمة في تمويل المشاريع الناشئة من خلال شبكة مراكز الإبداع الأردنية (JIC).
- إنشاء وتشغيل حاضنات صناعية جديدة في محافظات البلقاء والطفيلة والعقبة، وإطلاق حملات ترويجية واسعة في مختلف المحافظات حول ريادة الأعمال.
- تحسين فرص الحصول على التمويل في المناطق الريفية من خلال مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل (REGEP).
- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية في المحافظات الناشئة والقائمة منها من خلال صندوق تنمية المحافظات.
- معالجة إخفاقات السوق في تخصيص التمويل الرسمي اللازم للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- مضاعفة حجم القروض المصرفية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من (١٠٪) إلى (٢٠٪) بنهاية العام ٢٠٢٠.
- زيادة حجم رأس المال الابتدائي ورأس المال المغامِر المتاح لتنمية المشاريع الناشئة الواعدة.

ثالثا : تدريب أصحاب المشاريع على المهارات الفنية والإدارية

- تعزيز قدرات ومعارف الرياديين الجدد وخصوصاً ضمن فئتي المرأة والشباب .
- تحسين فرص بقاء ونمو المشاريع الناشئة واليافعة خلال السنتين الأولتين من تشغيلها.
- تحسين القدرات والإمكانيات الإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة لتحقيق مستوى أداء أعلى / برنامج مسرعات النمو.

رابعا: تسهيل إجراءات تسجيل براءة الاختراعات

- إنشاء مراكز دعم الابتكار في وزارة الصناعة والتجارة لتشبيك الشركات الصغيرة والمتوسطة مع أصحاب الاختراعات والابتكار.
- ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بموقع WIPO PUBLISH الذي يتيح الرجوع والتحري حول براءات الاختراع الممنوحة والمنقضية.
- عقد ورش عمل توعوية في مجال حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع.

خامسا: تشجيع وتحفيزالريادة والإبداع

- تعزيز الثقافة الريادية في جميع المحافظات والقطاعات.
- دمج مفهوم ريادة الأعمال في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية.
- المساعدة في تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة من خلال تقديم الدعم إلى رواد الأعمال للبدء بأعمال مستدامة، ولدعم الأفكار المنبثقة عن مشروع الأعمال، وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة، والتعرف إلى واستغلال الأسواق، واستخدام طاقم وظيفي مؤهل، وتخريج أعمال قابلة للحياة وقادرة على الوقوف بمفردها من خلال برنامج دعم الريادة/ حاضنات الأعمال.

سادسا: تعزيز وتطوير قدرات المشاريع القائمة

- دعم إستدامة المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مع إيلاء العناية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة ذات فرص النمو العالية من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية ،وذلك من خلال مشروع تسريع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تيسير الإستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الإنتاجية سواء كانت قيد الإنشاء أو المشاريع القائمة التي تهدف إلى البدء أو/والتوسع في قطاعات الصناعة والخدمات والأعمال الزراعية الصناعية، على أن تكون هذه المشاريع ذات جدوى إقتصادية وقيمة مضافة عالية وأثر واضح في المساهمة في الإقتصاد ودعم المجتمع المحلي، وذلك من خلال آليات وبرنامج عمل صندوق تنمية المحافظات.

سابعا: توفير التسويق المناسب لمنتجات مشاريع ومؤسسات القطاع

- تحسين وتطوير بيئة الاعمال الخاصة بالتجارة الالكترونية، لزيادة صادرات المؤسسات المتوسطة والصغيرة الأردنية، وذلك من خلال برنامج تطوير وتنمية الصادرات من خلال الأسواق الأفتراضية VMP.
- تسهيل دخول الشركات الصغيره والمتوسطه للأسواق الدولية من خلال تقديم خدمات لتعزيز الترابطات في مجال الأعمال والابتكار من أجل تعزيز تنافسيتها وتواجدها من خلال إنشاء تجمعات للأعمال في دول العالم الثالث من خلال شبكة المشاريع الأوروبية EEN.
- تحسين تسويق المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه للمحاصيل ذات القيمة المائية المرتفعة سواء في الاسواق المحلية او الاسواق الخارجية من خلال مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل (REGEP).
- الانفتاح على فرص المشتريات الحكومية والعطاءات الحكومية وتسهيل التعاقد ضمنها.
- زيادة قدرة المشاريع للتصدير، وحفزها إليه.
- زيادة مشاركة المشاريع في سلاسل التوريد للشركات الكبيرة.
- تعزيز نموذج حقوق الامتياز (franchise) كمنهج لبناء الأسواق.

المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تطوير المنتجات الصناعية والخدمية الاردنية والابداع والابتكار	تعزيز دور المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة	مشروع حكومي	٦٦,٦٦ مليون	----
	توسيع مبدأ الحاضنات الصناعية في المحافظات	مشروع حكومي	٣ مليون	----
تدريب أصحاب المشاريع على المهارات الفنية والإدارية	تحسين القدرات والإمكانيات الإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة لتحقيق مستوى أداء أعلى	مشروع حكومي	٤٥١ ألف	----
تعزيز وتطوير قدرات المشاريع القائمة	دعم إستدامة المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة	مشروع حكومي	٢٣٦ ألف	----
تشجيع الابداع والابتكار	تسهيل إجراءات تسجيل براءة الاختراعات	مشروع حكومي	٨٥ ألف	----
المجموع الفرعي – المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – فرص استثمارية			----	----
المجموع الفرعي – المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – مشاريع حكومية (٥)			٧٠,٤٣ مليون	----
المجموع الفرعي – المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة – اصلاحات حكومية			----	----
المجموع الكلي – المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة			٧٠,٤٣ مليون	

قطاع السياحة

السياسة العامة:

تطوير أنماط ومنتجات وخدمات سياحية ذات تنافسية عالية على الصعيد الإقليمي، تمتد طوال فصول السنة ،باستغلال المقومات المتاحة في محافظات المملكة كافة، وذلك لزيادة مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي.

أهداف القطاع:

١. تطوير المنتج السياحي (السياحة الثقافية، والعلاجية والإستشفائية، والبيئية، والدينية ،والمغامرات، والبحرية، والتعليمية، والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات)

٢. المحافظة على إطار تشريعي مستقر وواضح محفز للاستثمار في القطاع السياحي وجاذب للسياحة

٣. تحفيز الدور الريادي والفاعل للقطاع الخاص

٤. إدامة سياسة ترويجية تجعل من الأردن مقصداً سياحياً متميزاً ومنافساً على المستوى الاقليمي

٥. تطوير إدارة المواقع السياحية وتشغيلها بحرفية عالية والمحافظة على مستوى عال للخدمات المقدمة من قبلها

٦. التطوير المستمر للسياحة المحلية والترويج الفعال لها

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: تطوير المنتج السياحي

- توفير منتج سياحي متميز ومتنوع في جميع محافظات الأردن يلبي متطلبات السياحة الاقليمية والعالمية، وتحفيز المجتمعات المحلية لتطوير منتجات وتجارب سياحية وخدمات مميزة تعمل على إثراء تجربة السائح.
- التركيز على الميزة التنافسية لقطاع السياحة في كافة المحافظات وترسيخها ومعالجة نقاط الضعف حيثما وجدت وتوفير المخصصات المالية اللازمة لهذه الغاية بهدف المحافظة على منتج سياحي منافس يبرز الهوية الوطنية للمنتج السياحي الاردني.
- توزيع الخدمات والمنشآت السياحية بشكل متوازن في كافة أرجاء محافظات المملكة والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لزوار المواقع السياحية.
- تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في المواقع الأثرية والسياحية في المملكة.

- تطوير أنظمة معلوماتية وتطبيقات الكترونية للمعلومات الجغرافية الخاصة بالمواقع والمنشآت السياحية ومشاريع التطوير السياحي.
- استحداث مسارات سياحية جديدة، وتطوير القائم منها في مختلف محافظات المملكة.
- تطوير وتعزيز ورفع الكفاءة المؤسسية في وزارة السياحة والاثار، وكذلك في جميع المؤسسات المعنية بالقطاع السياحي وبناء قدرات العاملين في القطاع من أجل تمكينهم من تنفيذ مهامهم لتحقيق الأهداف الخاصة بالقطاع.
- استخدام المواقع الأثرية ودمجها لتطوير المنتج السياحي من خلال خلق مفهوم عناقيد المنتج.

ثانيا: وضع إطار تشريعي محفز للاستثمار في القطاع السياحي وجاذب للسياحة

- العمل على ترسيخ أسس بيئة تشريعية وتنظيمية وإدارية وإجرائية ورقابية تتفق ومتطلبات تدعيم تنافسية القطاع وتواكب المتغيرات التي يمر بها وتعتمد أفضل المعايير الدولية من أجل ضمان التميز والتنافسية والاستدامة البيئية في قطاع السياحة الأردني.
- تستمر الوزارة بتسليط الضوء بشكل حثيث على الفرص الاستثمارية في القطاع السياحي وتسهيل استثمار القطاع الخاص وتقديم الإعفاءات والحوافز بحيث تشمل كافة المناطق في المملكة.
- رفع المستويات الخاصة بمعايير أداء المهن السياحية من خلال آليات تنظيمية أكثر فاعلية ومرنة وإزالة الشروط التي قد تكون معيقة للمستثمرين ومزاولي المهن السياحية.
- وضع أنظمة لمراقبة أداء الفعاليات المختلفة في القطاع السياحي حتى تكفل تطبيق أعلى معايير جودة الخدمات المقدمة، خصوصا في مجالات الصحة والسلامة العامة وحماية السياح، واعتماد آليات للتعامل الفوري مع شكاوى السياح بالإشتراك مع كافة أجهزة الدولة المعنية في الدور الرقابي، وتوظيف أنظمة بديلة مثل التسجيل الطوعي وأتمتة اجراءات التصنيف والترخيص الالكتروني السياحي .
- تطوير وتحديث الموقع الالكتروني لوزارة السياحة والاثار حتى يقدم كافة المعلومات والخدمات لمتلقي الخدمة، بحيث يتضمن قائمة باسماء جميع المهن السياحية مدرجة حسب المهنة والتصنيف (فنادق، مطاعم، اجنحة فندقية، مخيمات بيئية، مخيمات سياحية، مكاتب سياحة وسفرصادرة، مكاتب سياحة وسفر وافدة، مكاتب سياحة وسفر حج وعمره، الادلاء، الحرف اليدوية والتقليدية).
- مراجعة وتحديث التشريعات الناظمة لعمل القطاع السياحي من أجل الوصول إلى صيغ توافقية تخدم المصلحة العامة وتلبي احتياجات جميع الأطراف في القطاع وتؤدي لتحقيق الاهداف العامة للدولة.
- توفير المتطلبات الادارية والتنظيمية لقانون السياحة الجديد حتى تتمكن المملكة من الارتقاء بالقطاع السياحي وتعزيز دوره في المساهمة بالنمو الاقتصادي والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
- تطوير البيئة التشريعية الناظمة لأعمال الاقتصاد التشاركي مع كافة الجهات المعنية مع الأخذ في الاعتبار حتمية هذا القطاع في ظل التحول والتغير الكبير في قطاع السياحة العالمي وأهمية هذا القطاع في المساهمة في حل الكثير من تحديات القطاع مثل النقل والإيواء.

ثالثا: تحفيز الدور الريادي للقطاع الخاص

- تفعيل الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص، بكافة مؤسساته العاملة في المجال السياحي ،بشكل يضمن تحقيق أهداف منشآت القطاع وفي الوقت نفسه تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية للدولة.
- الاستمرار في تمكين القطاع الخاص من أن يلعب دوراً محورياً في خطط وزارة السياحة والآثار التنفيذية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للسياحة، والمساهمة في طرح فرص استثمارية في القطاع السياحي ودعم القطاع الخاص في عملية تنفيذها.
- دعم الجمعيات السياحية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للأعضاء فيها وتعزيز الفرص لدعم التنظيم الذاتي للقطاع.
- مأسسة الاهداف الرامية الى تمكين القطاع الخاص من أن يلعب الدور الرئيسي في التخطيط والادارة للقطاع السياحي، وذلك عن طريق مواءمة التشريعات والاجراءات والقرارات مع متطلبات تحقيق هذه الغاية.
- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير أنماط سياحية جديدة (واعدة) والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في كافة محافظات المملكة لإفادة وتشبيك المجتمعات المحلية من خلال المشاريع المتوسطة والصغيرة.

رابعا: وضع سياسة ترويجية على المستوى الاقليمي

- تعزيز وتكثيف الجهود المبذولة من قبل هيئة تنشيط السياحة لترويج المملكة كوجهة سياحية منافسة على الصعيدين الاقليمي والعالمي، من أجل تحقيق أفضل النتائج في مجال الجذب السياحي، من خلال سياسات عامة وخطط تسويقية فاعلة، مبنية على معلومات وإحصائيات دقيقة.
- العمل على تطوير وتحديث آليات إدارة العمل والتسويق في هيئة تنشيط السياحة حتى تتمكن من مواكبة التغيرات المتسارعة في مجال الجذب السياحي ذي العائد الاقتصادي المجدي.
- إشراك القطاع الخاص في تسويق المواقع السياحية والموارد الأثرية والتراثية (الممتلكات الثقافية) على اختلاف أنواعها.
- تطوير برامج سياحية مبتكرة ذات طابع خلاق ومنافس على الصعيد الاقليمي.
- التركيز على جذب فئات سياحية مهتمة بأنماط سياحية مستحدثة مثل السياحة الدينية والعلاجية والاستشفائية وسياحة المغامرة.
- التركيز على توجيه موارد الترويج لاستهداف أسواق إقليمية وعالمية منتجة كالأسواق العربية ،ووضع سياسات للترويج في هذه الأسواق من خلال توفير الحوافز والمرافق والخدمات التي تتناسب مع تنوع وتفرد المنتج السياحي الأردني.
- استقطاب ودعم رحلات الطيران العارض ومنخفض التكاليف القادم إلى المملكة من خلال مطاري الملك حسين الدولي/العقبة، ومطار عمان المدني/ماركا.

خامسا: تطوير إدارة المواقع السياحية وتشغيلها ورفع مستوى الخدمات المقدمة فيها

- توفير الظروف الملائمة واتباع الممارسات الفضلى من أجل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المواقع السياحية العامة والمشاركة في إدارة المواقع السياحية وتشغيلها بموجب التشريعات النافذة.
- إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التطوير والتشغيل والإدارة للمواقع السياحية.
- تطوير المواقع السياحية وإدارتها وتشغيلها وتقديم أفضل الخدمات السياحية فيها من خلال مديرية إدارة المواقع السياحية والبدء بموقع جرش الأثري، وموقع أم قيس الأثري، وموقع قلعة عجلون الأثرية، وموقع قلعة الكرك، والمواقع السياحية والتراثية في محافظة الطفيلة، وبالاشتراك مع القطاع الخاص.
- تعزيز دور وزارة السياحة والاثار وتكثيف جهودها من أجل تحديد وتعريف ومراقبة الموارد والممتلكات السياحية في المملكة التي تعتبر ذات قيمة تراثية وتاريخية وثقافية وحضارية وطبيعية.
- حماية الموارد والممتلكات السياحية وصيانتها والمحافظة عليها وضمان استدامتها ،وتوفير وتطوير البنى التحتية والمرافق والخدمات المميزة في محيطها بالتنسيق مع الدوائر والمؤسسات المعنية.

سادسا: تطوير السياحة المحلية والترويج لها

- إطلاق حملات ترويجية سنوية ومهرجانات محلية من أجل الوصول إلى جميع شرائح المجتمع وفئاته.
- العمل على تحفيز تنامي السياحة المحلية من خلال التعاون الكامل مع القطاع السياحي والجهات ذات العلاقة مثل وزارة الشؤون البلدية ووزارة الزراعة (مثال: إنشاء متنزهات مزودة بالخدمات يتم إدارتها من قبل ابناء المجتمع المحلي.)
- إعداد دراسة حول منح المواطنين الأردنيين إعفاءات ضريبية على تعاملاتهم مع المنشآت السياحية وذلك لخفض كلفة السياحة المحلية، ومنحهم أسعاراً تفضيلية من خلال مذكرات تفاهم مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وجمعية الفنادق وجمعية أصحاب المطاعم السياحية وخاصة في المواسم التي تشهد تراجعاً في الحركة السياحية.

السياحة

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
مواصلة اعتماد السياسية الترويجية التي تبرز الأردن كوجهة سياحية مميزة ومنافسة في المنطقة	إعادة هيكلة هيئة تنشيط السياحة الأردنية وتعزيز قدرتها لإدارة ومتابعة خارطة الطريق الترويجية لثلاث سنوات ،المعتمدة من قبل مجلس إدارة الهيئة. استهداف الأسواق السياحية الجديدة في المنطقة والعالم – تقوم هيئة تنشيط السياحة بتأسيس مكتب لها في الصين على غرار ما فعلت في لندن. بالإضافة إلى تعزيز أنشطة تسويق المملكة عبر المنصات الرقمية. مواصلة تعهيد (outsourcing) أنشطة التسويق والعلاقات العامة في أسواق المنشأ. استهداف ودعم رحلات الطيران منخفضة التكاليف(LCC). تبني حملة وطنية للتوعية السياحية ٢٠١٧–٢٠٢١.	إصلاح حكومي	٣٨,٢ مليون	----
	العمل على ترويج وتسويق السياحة الاردنية في أسواق جديدة كالدول العربية والخليجية والأسواق الآسيوية (وخاصة بالصين).	إصلاح حكومي	٢٤,٩٨ مليون	----
تحسين المسوحات الميدانية وجمع البيانات	إجراء مسوحات ميدانية دورية للقادمين والمغادرين لتحسين عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات.	إصلاح حكومي	٥٠٠ ألف	----
تطوير صيانة وإدارة المواقع السياحية	تعهيد إدارة وصيانة المواقع بالشراكة مع القطاع الخاص. التعاون مع الهيئات الدولية لصيانة المواقع السياحية.	إصلاح حكومي	٩,١٧ مليون	----
	تطوير منتج سياحي في محافظات اربد (نزل بيئي) وجرش (بيت الكايد، والربط بين الموقع الاثري والمدينة الحضرية) ومادبا والبلقاء (موقع المغطس) ، والمفرق والطفيلة ومعان ...جميع المحافظات.	إصلاح حكومي	٦ مليون	----

السياحة

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
الاستثمارات في القطاع السياحي	منتجع هاي ليك العقبة: إقامة منتجع ضخم على مساحة ٦٥٠,٠٠٠ متر مربع من أراضي ساحل العقبة الشمالي بجانب مشروع مرسى زايد (لا تمانع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومن خلال شركة تطوير العقبة، في عقد شراكة مع المستثمرين المستقبليين في هذا المشروع، أو الحصول على الملكية الكاملة إن أتيحت).	فرصة استثمارية/ تمويل من شركة تطوير العقبة	٧٠,١٦ مليون	٤٠٠ مليون
	معسكرات المدينة الرياضية – العقبة: تطوير فرص استثمارية لإنشاء مجمع رياضي متعدد المرافق في العقبة. يمكن أن توفر المدينة الرياضية مزيجاً من الأنشطة لعدد يصل إلى ٣٠٠٠ مستخدم.	فرصة استثمارية/ تمويل من شركة تطوير العقبة	٤,٥ مليون	٧٠ مليون
	استحداث ٢٦ بيت ضيافة على طول مسار درب الاردن الذي يبلغ طوله ٦٥٠ كيلو متر.	فرصة استثمارية	----	١٥ مليون
	تنفيذ مشاريع استثمارية وبنية تحتية من قبل المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية في منطقة البحر الميت	فرصة استثمارية/ تمويل من المجموعة الأردنية للمناطق الحرة و التنموية في منطقة البحر الميت	٢٤,٥ مليون	١٧٠ مليون
	تنفيذ مشروع تطوير المنطقة التنموية الصوان /عجلون من قبل المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية في محافظة عجلون	فرصة استثمارية/ تمويل من المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية في محافظة عجلون	٨,٢٤ مليون	٥٢,٦٠ مليون
المجموع الفرعي – السياحة – فرص استثمارية (٥)			١٠٧,٤٠ مليون	٧٠٧,٦٠ مليون
المجموع الفرعي – السياحة –مشاريع حكومية			---	---
المجموع الفرعي – السياحة – إصلاحات حكومية (٥)			٧٨,٨٥ مليون	---
المجموع الكلي – السياحة			٨٩٣,٨٥ مليون	

قطاع البناء والهندسة والاسكان

السياسة العامة:

تعزيز مكانة ودور قطاع البناء والهندسة والاسكان الاردني ليكون المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وليعزز من مكانة المملكة لتكون مركز استقطاب محلي وعربي، خاصة وانه أدرج ضمن القطاعات الرئيسية بوثيقة الأردن ٢٠٢٥ ، كأحد العناقيد المستقلة والمتكاملة، لما لهذا القطاع من علاقات تشابكية قوية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، اضافة الى إدراجه ضمن خطة الحكومة التنفيذية للسنوات العشر القادمة، وذلك لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه والمتمثلة بجعل الأردن مركزاً إقليمياً للخدمات المعمارية والهندسية في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف القطاع:

١. توظيف أفضل معايير الممارسات الدولية الجديدة
٢. تحسين وتطوير نوعية التعليم والتدريب للمهندسين
٣. تحديث وتطوير آلية إجراءات طرح وإحالة العطاءات
٤. تحسين وتنظيم وتطوير قطاع الإسكان والتطوير العقاري
٥. وضع الأطر التشريعية الملائمة التي توفر الحماية للمستثمرين والمستفيدين
٦. فتح آفاق تصديرية جديدة لخدمات قطاع البناء والهندسة والإسكان، بما فيها الاستشارية
٧. المشاركة الفاعلة في عمليات إعادة الاعمار في الدول المجاورة
٨. تمكين وتعزيز العلاقة التشاركية بين مستثمري هذا القطاع للنهوض به والوصول الى العالمية وبناء قطاع انشائي عربي قادر على المنافسة في ظل التكتلات والائتلافات العالمية الكبيره

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: توظيف أفضل معايير الممارسات الدولية الجديدة في القطاع

- توظيف أفضل معايير الممارسات الدولية الجديدة في مجال التميز المهني وأنظمة الاعتماد للمهندسين والمهنيين والفنيين .
- مراجعة نظام تصنيف المقاولين وفق المعايير الجديدة للتميز .
- تعزيز قدرات الرقابة على التنفيذ لضمان الامتثال للمعايير التصميمية، وذلك من خلال زيادة عدد الجولات الرقابية على المشاريع وأعمال الإعمار في المملكة، وزيادة عدد الجولات التفتيشية، والالتزام بالكودات والمواصفات التي حددها مجلس البناء الوطني الأردني

- تشديد العقوبات المدرجة في قانون البناء الوطني، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمخالفات الخاصة
- بأعمال الإعمار وعدم التقيد بالكودات (تم اعداد مشروع قانون معدل لقانون البناء الوطني، وتم إحالته إلى مجلس النواب لاستكمال إجراءاته الدستورية) .

ثانيا: تحسين وتطوير نوعية التعليم والتدريب للمهندسين

- إدخال برامج تمنح شهادات جديدة للمهندسين الأردنيين لتلبية احتياجات القطاع ورفع مستوى الجودة على صعيد التعليم والتدريب العلمي وتطوير المهارات الشخصية .
- وضع هدف استراتيجي أن تكون نسبة الاعتمادية الدولية لبرامج الهندسة في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة(١٠٠٪) بحلول عام ٢٠٢٠.
- وضع وتبني نظام وطني لتصنيف المهندسين يعتمد على الأسس العالمية وإلزامه في كافة مجالات الهندسة .
- ابرام شراكة مع مبادرة مشروع إدراك، لتطوير محتوى التدريب وصولاً للمستوى العالمي والمتاح عبر الانترنت.
- إلغاء نظام التجسير بمجال الهندسة، وإلغاء مبدأ الاستثناءات للدخول لكليات الهندسة بالجامعات الاردنية .
- استصدار برنامج وطني إلزامي للتعليم المهني المستمر، وربط استكمال متطلبات التعليم المهني المستمر بشروط الاعتماد المهني .
- تدعيم وتوسيع نطاق كافة التدريبات المهنية بما يخص المهن المتداخلة والمتعلقة بقطاع الإنشاءات وأعمال الإعمار .

ثالثا: تحديث وتطوير آلية إجراءات طرح و إحالة العطاءات

- تعزيز استخدام عقود الفيدك (FIDC) والعقود الإنشائية النموذجية، وإلغاء لجان العطاءات الخاصة (يتم حاليا مراجعة عقود الإنشاءات (عقود الفيدك FIDC) من خلال لجنة مشكلة من مجلس الوزراء برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان).
- مراجعة وتحديث إجراءات العطاءات الحكومية لتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة .
- الزام المناقصين بتقديم البيانات المالية (الملاءة المالية و الميزانية المدقق) عند تصنيف ،وتجديد التصنيف للمقاولين لكافة العطاءات الكبرى عند تقديم عروض المناقصين.
- الاستعانة والتعاون مع مكتب الائتمان الوطني (National Credit Bureau) لإجراءات التدقيق الائتماني المالي على وضع شركات المقاولات وشركات الاستشارات من حيث الملاءة المالية باعتمادها كاحد معايير الاختيار .
- إدخال متطلبات جديدة لمشاركة الشركات الأردنية في العطاءات الدولية، والتي يتطلب تنفيذها من قبل شركات أجنبية وتنفذ في الأردن لمشاريع الانشاءات، بما فيها مشاريع البنية التحتية لزيادة نسبة مشاركة

الشركات الأردنية لتصل إلى (٥٠٪) بحلول عام ٢٠٢٥ .

رابعا: تحسين وتنظيم وتطوير قطاع الإسكان والتطوير العقاري

- تطوير خطة عمل وطنية جديدة لقطاع الإسكان، مع التركيز على الحلول الإسكانية التي تستهدف شريحة ذوي الدخل المحدود والمتوسطة وفق أسعار مقبولة (Affordable) في سوق الشركات متوسطة الحجم.

خامساً: التشريعات لحماية المستثمرين والمستفيدين

- تحديث أنظمة البناء في العاصمة عمان ومحافظات المملكة، ومراجعة أحكام التنظيم فيما يخص الكثافة وتقسيم المناطق، لتجنب أية معيقات مع المستثمرين وكذلك إدخال متطلبات جديدة لكفاءة الطاقة في المباني وربطها بالحصول على رخص البناء والانشاءات .
- وضع الأسس والمعايير الفنية لأعمال ضبط الجودة بالمباني بما فيها إصدار شهادات مطابقة وتأكيد الجودة لهذه المباني .

سادساً: تصدير قطاع البناء والهندسة والإسكان

- تشجيع شركات المقاولات العالمية للإستثمار في الأردن، ليصبح مركزاً اقليمياً لمشاريع إعادة الاعمار في دول الجوار .
- تنظيم مؤتمر ومعرض تجاري عالمي سنوي، لتشجيع التواصل التجاري وتبادل المعلومات بشأن فرص التصدير الدولية .
- تفعيل دور السفارات الأردنية بالخارج .
- تشجيع الشركات الأردنية بتشكيل إئتلافات لتنفيذ مشاريع في الخارج .
- التوصل الى آلية مع البنك المركزي الأردني لإصدار آلية ضمان وكفالات للمقاول الأردني والمستشار الأردني للمشاركة بتنفيذ مشاريع كبرى خارج المملكة.

الإنشاءات والإسكان

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تحسين وتطوير نوعية تعليم وتدريب المهندسين	تعريف المهندسين والعاملين في القطاعات المهنية المعنية الأخرى (مثل العاملين في السباكة والكهرباء والمحاجر) بالمعايير الجديدة لأفضل الممارسات الدولية وأنظمة الاعتماد.	إصلاح حكومي	١٢ ألف	----
	مراجعة نظام تصنيف المقاولين تماشياً مع معايير التميز الجديدة.	مشروع حكومي	----	----
	تطوير نظام المتابعة والتنفيذ (من خلال تعديل قانون البناء الوطني): زيادة عدد المفتشين وزيارات التفتيش الميدانية للمشاريع الإنشائية. مراجعة وتشديد العقوبات على تجاوز قانون البناء. *سيتم تعديل قانون البناء الوطني (حاليا لدى البرلمان)	إصلاح حكومي	٨٠ ألف	----
تحسين تعليم وتدريب المهندسين	تقديم برامج جديدة لمنح الشهادات في تخصصات تلبي احتياجات القطاع.	إصلاح حكومي	١١٥ ألف	----
	تأسيس برنامج وطني للتعليم المهني المستمر وربط متطلبات إنجاز التعليم المهني المستمر بالحصول على الاعتماد المهني.	إصلاح حكومي	٣ ألف	----
	وضع نظام وطني لتصنيف برامج منح الدرجات العلمية للمهندسين في الجامعات الأردنية.	إصلاح حكومي	----	----
	السعي إلى الحصول على الاعتماد الدولي بنسبة (١٠٠٪) لجميع برامج الهندسة في الجامعات الأردنية بحلول العام ٢٠٢٠.	إصلاح حكومي	----	----
	دمج وتوسعة نطاق كافة البرامج التدريبية المهنية للمجالات المرتبطة بالإنشاءات.	إصلاح حكومي	----	----
	الحدّ من عدد الاستثناءات في برامج دراسة الهندسة وإلغاء تجسير الطلاب في برامج الهندسة بالجامعات الأردنية.	إصلاح حكومي	----	----

تحديث وتطوير إجراءات تقييم وتقديم العطاءات	تعزيز استخدام عقود الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين وإلغاء الاستعانة باللجان الخاصة. (تتم حالياً مراجعة عقود الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين من قبل لجنة برئاسة وزارة الأشغال العامة والإسكان.)	إصلاح حكومي	----	----
	ضرورة التقيد بالاستعانة بشركة الائتمان الوطني للتحقق من الوضع الائتماني والملائمة المالية لشركات المقاولات والاستشارات كأحد معايير الاختيار.	إصلاح حكومي	----	----
	السماح للشركات الاردنية بالمشاركة في كافة العقود المنفذة بالمملكة)لمشاريع البنية التحتية(بهدف رفع مشاركة الشركات الأردنية إلى ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٢٥ . (وضع معايير وشروط إضافية في وثائق طرح العطاءات)	إصلاح حكومي	----	----
تطبيق إطار تشريعي يوفر الحماية المناسبة للمستثمرين والمستفيدين	إعداد خطة عمل جديدة لقطاع الإسكان، تركّز بشكل خاص على توفير حلول سكنية للشريحة المتوسطة وبأسعار معقولة – تم إنجاز ٥٠٪ من الخطة وبدعم من خبراء البنك الدولي.	إصلاح حكومي	١١٠ ألف	----
	تحديث الأنظمة الداخلية التي تحكم مجال البناء في أمانة عمان الكبرى وباقي محافظات المملكة لتضم مزيداً من التوجيهات المحددة فيما يخص الكثافة السكانية وتقسيم المناطق، ومتطلبات كفاءة استهلاك الطاقة.	إصلاح حكومي	----	----
	الإعلان عن برنامج ضمان وطني جديد للمنازل، بحيث يوفر لمشتري المنازل الجديدة الحماية المتعلقة بجودة المنزل الجديد (يتم تنفيذه من خلال القانون الجديد لتنظيم قطاع الإسكان والعقارات)	إصلاح حكومي	----	----
فتح آفاق جديدة للتصدير	تنظيم مؤتمر سنوي للقطاع ومعرض تجاري لتشجيع التواصل وتبادل المعلومات حول فرص التصدير الدولية.	إصلاح حكومي	----	----
مشاريع البنية التحتية والمشاركة مع القطاع الخاص	دراسات و بنية تحتية أولية لمشروع المدينة الجديدة	فرصة استثمارية	----	----
	إنشاء جناحي الركاب و الشحن بجسر الملك حسين الجديد	فرصة استثمارية	----	٦٠ مليون
	تنفيذ الطرق الجديدة و البدء بصيانة الطرق الحالية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص	فرصة استثمارية	----	----

المجموع الفرعي – الإنشاءات والإسكان – فرص استثمارية (٣)	----	٦٠ مليون
المجموع الفرعي – الإنشاءات والإسكان – مشاريع حكومية (١)	----	----
المجموع الفرعي – الإنشاءات والإسكان – إصلاحات حكومية (١٥)	٣٢٠ ألف	----
المجموع الكلي – الإنشاءات والإسكان	٦٠٣٢ مليون	

قطاع الزراعة

السياسة العامة:

تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين دخول المزارعين، والاستخدام الافضل للموارد المتاحة وخاصة الموارد المائية، ورفع انتاجية القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتحسين خدمات الارشاد للمزارعين، ووضع آليات جديدة لتطوير سوق المنتجات الزراعية المحلية.

أهداف القطاع:

١. تعزيز استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي
٢. ارشاد المواطنين حول فرص الانتاج الزراعي المتاحة وتشجيع المشاريع الزراعية الاسرية في الأرياف
٣. تحفيز مشاركة القطاع الخاص
٤. وضع خطط تسويقية لزيادة تصدير المنتجات الزراعية الوطنية وفتح اسواق جديدة لها
٥. تأهيل العمالة الأردنية وتشجيعها
٦. زيادة كفاءة استخدام المياه المتاحة للري
٧. تشجيع زراعة المحاصيل ذات المردود العالي
٨. اعادة النظر بقانون التعاونيات واسلوب عملها

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: تعزيز استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي وأتمتة الخدمات الزراعية التي تقدمها الوزارة للمزارعين والقطاع الخاص

- تقديم الخدمات الزراعية المجانية والمدعومة للمزارعين وخاصة تلك التي لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها (الإرشاد والبحث، التحصينات ضد الأمراض، المعالجة، والرش ....الخ.)
- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري والتسميد من خلال البحوث الزراعية والتمويل المدعوم.
- تشجيع استخدام البذار المحسنة و البذار المقاومة للجفاف.
- دعم البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.
- تشجيع استخدام المكننة في العمليات الزراعية.
- إدخال الإنذار المبكر للتنبؤ في الأمراض والآفات العابرة للحدود.
- استخدام الطاقة البديلة لخفض كلف الإنتاج.

ثانيا: ارشاد المواطنين على فرص الانتاج الزراعي المتاحة وتشجيع المشاريع الزراعية الاسرية في الأرياف، بهدف تعزيز الأمن الغذائي الوطني

- تنظيم تداول المنتجات الزراعية لضمان تحقيق الأسعار العادلة.
- زيادة دور المواطن في التنمية الزراعية من خلال الاتحادات والجمعيات التعاونية.
- دعم المشاريع الأسرية التي تعزز الأمن الغذائي للفئات الأشد فقرا في الريف والبادية.
- الاستثمار في المجترات الصغيرة وانتشال الاسر الريفية من الفقر SIGHT
- تشجيع المشاريع الصغيرة في الريف والبادية المولدة للدخل وفرص العمل من خلال القروض المدعومة.

ثالثا: تحفيز مشاركة القطاع الخاص

- تبني الشراكة مع القطاع الخاص في رسم السياسات الزراعية من خلال:
- مشاركة القطاع الخاص في عضوية مجالس المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي والمؤسسة التعاونية ومؤسسة الإقراض الزراعي.
- زيادة عدد ممثلي القطاع الخاص في اللجان الفنية المتخصصة.
- التمثيل المؤسسي للقطاع الخاص في مجالس الإدارة واللجان الرئيسية واللجان الفرعية في المحافظات واللجان التوجيهية للمشاريع.
- ضمان حق القطاع الخاص في الحصول على المعلومات.
- تعزيز النزاهة والشفافية في تعاملات الوزارة مع القطاع الخاص.
- تبني الشراكة بين القطاعين كمنهج لتطوير القطاع الزراعي من خلال:
- مشاريع إنتاج الغذاء خارج الأردن (مشروع السودان ومشروع روسيا)، ومشاريع إنشاء المحاجر البيطرية، ومشروع المربع الصحي (HOP) ومشاريع المسالخ الكبيرة للدواجن والحيوانات .

رابعا: وضع خطط تسويقية لزيادة تصدير المنتجات الزراعية الوطنية وفتح اسواق جديدة لها

- فتح أسواق جديدة من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية للمنتجات الزراعية الأردنية.
- إيجاد البدائل لوصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الروسية وأوروبا الشرقية .
- تشجيع تنظيم النقل المبرد من خلال شركات كبيرة تعمل على توفيرها للأسواق التصديرية.
- تشجيع تطوير منشآت التسويق لزيادة جودة المنتج الزراعي وزيادة القيمة المضافة للإنتاج.
- تشجيع القطاع للتوجه نحو الصناعات الزراعية المستخدمة للمدخلات المحلية من الإنتاج.
- تنظيم تدفق المنتجات الزراعية المستوردة وبما يحقق توفير المنتجات الزراعية وعدالة أسعارها.
- تبني نظام تتبع المنتجات النباتية والحيوانية لزيادة نفاذها في الوصول إلى الأسواق غير التقليدية.
- تشجيع الزراعة العضوية والممارسات الزراعية الحسنة.

خامسا: تأهيل العمالة الاردنية وتشجيعه

- تدريب العمالة الزراعية المحلية وتبني برامج إحلالها مكان العمالة الوافدة في القطاع الزراعيبالتعاون مع وزارة العمل.
- وضع الآليات المناسبة لاستقرار العمالة الزراعية الأردنية من خلال توفير التأمينات الاجتماعية والصحية.
- تنمية مهارات الأسر الريفية من خلال التدريب الموجه لسوق العمل.

سادسا: زيادة كفاءة استخدام المياه المتاحة للري

- تشجيع الزراعات المحمية والزراعة بدون تربة من خلال القروض المدعومة من مؤسسة الإقراض الزراعي.
- توفير المياه لمربي الثروة الحيوانية في البادية من خلال مشاريع الحصاد المائي في البادية.
- تشجيع زراعة المحاصيل ذات العائد العالي للمياه من خلال البحوث الزراعية والتمويل المدعوم.
- تشجيع زراعة الأعلاف الخضراء باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

سابعا: تشجيع زراعة المحاصيل ذات المردود العالي

- زيادة الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية التي تتمتع بتنافسية مع المستوردات.
- تشجيع المزارعين على التوجه لإنتاج المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية.
- تشجيع المزارعين على الزراعة وفق احتياجات الأسواق المحلية والخارجية.
- دعم استصلاح الأراضي الزراعية في المناطق المطرية لزيادة مساحة الأراضي الزراعية.
- تطوير المراعي في البادية لزيادة قدرتها الإنتاجية في توفير الأعلاف لمربي الثروة الحيوانية.
- الاستمرار في دعم مشاريع التحريج .

ثامنا: اعادة النظر بقانون التعاونيات واسلوب عملها

- تطوير ومراجعة الأنظمة والتعليمات الناظمة للعمل التعاوني.
- العمل على إنشاء الاتحاد التعاوني العام والاتحادات الإقليمية وإعطائها الدور الأكبر في الإشراف على عمل الجمعيات التعاونية.
- تأهيل المعهد التعاوني لرفع كفاءة العاملين في العمل التعاوني في القطاعين العام والخاص.
- تشجيع ودعم المنافذ التسويقية للجمعيات التعاونية الزراعية في جميع المحافظات للمساعدة في تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً.
- فتح نوافذ تمويلية من منح وقروض لتوفير التمويل لمشاريع الجمعيات التعاونية وأعضائها .

الزراعة

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تشجيع استخدام التكنولوجيا لأتمتة الخدمات الزراعية	تشجيع استخدام البذار المحسن والبذار المقاومة للجفاف.	مشروع حكومي	١,١ مليون	----
	دعم البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.	مشروع حكومي	٧٢٠ ألف	----
	تشجيع استخدام المكننة في العمليات الزراعية.	إصلاح حكومي	٢,٤ مليون	----
	إدخال الإنذار المبكر للتنبؤ في الأمراض والآفات العابرة للحدود.	مشروع حكومي	١,٨ مليون	----
	استخدام الطاقة البديلة لخفض كلف الإنتاج الزراعي.	مشروع حكومي	٢,٨٦ مليون	----
ارشاد المواطنين حول فرص الإنتاج الزراعي المتاحة، وتشجيع المشاريع الزراعية في الأرياف لتعزيز الأمن الغذائي الوطني.	زيادة دور المواطن في التنمية الزراعية من خلال الاتحادات والجمعيات التعاونية. (منافذ تمويلية)	مشروع حكومي	٤,٣ مليون	----
	دعم المشاريع الأسرية التي تعزز الأمن الغذائي للفئات الأشد فقرا في الريف والبادية. (تمكين،تأهيل و تسويق)	مشروع حكومي	٣,٩٢ مليون	----
	تشجيع المشاريع الصغيرة في الريف والبادية المولدة للدخل وفرص العمل من خلال القروض المدعومة.	مشروع حكومي/ تمويل ذاتي من مؤسسة الإقراض الزراعي	٢٤٠ مليون	----
	الاستثمار في المجترات الصغيرة وانتشال الاسر الريفية من الفقر SIGHT	مشروع حكومي	١٧,١ مليون	----
	مشاركة القطاع الخاص في عضوية المجلس الزراعي الأعلى ومجالس المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي والمؤسسة التعاونية ومؤسسة الإقراض الزراعي.	إصلاح حكومي	----	----
	زيادة عدد ممثلي القطاع الخاص في اللجان الفنية المتخصصة.	إصلاح حكومي	----	----
	التمثيل المؤسسي للقطاع الخاص في مجالس الادارة واللجان الرئيسية واللجان الفرعية في المحافظات واللجان التوجيهية للمشاريع	إصلاح حكومي	----	----
	تعزيز النزاهة والشفافية في تعاملات الوزارة مع القطاع الخاص.	إصلاح حكومي	----	----
تحفيز مشاركة القطاع الخاص	تطوير مشاريع الحجر الصحي البيطري . تطوير متطلبات الفحص الصحي البيطري بهدف تصدير المواشي إلى المملكة العربية السعودية. بناء مسالخ كبيرة للدواجن والماشية.	فرصة استثمارية	----	٣٤,٢٩ مليون

الزراعة

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تطوير خطط التسويق لزيادة صادرات المنتجات الزراعية الوطنية وفتح أسواق جديدة لها.	فتح أسواق جديدة من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية للمنتجات الزراعية الأردنية.	إصلاح حكومي	١٥٠ ألف	----
	إيجاد وسائل لتصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الروسية وأسواق أوروبا الشرقية.	إصلاح حكومي	----	----
	تشجيع تطوير منشآت التسويق لزيادة جودة المنتج الزراعي الأردني وزيادة القيمة المضافة للإنتاج.	مشروع حكومي	١,١٣ مليون	----
	تشجيع القطاع للتوجه نحو الصناعات الزراعية المستخدمة للمدخلات المحلية للإنتاج.	فرصة استثمارية	----	٣٢ مليون
	تنظيم تدفق المنتجات الزراعية المستوردة وبما يحقق توفير المنتجات الزراعية وعدالة أسعارها.	إصلاح حكومي	١,٣ مليون	----
	تبني تحقيق اشتراطات نظام تتبع المنتجات النباتية والحيوانية لزيادة نفاذها إلى أسواق غير التقليدية.	مشروع حكومي	٢,٢٥ مليون	----
	تشجيع الزراعة العضوية والممارسات الزراعية الحسنة	مشروع حكومي	٤,٦٥ مليون	----
تمكين وتشجيع الأيدي العاملة الأردنية في القطاع الزراعي	إعداد برامج لتدريب العمالة الزراعية المحلية وإحلالها مكان العمالة الوافدة في القطاع الزراعي بالتعاون مع وزارة العمل	إصلاح حكومي	----	----
	وضع الآليات المناسبة لاستقرار العمالة الزراعية الأردنية من خلال توفير التأمينات الاجتماعية والصحية	إصلاح حكومي	----	----
	تنمية مهارات الأسر الريفية من خلال التدريب الموجه لسوق العمل	مشروع حكومي	١١٥ ألف	----
تعزيز كفاءة استخدام المياه المتاحة للري	التشجيع على تطبيق الوسائل الزراعية الجديدة (كالزراعة الهيدروكربونية) من خلال قروض تدعمها مؤسسة الإقراض الزراعي	مشروع حكومي/ تمويل ذاتي من مؤسسة الإقراض الزراعي	٢٠,٩ مليون	----
	توفير المياه لمربي المواشي في البادية من خلال مشاريع الحصاد المائي	مشروع حكومي	٣,٥٥ مليون	----
	التشجيع على زراعة المحاصيل ذات المردود المرتفع لكل وحدة مياه وذلك من خلال الابحاث الزراعية ودعم التمويل	مشروع حكومي	٣٠ مليون	----

التشجيع على زراعة المحاصيل عالية القيمة	تشجيع المزارعين على التوجه لإنتاج المحاصيل النقدية ذات القيمة المضافة العالية	مشروع حكومي	٥ مليون	----
	تشجيع المزارعين على الزراعة بناء على متطلبات الأسواق المحلية والأجنبية	مشروع حكومي	١,٧ مليون	----
	دعم استصلاح الأراضي في المناطق المروية بالمطر ،وذلك لزيادة مساحات الأراضي الزراعية	مشروع حكومي	١ مليون	----
	تطوير المراعي في البادية لزيادة قدراتها الإنتاجية في توفير العلف لمربي الماشية	مشروع حكومي	١٦٥ ألف	----
	مواصلة الدعم لمشاريع زراعة الغابات	مشروع حكومي	٣٥,٣ مليون	----
مراجعة قانون الجمعيات التعاونية وآلياتها	تطوير ومراجعة الأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل التعاوني	إصلاح حكومي	----	----
	إنشاء الاتحاد التعاوني العام والاتحادات الإقليمية وإعطائها الدور الأكبر في الإشراف على عمل الجمعيات التعاونية	إصلاح حكومي	----	----
	تأهيل المعهد التعاوني لرفع كفاءة العاملين في العمل التعاوني في القطاعين العام والخاص	مشروع حكومي	٥٣٠ ألف	----

المجموع الفرعي – الزراعة – فرص استثمارية (٢)	----	٦٦,٢٩ مليون
المجموع الفرعي – الزراعة – مشاريع حكومية (٢١)	٣٧٨.٠٩ مليون	----
المجموع الفرعي – الزراعة – إصلاحات حكومية (١٢)	٣,٨٥ مليون	----
المجموع الكلي – الزراعة	٤٤٨.٢٣ مليون	

٤. التنمية الإجتماعية

قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية

السياسة العامة:

توفير منظومة موارد بشرية قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأردن ٢٠٢٥، والتي ستنعكس على التطور في مختلف الأبعاد والمستويات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. وبما يضمن للأجيال الحالية والقادمة القدرة على تطوير القدرات والمهارات اللازمة لتحسين مستوى الرفاه، من خلال العمل بتعاون وثيقّ لتحقيق الطموحات بالوصول الى اردن مزدهر قادر على التكيّف مع المتغيرات العالمية والتحديات الداخلية والخارجية .

وترتكز السياسة العامة للقطاع على تبني توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية(٢٠١٦–٢٠٢٥) والتي تركز على أن التعليم من أجل الازدهار وأن تنمية المواهب تحقق الرفاه.

أهداف القطاع خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية:

١. ضمان اتاحة فرص متساوية لجميع الطلبة للالتحاق بالتعليم والحصول على مستوى علمي مناسب كحد أدنى.
٢. توفير أفضل الممارسات والمخرجات والنتائج على مستوى العالم لجميع الجهات المعنية.
٣. تمكين المؤسسات لتحمل المسؤولية عن أدائها عبر تفويض المسؤوليات وتخويل اتخاذ القرارات لامركزيا.
٤. إتباع أساليب مبتكرة وخلاقة واستخدام مدروس للتكنولوجيا لتحقق النتائج المطلوبة.

و يتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولا: ضمان اتاحة فرص متساوية لجميع الطلبة للالتحاق بالتعليم طوال مسيرتهم التعليمية ،الحصول على مستوى علمي مناسب

- زيادة استيعاب رياض الأطفال (مرحلة KG 2) ونسبة التسجيل فيها.
- افتتاح مدارس جديدة وفق خطط استراتيجية مدروسة.
- تحقيق المساواة في رواتب خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تطوير أنظمة القبول للتعليم الجامعي.

ثانيا: توفير أفضل الممارسات والمخرجات والنتائج على مستوى العالم لجميع الجهات المعنية

- إنشاء مركز مستقل للمناهج والتقييم وتحديث المناهج الدراسية ومرحلتي التعليم الأساسية والثانوية والتوجيهي.
- تطوير برنامج تدريب شامل للمعلمين الحاليين (مرحلة التعليم المبكر وتنمية الطفولة والمرحلتين الأساسية والثانوية.)
- تطوير منهاج دراسي جديد لمرحلة التعليم المبكر وتنمية الطفولة بشكل يلبي احتياجات فئة صغار السن.
- وضع معايير ومتطلبات تدريب للمدربين/المدرسين في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني
- إعداد وتنفيذ خطة شمولية لزيادة التحاق الطلبة بالتعليم المهني واختيار التعليم المهني كأولوية وفقاً لأفضل الممارسات والتجارب.
- مراجعة البرامج والتخصصات المطروحة في الجامعات الرسمية.

ثالثا: تمكين المؤسسات لتحمل المسؤولية عن أدائها عبر تفويض المسؤوليات وتخويل اتخاذ القرارات لامركزيا

- وضع نظام خاص للشهادات و تراخيص مزاولة مهنة التعليم والمناصب القيادية المدرسية
- (مرحلة التعليم المبكر وتنمية الطفولة و المرحلتين الأساسية والثانوية.)
- توحيد حاكمية قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني تحت مظلة واحدة لتعزيز المسائلة في القطاع.
- تعزيز الحاكمية في التعليم العالي.

رابعا: إتباع أساليب مبتكرة وخلاقة واستخدام مدروس للتكنولوجيا لتحقق النتائج المطلوبة

- تطوير تطبيقات الكترونية هادفة (الهاتف الخلوي) مع التركيز على مهارات الحساب والقراءة والكتابة.
- تحديث مختبرات الحاسوب في جميع المدارس لتعزيز عملية التعليم والتعلم.

التعليم

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
ضمان تساوي فرص الحصول على التعليم لجميع الطلاب	بناء ٢٨٠٠ صف جديد لمرحلة التمهيدي بحلول العام ٢٠٢٥.	مشروع حكومي	٢٤٥ مليون	----
	فتح مدارس جديدة بشكل استراتيجي (للمراحل الأساسية والثانوية) / فتح وبناء ٦٠٠ مدرسة جديدة بحلول العام ٢٠٢٥.	مشروع حكومي	١ مليار	----
	إرساء نظام للقبول الموحد للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وإعادة هيكلة إجراءات القبول (التعليم العالي.)	إصلاح حكومي	٦٢,٦٦ مليون	----
	تحسين توفير الخدمات للاجئين السوريين (الوصول إلى التعليم الرسمي.)	مشروع حكومي	٨٢٨,٨ ألف	----
	تحسين توفير الخدمات للاجئين السوريين (الوصول إلى التعليم الرسمي.)	إصلاح حكومي	----	----
توفير أفضل الممارسات والمخرجات والنتائج على مستوى العالم لجميع الجهات المعنية	تأسيس مركز مستقل للمناهج والتقييم وتطوير التعليم في مراحل الطفولة المبكرة والتعليم في المرحلة الأساسية والثانوية والتوجيهي (مراحل الطفولة المبكرة والمراحل الأساسية والثانوية.)	مشروع حكومي	١٨٨ مليون	----
	تطوير التدريب الشامل للمعلمين في سلك الخدمة (مراحل الطفولة المبكرة والمراحل الأساسية والثانوية.)	مشروع حكومي	١٠٨,٨ مليون	----
	تطوير منهاج جديد لمراحل التعليم في الطفولة المبكرة يلبي احتياجات الناشئين الأردنيين (مراحل الطفولة المبكرة.)	مشروع حكومي	----	----
	إعداد وتنفيذ خطة شمولية لزيادة التحاق طلبة التعليم المهني واختيار التعليم المهني كأولوية وفقاً لأفضل الممارسات والتجارب	مشروع حكومي	٩٢,٦٥ مليون	----
	مراجعة البرامج الحالية والتخصصات المتوفرة في الجامعات والكليات و الغاء الراكد و المشبع منها. و استحداث حاضنات و مسرعات الأعمال(التعليم العالي).	إصلاح حكومي	١٧,٤٨مليون	----

تمكين المؤسسات بما يتيح لها تحمل مسؤولية أدائها من خلال تفويض المسؤوليات ومنحها صلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بها	طرح نظام للاعتماد والترخيص للمعلمين وإدارات المدارس (مراحل الطفولة المبكرة والمراحل الأساسية والثانوية.)	مشروع حكومي	١٠،٩٨ مليون	----
	دعم حوكمة قطاع التدريب والتعليم الفني والمهني لضمان المساءلة في القطاع (التدريب والتعليم الفني والمهني)	إصلاح حكومي	٢٢،٣٤ مليون	----
	تعزيز هيئات الحوكمة في التعليم العالي (التعليم العالي.)	إصلاح حكومي	٤٤٦،٨١ مليون	----
دمج المناهج الإبداعية والمبتكرة باستخدام التكنولوجيا لتحقيق النتائج المرجوة	تحديث مختبرات الحاسوب والأجهزة الأخرى في جميع المدارس لتحسين العملية التدريسية والتعليمية.	مشروع حكومي	٨٦،٤ مليون	----
تعزيز الموارد البشرية في قطاع التعليم	استحداث برنامج التوظيف السريع في الخدمة المدنية لتعيين أصحاب الأداء المميز في مناصب تطوير الموارد البشرية في الوزارات . *	إصلاح حكومي	----	----

المجموع الفرعي – التعليم – فرص استثمارية	----	----
المجموع الفرعي – التعليم – مشاريع حكومية (٩)	١،٧٣٢٦ مليار	----
المجموع الفرعي – التعليم – إصلاحات حكومية (٦)	٥٤٩،٢٩ مليون	----
المجموع الكلي – التعليم	٢،٢٨١٩ مليار	

* **تم إنجازه**

قطاع الرعاية الصحية

السياسة العامة:

إتاحة تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية المتكاملة وذات الجودة بأفضل درجات الكفاءة والفاعلية ،وتنظيم الإطار الإشرافي والتنظيمي والرقابي على الخدمات المتعلقة بصحة وسلامة المواطن بعدالة وجودة منافسة، تواكب أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد وبالشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة ضمن برامج صحية شمولية متكاملة مستدامة.

أهداف القطاع:

١. تحسين جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية بمختلف أنواعها ومستوياتها وضمان استدامتها
٢. توفير إدارة كفؤة وفاعلة للموارد البشرية اللازمة
٣. إدارة كفؤة وفاعلة للموارد المالية لترشيد الإنفاق على مجالات إصلاح وتطوير قطاع الرعاية الصحية
٤. تعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية
٥. تعزيز الإستثمار في مجال السياحة العلاجية
٦. تحقيق الأمن الدوائي لتوفير الأدوية الأساسية والحياتية بمخزونات كافية وبأسعار ملائمة ،وبحيث يتم دعم الصناعات الدوائية الوطينة وتعزيز تنافسيتها
٧. تطوير البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية وفق أنسب النماذج المستدامة لإدارة وتشغيل وإدامة المرافق الصحية
٨. المساهمة في تحقيق تأمين صحي شامل لجميع المواطنين الأردنيين

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف مايلي:

أولا: تحسين جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية بمختلف أنواعها ومستوياتها وضمان استدامتها

- تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية، وتحسين رصد الأمراض السارية وغير السارية والسيطرة عليها.
- إشراك كافة مؤسسات الرعاية الصحية العامة ببرنامج الإعتمادية.
- تطوير حوسبة خدمات القطاع الصحي العام، من خلال توسعة والإستمرار في تطبيق نظام حكيم الالكتروني في المرافق الصحية.
- إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط لأولويات إحتياجات خدمات الرعاية الصحية.

ثانيا: توفير إدارة كفؤة وفاعلة للموارد البشرية

- إعداد خطة تنفيذية لتقدير الإحتياجات من الكوادر البشرية.
- تحسين عملية استقطاب الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة والمدربة.
- رفع كفاءة الكوادر الفنية والإدارية، وتطوير وصف وظيفي لجميع الكوادر.
- تعزيز مفهوم تكافؤ الفرص للوصول للمناصب الإشرافية والقيادية.
- تحديد الفجوة في الإختصاصات الطبية بما فيها التمريض من خلال إستراتيجية متطلبات الموارد البشرية للسوق المحلي والإقليمي.

ثالثا: إدارة كفؤة وفاعلة للموارد المالية لترشيد الإنفاق الصحي

- حوسبة مستودعات وزارة الصحة وتزويدها بأنظمة الكاميرات.
- إجراء دراسات تحليل كلف الخدمات المقدمة في المستشفيات والمراكز الصحية للقطاع العام.
- السير باجراءات الشراء على سنوات متعددة لتقليل الكلفة .
- ترشيد إنشاء المرافق الصحية وفق مسار إستراتيجي يتبع الأسس العلمية والمنهجية المعتمدة.

رابعا: تعزيز برامج الرعاية الصحية الأولية

- زيادة نسبة مخصصات الرعاية الصحية الأولية من موازنة وزارة الصحة لتصل إلى(٢٢٪) علماً بأن المخصص لها عام ٢٠١٧ (١٧,٨٪).
- إيجاد نظام توصيف وطني (دليل موحد للبروتوكولات والإجراءات الطبية) لبعض الأمراض مثل الكشف المبكر عن سرطان الثدي.
- إطلاق برامج توعية وتثقيف لزيادة وعي المجتمع والإقبال على الإستفادة من الخدمات الصحية.
- تعزيز برامج طب الأسرة ودعم المراكز الصحية الشاملة لتوفير إختصاصات طب أسرة.
- تحسين نوعية وجودة خدمات الرعاية الصحية الاولية من خلال توسعة برنامج الإعتمادية ليصل إلى(١٢٠) مركز صحي.
- إستخدام وسائل التواصل الإجتماعي لنشر المعلومات التوعوية والتثقيفية الصحية للمواطنين.
- اتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على الأمراض المستجدة والمنبعثة.
- تطوير إستراتيجية مكافحة الأمراض غير السارية من خلال نشر السلوكيات الصحية.
- تطوير نماذج الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين توفر وجودة خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة للمواطنين، ودعم تنفيذ انشطة وزارة الصحة في مكافحة الأمراض السارية وغير السارية.

خامسا: تعزيز الاستثمار في مجال السياحة العلاجية

- إجراء الدراسات اللازمة حول السياحة العلاجية بالتعاون مع القطاع الخاص.
- الإسراع بإقرار قانون المسؤولية الطبية والصحية.
- تطبيق ومراجعة نظام إلزامية اعتماد المؤسسات الصحية.
- تفعيل الرقابة على مقدمي الخدمات الطبية واللوجستية.
- إدراج تسويق السياحة العلاجية ضمن نشاطات هيئة تنشيط السياحة.
- المساهمة في زيادة القدرة التنافسية لقطاع المستشفيات الخاصة إقليمياً وعالمياً .

سادسا: تحقيق الأمن الدوائي ودعم الصناعات الدوائية الوطنية وتعزيز تنافسيتها

- تحسين الترتيب التنافسي للصناعة الدوائية الأردنية لتصبح الأولى إقليميا وضمن أفضل ١٥ صناعه عالميا وذلك من خلال:
- تشجيع شركات الأدوية الوطنية على تصنيع الادوية ذات القيمة المُضافة العالية ووضع أسس واضحة لتسجيلها بما فيها أدوية التقانة الحيوية (الادوية البيولوجية) والأدوية المطورة والهجين،ودعم حاضنات البحث والتطوير في هذا المجال بالشراكة ما بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي.
- تسريع تسجيل الدواء الاردني وإعطاءه الأولوية في جميع المراحل بما فيها التحليل والتسجيل والتسعير، بحيث تستكمل جميع المراحل في مدة اقصاها أربعة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل مكتمل الوثائق
- وضع أسس تسعير مناسبة تضمن الحصول على أسعار مناسبة للدواء الأردني محليا وفي أسواق التصدير
- تشجيع الشركات الوطنية على الانتاج التعاقدي ونقل التكنولوجيا لتعزيز فرص التصدير ،وتسريع إجراءات اعتماد الشركات المتعاقدة مع الشركات الوطنية وتسجيل الأدوية المنتجة تعاقديا، وخاصة الأدوية التي تحتاج لتقنيات غير متوفرة محليا، على ان تكون الشركات الوطنية مالكة حق التسويق الأدوية المنتجة تعاقديا.
- تكليف المؤسسة العامة للغذاء والدواء بإعداد خطة عمل واضحة وشاملة تقدم خلال شهر ،تحدد بموجبها الأنشطة وآليات العمل والموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف لضمان نمو وتقدم الصناعة الدوائية الاردنية.

سابعا: تطوير البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية وفق أنسب النماذج المستدامة لإدارة وتشغيل وإدامة المرافق الصحية

- تحسين عدالة توزيع خدمات الرعاية الصحية العامة، وخفض نسبة المرافق الصحية المستأجرة.
- إعتماد نماذج الشراكة مع القطاع الخاص في توفير المرافق الصحية الجديدة (مثال مستشفيات الطفيلة ومعان ومأدبا.)
- إنشاء مستشفى خاص نموذجي في العقبة بسعة(١٠٠) سرير وقابل للتوسعة بسعة (٢٠٠) سرير.

ثامنا: المساهمة في تحقيق تأمين صحي شامل لجميع المواطنين الأردنيين

- الإسراع في زيادة نسبة الأفراد المشتركين بالتأمين الصحي المدني:
  - زيادة عدد المشمولين تحت مظلة التأمين الصحي المدني من الشريحة الثالثة اللذين يتراوح دخلهم الشهري من (٢٠٠ – ٣٠٠) دينار أردني ودراسة إمكانية رفعها ،وكذلك تأمين الأشخاص اللذين تزيد أعمارهم عن (٧٠) عاماً وإعفائهم من الرسوم مع إمكانية إضافة شرائح عمرية أصغر.
- تفعيل إلزامية المادة (٣ج) من قانون الضمان الإجتماعي لشمول كافة المشتركين بالضمان الإجتماعي في التأمين الصحي.
- المراجعة الدورية لجداول الأجور والإتفاقيات وحزمة الخدمات التي يوفرها التأمين الصحي لتخفيف الإنفاق

الرعاية الصحية

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تشجيع الاستثمار في السياحة العلاجية	اعتماد الأطر التنظيمية لتمكين بيئة تسمح بنمو الرعاية الصحية بشكل عصري: تطبيق قانون المسؤولية الطبية و الصحية (تم تقديمه إلى البرلمان كمشروع قانون)؛ لاستقطاب أسواق السياحة العلاجية الغربية، مما سيعزز النمو في المستشفيات الخاصة. الإشراف على خدمات المستشفيات الخاصة وتقنينها (المراقبة المستمرة للإجراءات المتعلقة بالترخيص والتسعير ومتطلبات التحديث.)	إصلاح حكومي	٢٥ ألف	----
	وضع استراتيجية للتطوير والتسويق من شأنها دعم السياحة العلاجية (تم اعتماد خطة عمل للإجراءات التمهيدية)	إصلاح حكومي	١٠ ألف	----
	تسهيل أية متطلبات وتبسيط إجراءات التأشيرة الإلكترونية لأغراض السياحة العلاجية.	إصلاح حكومي	٢ ألف	----
تعزيز استدامة الجودة والسلامة لخدمات الرعاية الصحية وتوفير التأمين الصحي لجميع المواطنين الأردنيين	مواصلة دعم خدمات ونظام الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالوثية	مشروع حكومي	٤٧١,٠٨٥ مليون	----
	مواصلة دعم خدمات ونظام الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالوثية/ الخدمات الطبية الملكية	مشروع حكومي	٦٤٨,٥٧٣ مليون	
	التوسع التدريجي في نظام التأمين الصحي إلى أن يشمل كافة المواطنين الأردنيين. دراسة شمول الاسر الفقيرة التي يقل دخلها عن ٣٥٠ دينار بمظلة التأمين الصحي. دراسة اضافة شرائح عمرية جديدة لمظلة التأمين الصحي (مثل طلبة المدارس ومن هم فوق سن ٦٠ سنة.) التنسيق والوصول الى حل توافقي مع الجهات المعنية حول الية تفعيل المادة (٣-ج) من قانون الضمان الاجتماعي لشمول مشتركي الضمان في التأمين الصحي . إجراء المسوحات الإكتوارية ودراسات الجدوى لإيجاد أفضل السبل نحو توفير التأمين الصحي الشامل لجميع الأردنين.	مشروع حكومي	٩٩٣,١٧٣ مليون	----
	تحديث الخطوات والإجراءات لدى (٦) مستشفيات حكومية و(٢٠) مركز للرعاية الصحية تمهيداً لعملية الاعتماد خلال عام ٢٠١٧	مشروع حكومي	١,٢٩٩ مليون	----

تطوير البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية وفقاً لأنسب نماذج الإدارة المستدامة وتشغيل وصيانة المرافق الصحية	تبني نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء وتشغيل وإدارة المستشفيات الجديدة: بناء مستشفى في الطفيلة (نموذج العقد: ٣ سنوات للبناء و ٧ سنوات للصيانة – تم طرح المناقصة في أغسطس ٢٠١٦.) تنفيذ مشاريع المستشفيات في مادبا ومعان قيد الدراسة حالياً.	مشروع حكومي	٨٨,٥١٧ مليون	----
الاستفادة من التحول الرقمي والتكنولوجيا في خدمات الرعاية الصحية العامة	مواصلة تنفيذ البرامج الوطني لحوسبة القطاع الصحي(حكيم): إضافة (٧٥) موقعاً جديداً للرعاية الصحية (مستشفيات ،مراكز وعيادات) ضمن خطط الأتمتة خلال العام ٢٠١٧ (ملاحظة: بلغ عدد المواقع المؤتمتة في ديسمبر ٢٠١٦ أكثر من ١٠١ موقعاً، وتسجيل ٣,٢ مليون سجل صحي إلكتروني)	مشروع حكومي	٤٥ مليون	----
ضمان كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية.	تطوير خطة ونظام داخلي لمعالجة نقص الكوادر البشرية في وزارة الصحة: إستثناء الأطباء من نظام الخدمة المدنية بتحديد أسقف للرواتب لا تتجاوز(٣,٥ ألف دينار أردني) معالجة الثغرة في التخصصات الطبية الأساسية، بما فيها التمريض، من خلال إعداد وتنفيذ استراتيجية لتطوير الموارد البشرية للأسواق المحلية والإقليمية.	إصلاح حكومي	٣٠,٢٧١ مليون	----
تحقيق الأمن و الدعم الدوائي: دعم الصناعات الدوائية الوطنية و تعزيز تنافسيتها	اعداد ستراتيجية و خطة تنفيذية لتطوير و تحفيز الصناعات الدوائية المحلية	فرصة استثمارية	٣٠٠ ألف	٢٥ مليون

المجموع الفرعي – الرعاية الصحية– فرص استثمارية (١)	٣٠٠ ألف	٢٥ مليون
المجموع الفرعي – الرعاية الصحية–مشاريع حكومية (٥)	٢,٢٤٧٦ مليار	----
المجموع الفرعي – الرعاية الصحية – إصلاحات حكومية (٤)	٣٠,٣١ مليون	----
المجموع الكلي– الرعاية الصحية	٢,٣٠٣ مليار	

قطاع العمل

السياسة العامة:

اعتماد مبدأ التشغيل وليس التوظيف لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة. من خلال سياسات وطنية مرنه ترتكز على تطوير مجالات التدريب والتعليم المهني والفني والتقني، ومن ثم التشغيل للأردنيين بعد تمكينهم فنياً أو تعليمياً او مهنياً، وتحفيز روح المبادرة للعمل الحر الريادي، مع توفير التمويل اللازم والميسر لذلك.

أهداف القطاع :

١. إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني والفني والتقني.

٢. المواءمة بين البرامج التدريبية واحتياجات سوق العمل بالمشاركة مع القطاع الخاص.

٣. التوسع في برامج التشغيل ونشر ثقافة العمل الحر والريادي والاعتماد على الذات للجنسين.

٤. تفعيل آليات تنظيم سوق العمل الأردني.

ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف ما يلي:

أولاً: إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني والفني والتقني

- تنفيذ خطة إصلاح قطاع التعليم والتدريب المهني والفني والتقني المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦–٢٠٢٥) والتي تضمنت إطاراً متكاملاً لتنظيم التعليم الأكاديمي والتدريب والتعليم المهني والفني والتقني، لتحقيق الأهداف المطلوبة لغايات مواءمة مخرجات منظومة التعليم الأكاديمي ومنظومة التعليم والتدريب المهني والفني والتقني مع متطلبات واحتياجات سوق العمل من العمالة الأردنية المؤهلة والمدربة القادرة على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- وضع الإطار التشريعي والتنظيمي وخطط العمل اللازمة لتنفيذ ما ورد في خطة الاصلاح من خلال إعادة تنظيم المسار الأكاديمي ومسار التعليم والتدريب المهني والفني والتقني بمسارين منفصلين.
- زيادة نسب الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني والفني والتقني.
- إعادة تأهيل البنية التحتية وتحديث التجهيزات لمراكز ومعاهد التعليم والتدريب المهني والتقني بما يضمن خلق البيئة الجاذبة لذلك.
- تقديم حوافز مادية ومعنوية للمدربين والمتدربين وتدريب المدربين.
- تطوير المناهج حسب أفضل الممارسات العالمية، وخلق مسارات مهنية للتقدم الوظيفي لخريجي البرامج المهنية والفنية والتقنية.

ثانياً: الموائمة بين البرامج التدريبية واحتياجات سوق العمل بالمشاركة مع القطاع الخاص

- إنشاء مراكز تميز للتدريب تكون متخصصة في قطاعات معينة وتوزع جغرافيا في مختلف مناطق المملكة حسب تركز التخصصات الإنتاجية كالصناعات الدوائية او السياحية أو الطاقة المتجددة.
- تطوير مناهج التدريب المهني لمزودي الخدمة من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات القطاع الخاص وبمشاركته في إعدادها.
- إدخال مفهوم التدريب المهني العملي المتخصص في مواقع العمل والإنتاج، بحيث تشمل منظومة التدريب المهني الجانب النظري لدى مزودي التدريب والجانب العملي في المؤسسات والشركات الإنتاجية.

ثالثاً: التوسع في برامج التشغيل ونشر ثقافة العمل الحر والريادي والاعتماد على الذات للجنسين

- السعي نحو المواءمة ما بين العرض والطلب في سوق العمل وتغطية الفجوات الموجودة من خلال إعادة تنظيم مخرجات العملية التعليمية والتدريبية بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.
- تعزيز برامج التشغيل الذاتي والجماعي كأحد أهم برامج التشغيل وتوفير المخصصات المالية لها، وتشجيع الشباب على العمل الريادي كأحد وسائل التخفيف من حدة بطالة الشباب.
- إعادة هيكلة شركات وصناديق التمويل المايكروي وتطوير آليات عملها وأسس تمويلها للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تعزيز دور مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني والعمليات الإنتاجية من خلال تطوير أنظمة العمل (نظام العمل المرن)، وتحقيق مبدأ الإنصاف بالأجور ما بين المرأة والرجل، وتقديم الخدمات المساندة وتعزيز عمل المرأة كتوفير خدمات النقل وحضانات الأطفال في مراكز العمل.
- ترويج رأس المال البشري للخارج من خلال التشبيك مع الجهات المعنية لتوظيف الكفاءات الأردنية في الخارج.
- إدماج ذوي الاعاقة في سوق العمل من خلال تفعيل بنود قانون العمل وتوفير بيئة مناسبة لاحتياجاتهم الخاصة.

رابعاً: تفعيل آليات تنظيم سوق العمل الأردني

- ضبط سوق العمل الأردني وتحقيق الاحلال الجزئي للعمالة المحلية محل العمالة الوافدة دون الاضرار بتنافسية الاقتصاد الوطني.
- مراجعة وتفعيل قانون تنظيم العمل المهني.
- إعداد وتطبيق آليات الشمول المالي لقطاع العمل ومراجعتها دورياً.

التشغيل

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
إعادة هيكلة وتنظيم نظام التعليم والتدريب المهني	اصلاح قطاع التعليم و التدريب المهني من خلال الحرص على تطبيق استراتيجية تطوير الموارد البشرية.	إصلاح حكومي	١٣٧ مليون	----
	وضع المعايير والمتطلبات التدريبية لمدربي ومعلمي التدريب والتعليم الفني والمهني (بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والفني)	إصلاح حكومي	١٣ مليون	----
	ضمان تساوي الرواتب لخريجي التدريب والتعليم المهني والفني (بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والفني)	إصلاح حكومي	٥٠٠ ألف	----
تمكين السيدات وزيادة مشاركتهن في سوق العمل والمجالات الاقتصادية	توفير رياض الأطفال وخدمات المواصلات والدعم للسيدات في مكان العمل.	مشروع حكومي	٤,٢ مليون	----
	سد الثغرة في الرواتب بين العاملين والعاملات من نفس مستوى المهارات والخبرة.	إصلاح حكومي	٥٠٠ ألف	----
	الحرص على تمكين السيدات من الحصول على فرص متساوية للترقية وتولي المناصب القيادية.	إصلاح حكومي	٢,٨ مليون	----
تشجيع العمل المستقل وريادة الأعمال وترسيخ ثقافة الاعتماد على النفس	تشجيع العمل المستقل وريادة الأعمال كدعامة أساسية لتقليل البطالة بين صفوف الشباب	إصلاح حكومي	٣٧٥ ألف	----
	تقديم الدعم المالي للبرامج التي تركز على رعاية ريادة الأعمال في أوساط الشباب.	مشروع حكومي/ تمويل ذاتي من صندوق التنمية و التشغيل	١٧١ مليون	----
	إعادة تقييم وهيكلة صناديق تمويل المشاريع الصغيرة لتقديم دعم أفضل للمشاريع الصغيرة.	إصلاح حكومي	----	----

استحداث برنامج فعال للتشغيل	توفير التدريب التطبيقي في مكان العمل لفترات قصيرة للشباب غير العاملين، بهدف مساعدتهم على اكتساب المهارات الضرورية في سوق العمل.	مشروع حكومي/ تمويل ذاتي من صندوق التشغيل و التدريب و التعليم المهني و التقني	٣٩,٢ مليون	----

المجموع الفرعي – التشغيل – فرص استثمارية	----	----
المجموع الفرعي – التشغيل – مشاريع حكومية (٣)	٢١٤,٤ مليون	----
المجموع الفرعي – التشغيل – إصلاحات حكومية (٧)	١٥٤,٢ مليون	----
المجموع الكلي – التشغيل	٣٦٨,٦ مليون	

التنمية المحلية

المرتكزات	التدخلات	النوع	التكلفة (بالدينار الأردني)	
			الإنفاق الحكومي	القطاع الخاص
تطوير التنمية الاقتصادية المحلية في المحافظات	ضمان توفر التمويل الدوّار في جميع المحافظات الأردنية لتسهيل إقراض ذوي الدخل المحدود	مشروع حكومي	٤,٥ مليون	----
	الاستفادة من فرص التمويل العام لتمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المحافظات، بما في ذلك صندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وصندوق تطوير المحافظات وبرنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي).	مشروع حكومي	٢٤,٠٧ مليون	----
	مأسسة مفهوم حقوق الامتياز للمشاريع الصغيرة عبر تأسيس مجمع لها ومواصلة تطوير أفكار الأعمال.	مشروع حكومي	١,٥٦ مليون	----
	تخصيص ميزانية منفصلة لتطوير المحافظات الاثنتي عشرة ضمن برامج اللامركزية (٢٠ مليون دينار أردني لكل محافظة). *	مشروع حكومي	٢٢٠ مليون	----
المجموع الفرعي – التنمية المحلية – فرصة استثمارية			----	----
المجموع الفرعي – التنمية المحلية – مشاريع حكومية (٤)			٢٥٠,١٣ مليون	----
المجموع الفرعي – التنمية المحلية – إصلاحات حكومية			----	----
المجموع الكلي – التنمية المحلية			٢٥٠,١٣ مليون	

* **تم إنجازه**

خطة تحفيز
النمو الاقتصادي الأردني
٢٠١٨ – ٢٠٢٢

مجلس السياسات الاقتصادية

www.egp.jo